

١٧٣٩

مدى الايمار

شرح طلعة

الانوار

عبد الله العلوي

الشنقيطي

٢١٣١
هـ. ش

هدى الأبرار شرح طلحة لا نوار، تأليف عبد الله بن إبراهيم
العلوي الشنقيطي، أبو محمد (٢٣٥-١٥١ هـ) . بخط

حسين بن محمد سعيد عبد الغني المكي الحنفى، ١٣٣٩ هـ

١٢٣٩

٩٣ ق ١٥١ ٥٠ ر ٢٠ ٦ ١ سم

نسخة حسنة، خطها ممتاز

الاعلام ٤ : ١٨٢ ، هدية العارفين ١ : ٤٩١

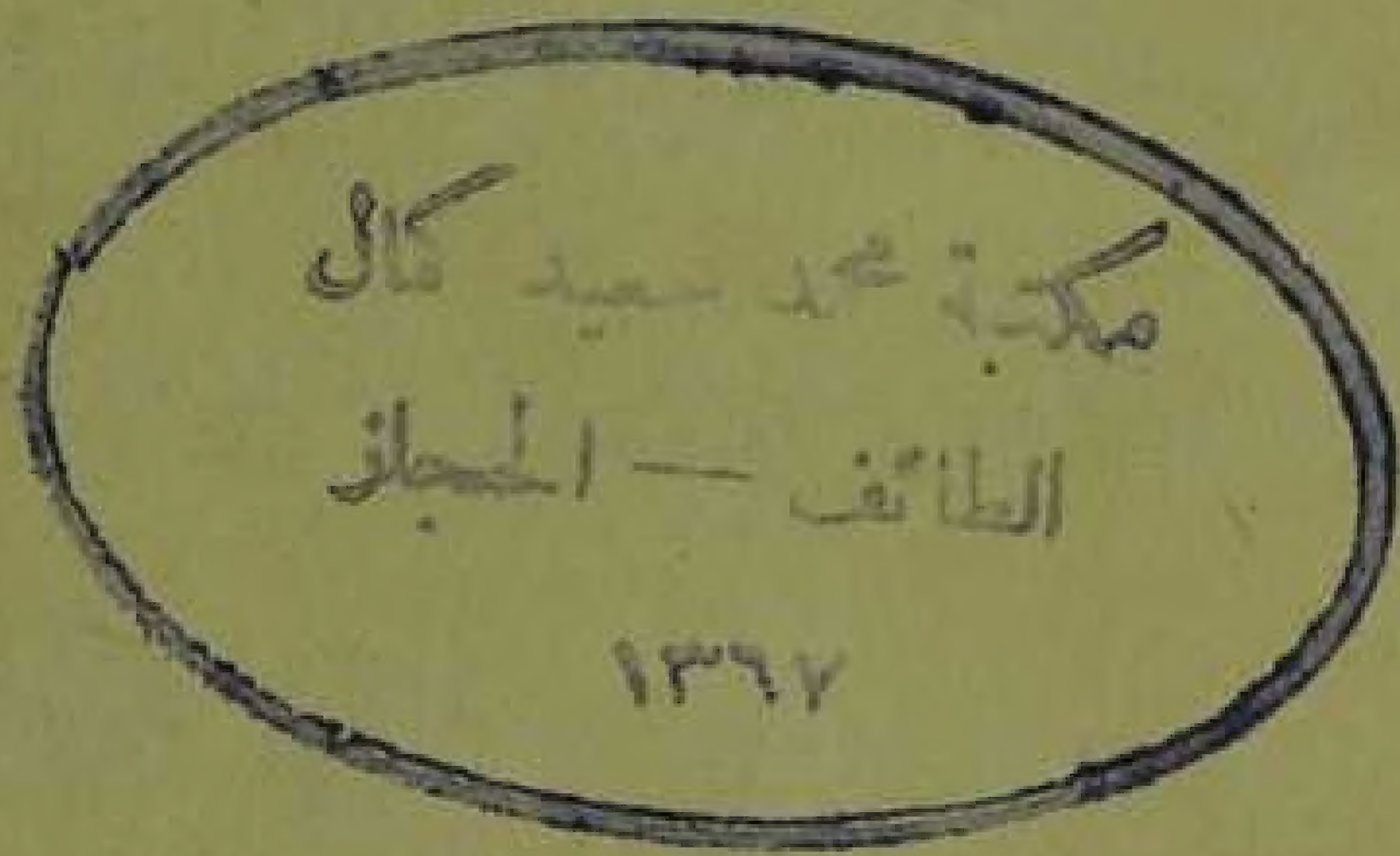
١- مصطلح الحديث أ- الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم

- ٢٣٥ هـ بد الناسخ ج - تاريخ النسب .

دولاب غزه (س)

هذا الكتاب هدى الأبرار شرح طلعة الأنوار
في علم الآثار تأليف خاتمة المحققين
العلامة الشيخ عبد الله بن الحاج
أبراهيم العلوي الشنقيطي
رحمه الله تعالى
آمين

١٥٠٠



المريض: العلوي الشنقيطي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: هدى الأبرار شرح طلعة الأنوار - الرقم ١٤٣٩
اسم المؤلف: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي
تاريخ النسخ: ١٢٣٩ هـ
عدد الأوراق: ٩٩٣
ملاحظات: القياس ١٦٨٤
٩١٤١

د. ع.

مكتبة جامع الزيتون
الرقم العام ١٥٠٠
الرقم الخاص ٩١٤١
تاريخ التورود ١٣٦٧

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله اللهم الاعانة
 ﴿ ففرمناها سليمان وكلنا آتينا حكما وعلمنا ﴾

المحمد لله رب العالمين الذي جعلنا من أمة سيد المرسلين التي جعلها
 خیر أمة أخرجت للعالمين ولم يخلها من متعلمين وعالمين متبشرين
 بعري الحق قاعدين وقائمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 المؤيد بالكتاب المحفوظ على ممر الاحقاب المبين بحديثه الذي لا يحيد
 عن الصواب ثانی القرآن في الاجازة وقصر الباب وعلى آله الذين شادوا
 اركان الدين وطرروا الغبراء من رجس الفسقة المحدثين **وبعد**
 فيقول عبد الله بن ابراهيم بن الامام العلوي اعلاه الله تعالى في الدارين
 امين لما كان علم الحديث اصلا من الاصول ولا يكون الاكثر الاحكام دونه
 حصول اذ عليه مدار الحديث الذي جعله الله للقرآن سلما يخصه
 عامه ويبين ما كان مجملا وكان في هذه البلاد كالكبيرة الاحراقى منه
 كل بلد واقفر ند بني الى منظومة فيه زوال تلك الصبرية رجاء النور
 منه تعالى بالقربة والامن في القبر والحشر والجسر من الغربية ثم لما من الله
 تعالى بتخليصها وترديد برها بعد تخليصها ند بني اكمال المرام الى شرح
 سهل يشفي الغرام يسمى **هدى الابرار على طلعة الانوار** وقد قدر

الله

الله تعالى بمنه الشروع فيه في منتصف شعبان عام واحد بعد المائتين
 والالف والله المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله الرحمن الرحيم
الحمد لله هو المهيمن **اياها نعبد ونستعين**

الحمد لغة هو الوصف بالجمل على الفعل الجمل على وجه التعظيم كان
 ذلك الجمل من باب الاحسان او الكمال ومعنى هو المهيمن انه لا يهين
 على امر الدنيا والآخرة الا هو تعالى لعجز غيره والاعانة والهنون الظهور
 على الامر والاقدار عليه فلا نعبد ولا نستعين على امر الدنيا والآخرة الا يا ه
احمد ما لدى نعمه **بيت وبيان فضله وحكمه**
 اي احمد ما ريت اي شئت نعمه تعالى لدى اي عندى وظهر فضله
 على وحكمه جمع حكمة بكسر الحاء وهي الاصابة والمراد توفيقه اياي في نظمي
 هذا الشروع

معترفا له بالاختصاص **وما حوته سورة الاخلاص**

معترفا حال من فاعل احمد اي معترفا له تعالى باختصاصه بصفاته
 الربوبية وبالتأثير في كل حادث وبما حوته واشتملت عليه سورة الاخلاص
 التي هي قل هو الله احد من احديته وصمدانية ونفى الوالد والولد ونفى الشبيه

والنظير سلطانة في الارض والسماء رب الجلال وعلى الصلاة
سلطانة ملكه وقرره وهو عام على السموات والارض وما فيهن وهو الذي
في السماء آله وفي الارض آله والرب وزنه فعل بكسر العين وهو الآله أو المصلح
والجلال المعظمة وعلى سكون الياء اصله التشديد خفف للوزن معناه مرتفع
والعلاء بالفتح الرفع أي مرتفع الرتبة على كل مرتفع نظير قوله: علا كل عال
بابني عم محمد:

ثم صلاته على من أيدا بأحسن الحديث اعني أحمد

الصلاة من الله تشریف ونازة منزلة ومن الخلق طلب ذلك أي صلاته
تعالى على من أيد أي قواه بأحسن الحديث الذي هو القرآن قال الله تعالى الله نزل
أحسن الحديث وتأيد به كونه حجة له على كل من خالفه لأعجازه الخلق وخروجه
عنى طوق البشر قال: ردت بلاغته دعوى معارضها: البيت وأيد بفتح الياء
مبنى للفاعل الذي هو ضميره تعالى ولا يبنى المفعول خوف السناد الذي هو نوع الكسرة مع الفتحة

قطب الوجود وكذا سلام لم يكنه كثره إلا نام

ويدخل الآل بذاهل الشرف وصحبه ومن تلامذته السلف

القطب سيد القوم وملاك الشئ ومداره وحمله بكتنه مضاع كتنه

الشئ

الشئ أي تصور كثره أي حقيقته واللام في كثره زائدة أي لم يدرك
مخلوق حقيقة ذلك السلام لعظمته والباء في قوله بذاظرية والاشارة إلى ما ذكر
من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويدخل في ذلك صحبه ومن تبعهم بأحسان
وبعد فالله يعين من نوى نشر الما في وقته قد انطوى
من كل فن تحتني ثماره مطرد في شرعنا انهاره
أي بعد ما تقدم أسأل الله تعالى أن يعين كل من نوى أي أراد نشر الما انطوى
في عصره أي عصر ذلك المريد من كل فن تحتني بالبناء للمفعول أي تحتني ثماره أي يحصل
للمسلمين منه نفع أي حال كون ذلك الفن مطرد أي جاري في الشرع انهاره أي مسائله
وجزئياته فقولنا ثماره وانهاره استعارتان ترشحيتهما لذكر لازم التشبه به
الذي هو المحل في الأدلى والاطراد إلى السيلان والجريان من غير توقف سواء كان
اطراده ودخوله في الشرع بالذات كالعلوم الشرعية وهي ثلاثة التفسير والحديث
والفقه أو كان دخلا لكونه وسيلة لها كاسائر علوم الشرع غير العلوم الشرعية كالنحو
والبيان واللغة والطب والاصول والعروض والحساب وعلوم الحديث ومعرفة الإجماع
ومعرفة مواضع الخلاف وعلم الجدل وعد الشرائع المنطق فالخاص بالعلوم الشرعية
أعم من العلوم الشرعية مطلقا إذ العلوم الشرعية هي التي وضعها الشارع الحقيقي

وهو الله والشارع المجازي محمد صلى الله عليه وسلم وعلوم الشرع كلها فرض كفاية
 لقول خليل كالقيام بعلوم الشرع الا ما كان فرضا على الاعيان من كطهارة وصلاة
 وزكاة وحج ونكاح وبيع ونحوه ويؤيد كون المنطق فرض كفاية قول سيدي
 الحسن البوسعي في نقاش الدرر ولو قيل بوجوبه كفاية ما بعد لكونه يتأدى
 به الى القوة الى رد الشبه وحل الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية
 وما لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب اه ويدل على ذلك ايضا تسميته
 بخديم العلوم الاخرية وقد صرح بوجوبه من غير المالكية الرازي والسيد
 المرجاني واشتغل به الجماهير تدريسا وتأليفا وحشا كثيرا على تعلمه لكونه
 لا ينفع عنه علم من العلوم ولا يستغنى عنه ولتحقيق الفهم منه تكون العلوم
 طوعا بالبدلان كل مسألة من العلم ما تصور وما تصديق وذلك نظر المنطق
 ومن اتى عليه الفخر الرازي والآمدى وابن الحاجب ومن لا يعد كثرة
 وتجرم من حرمه محمول على ما كان مخلوطا في ذلك بالفلسفة وفروعها
 من الاكسهي والطبيعي والرياضي واليه اشار القائل بقوله
 وانما هذا الخلف آئل الى الذي صنفه الاوائل
 قال ابن حجر الهيتمي على ان الحلي وغيره صرحوا بجواز تعلم هذا البراءة اهله
 يدفع

ويُدفع شرهم عن الشريعة فيكون من باب اعداد العدة ونشر العلم يكون
 بالتأليف الذي يناسب اهل العصر والتدريس وطيه بالاعراض عن نشره
 اصلا او ينشره في المواضع المجورة كالدور بخلاف نحو المساجد والمدارس
 وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى نائبه في الإمارة والقضاء على المدينة
 ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المدني انظر ما كان من حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت دروس العلم وزها
 العلماء ولا يقبل الا حديث النبي صلى الله عليه وسلم وليفتشوا العلم ويجلسوا
 حتى يعلم من لا يعلم فان العلم لا يهلك حتى يكون سراها الا ان ما بعد نها
 العلماء يحتمل ان يكون من كلام عمر او البخاري الراوي له وهو اظن وكنه
 من اسباب قبض العلم موت العلماء اذا لم يخلوا العلم في القراطين
 فالعلم ان لم يكن في الصدر اجمعه ففي القراطين كبراه وصغراه
 وقال مالك بلفني ان العلماء يألون يوم القيامة عن تبليغ العلم كما سأل الانبياء
لا سيما ان كان ذا علم الاثر اذ دونه يقصر في الفقه النظر
 يعني ان الدعاء بالصون ثابت لكل من اراد نشره من القتون لا سيما
 ان كان هذا الفن المراد نشره علم الاثر الحديث وانما اشتد الاعتناء به

قال ابن القيم في نظم الفصيح
 كذا في الحول والاعمال في الامارة به بالامر والعلامة الامارة اه

لانه يقصر نظر جاهله في الفقه اذ عليه مدار اكثر الاحكام وبه يعرف الحلال
من الحرام فمن جبرله لا يعرف ما يحتاج به من الاحاديث وما الى غير ذلك
والنظر الفكر المودى الى علم اوطن **وعلم الحديث** علم بقوانين يعرف بها احوال
السند من صحة وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفية التحمل والاداء
وصفة الرجال وغير ذلك والسند من قولهم فلان سندى معتمد
سمى به لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث أو ضعفه او من السند
الذى هو ما ارتفع عن سفع الجبل لان السند يرفعه الى قائله والمتن
ما تنسب اليه غاية السند من الكلام من المتانة وهى المباحة لانه
غاية السند أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الارض لان السند
يقوى به السند ويرفعه وموضوع الحديث ذاته صلى الله عليه وسلم من حيث انتهى
واهل فيه لهم يرى اصطلاح **مشتراط مرتبطة بالنجاح**

اهله مبتدأ خبره جملة يرى اصطلاح واصطلاح نائب فاعل يرى
ومشتراط بفتح الراء ومشتراط بكسر الباء صفتان لاصطلاح والنجاح
فاعل مرتبطان فاعلى ان اهل علم الاثر لهم فيه اصطلاح لا بد لطالب الحديث منه
كما ان لكل اهل فن اصطلاحا يجب استحضاره عند الخوض فيه فلذلك

ارتبط

ارتبط به اى بمعرفة النجاح والفوز في الحديث الذى قال فيه الثورى
لا علم افضل من علم الحديث لمن اراد به وجهه الله تعالى وقال صلى الله عليه
وسلم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فادها كما سمعوا نضر الله بالتشديد
والتخفيف احسن وبرأج وقال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم خلفائى قالوا من هم
قال الذين يروون احاديثى ويعلمون بها للناس وقال ابن القطان ليس في الدنيا
مبتدع الا وهو يبغي اهل الحديث واهل الحديث اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما ان اهل القرآن اهل الله تعالى

اهل الحديث هم اهل النبى وان لم يصحبوا نفسه انفاسه صحبوا
نظم فيه رجز العراقى **مشيد البناء والمراقى**

اى نظم في علم الاثر الفية عبد الرحيم بن الحسين الاثرى نسبة الى الاثر والحديث
العراقى وصنفت فيه كتب كثيرة اولها المحدث الفاضل بكسر الدال المشددة
للقاضى ابي محمد الرامهرمزي ولم يستوعب وتلاه الحاكم ولم يهذب ولا رتب
ثم ابو نعيم الاصبهاني ثم الخطيب صنف الكفاية في قوانين الرواية والجامع
لآداب الشيخ والسامع حتى جاء ابو عمرو ابن الصلاح فجمع مختصره المشهور
فهذه فنونه ولخصها وجمع من مؤلفات الخطيب مفترقا فصار على كتابه المعول
هدى الابرار - -

واليه يرجع كل مختصر ومطول وصرفت العناية اليه وقصرت الامال عليه فمن ناظم
 له ومختصر ومستند راع عليه ومعارض له ومنتهصر ثم تحولت الدولة الى الفية
 العراقي لتشييد بنائها والمراقي جمع مرقاة بكسر الميم وهي السلم الذي يرقى به الى السطح
 لكنه تقاصرت عنه الرسم والعجز غير حاشم به السهم

يعني ان الفية العراقي تقاصرت عنها اهل هذا الزمان الذين هم مظان تعلمها
 كمصره والغالب من البلاد الا القليل قوله والعجز الخ يعني ان عجز الناس اليوم
 قد حل ورقع في شأن الالفية من تعلم وتعليم حال كون ذلك العجز غير حاشم
 اي غير مستحقين لاعراض غالب الناس عنها

خلت الديار من الذين عهدتهم بين العيقت الى بقيع الغرق قد
 جرت الرياح على مكان ديارهم فكأنهم كانوا على ميعاد
 روي ان عليا كرم الله وجهه لما اتى منازل كسرى بالمدائن تمثل بعض
 اصحابه برز البيت فقال له على هلا قلت كم تركوا من جنات وعيون الى فاكرهين
 ونظير هذه القصة قصة ابي بكر لما تمثلت عائشة رضي الله عنها عند حضاره
 بقول الشاعر لعمر ك ما يعني الثراء عن الفتى اذا حشرت يوموا ضايقها الصد
 قال لها لا تقول ذلك وقولي وجاءت سكرة الموت بالحق وهكذا كان يفرقها بالبرك

فاسأل

بلوت ونحن غيرنا الى ما ترى كما هو التلاوة الالهة
 رعا ان تكون قراة ابي بكر عن غير الجوارزة وبوبه قوله
 وهذا الكلام له دلالة تأملها

فاسأل الآله نظم مختصر يناسب المقام خال من كدر
 من ورطة الجمل به التفصي وفي المهرمات له تفصي
 يسمى لذا بطلعة الانوار في علم آثار النبي المختار

يعني اني لما رأيت قصر الهمم عن الالفية سألت الله ان يعينني على نظم مختصر الالفية
 حاو زيادات كثيرة ليست فيها يناسب المقام اي حال اهل الزمان لتوسطه
 من طرفي الافراس والتفريط من صفة ذلك المختصرانه خال من كل ما يكدره
 على قارئه كالحشو المفسد والتعقيد اللفظي والمعنوي والاخلال والتطويل
 قوله من ورطة الخ يعني ان هذا المختصر يحصل لقارئه التفصي بفتح الفوقية
 والفاء المرأسة وتشديد الصاد اي التخلص من ورطة الجمل اي سقطاته

وعثراته التي يصير الاحتراز للجاهل عنها قال في القاموس والورطة بالفتح كل
 غامض والهلكة وكل امر يصير النجاة منه قوله وفي المهرمات الخ يعني ان هذا المختصر
 له تقصيص استقصاء في مرمات هذا الفن قوله يسمى الخ يعني ان هذا النظم
 يسمى طلعة الانوار لما ذكرني مناسبتة للمقام ومن خلوه محايثينه من تخريج
 من ظلمات الجمل الى نور الصلح مع الاستقصاء في المهرمات ومعنى طلعة الانوار
 الوجه الذي تظهر فيه الانوار يقال حي الله طلعت اي وجهه ورؤيته

(قوله والهلكة) قال رؤ
 فاه بجواني ورطة الأور
 واصل الورطة ارضي
 لا طريق فيها وربما
 هلك النوع فيها
 ارضي الجمل الخيم
 ولا ورطة لا فلاح
 ابن بنه على راسه

يقبه ربي الله شر الطالح ومن يرى الفساد في المصالح
ويحفظ المقرى له والقارى من كل ما يختص من الاغيار

يقص من الوقاية خبر مراد به الدعاء وكذا يحفظ اى اسأل الله ان يحفظه
من شر الطالح اى العاجز الجاهل فانه كثير ما يحتج فيما ليس له به علم
يحسد وناس على ما اتاهم الله من فضله ويحفظه ايضا من شر
من يرى الفساد في المصالح الجرملة المركب فلا زالت اعلام نشر هذا النظم منشورة
وصحبات آثاره ماثورة فان ذلك من علامات القبول والفوز بالمنى
والسؤل والمقرى من اقرأ الربامى والاغيار بفتح الهمزة جمع غير كصبة هوادث
الدهر ومكروهاته المظيرة اى يحفظه من الاغيار الديونية والاخرورية

عند الختام من ختامه وفي التمام باهر تمامه

عند مثلث العين والختام ككتاب من كل شئ عاقبته واخره اللفظ
خبر والمضى انشاء اى اسأل الله تعالى ان يجعل ختم هذا النظم حسنا بتخير
ما وعد به كتخليصه من ورطة الجرحل واما طهه بمهمات الفن ويصح ان يكون
ضمير ختامه للمقرى له والقارى اى بالموت على دين الاسلام وافراد الضمير
باعتبار ما ذكر فختامه مبتدأ خبره من وعند متعلق بالخبر

قوله وفي التمام الخ اعرابه كأعراب المصراع الاول وهو انشاء معنى ايضا
فعلى عود الضمير للنظم يكون المعنى اسأل الله تعالى ان يجعل تمامه اى زيادته
في الكمال باهرة اى غالبية بالنظر الى اتمام كل تأليف لنصاعة الفاظه
وسلاستها وعلى عوده للمقرى والقارى يكون المراد بالتمام حلول الفردوس الاعلى
وبهر القمر اذا غلب ضوءه ضوء الكواكب **صحف ما يفرق في القرآن والحديث**

اعلم ان القرآن والحديث يشتركان في كل الاحكام لأن الكل وحى من الله
تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى الا في عشرة اشارة اليها بقوله
فالطرف الاعلى من الاعجاز مما به القرآن ذو امتياز

الطرف مبتدأ خبره مما به الخ يعنى ان كون القرآن في الطرف الاعلى من الاعجاز
التي يختص بها القرآن عن الحديث فانه ليس بتلك المثابة مع اشتراكهما
في مطلق الاعجاز اى اعجاز الخلق والاعجاز هو كون بلاغة القرآن والحديث
ليست في مقدور البشر على الصحيح وقيل انهما في مقدورهم ولكن اعجازهما
هو صرف عقول البشر وروايتهم عن معارضتهم أو سلب علمهم بأفانين
البلاغة عند المعارضة كما وقع لمسيمة الكذاب حين قال الفيل وما ادراك
ما الفيل قال خالد بن الوليد رضى الله عنه لما سمعه اين هذا من قوله

تعالى سبع اسم برك الاعلى الى اخر السورة وقد قلت في نور الاقاص
 طرفها الاعلى هو القرآن قد عجزت عن حده عددان
 والطرف الاعلى الحديث يقرب منه له الاعجاز بقصر ينسب
 وقيل ان بلاغة الحديث قريبة من الاعجاز ولم تصل اليه
كذا حفظه من التبديل ومنعه للمحدث المقتل
 يعني ان القرآن محفوظ من التبديل والتغير لا لفاظه فلم يقدر احد
 على الزيادة فيه ولا النقصان منه بخلاف الحديث قال تعالى وانا له لحافظون
 وبخلاف غير القرآن من الكتب لانها توكولة الى اهلها لقوله بما است حفظوا
 من كتاب الله فلذلك وقع فيها التحريف قال تعالى يحرفون الكلم عن مواضع
 وهل تحريفهم للمعنى فقط بان يحلوه على غير المراد منه او يحرفون الحق
 بان يحويه ويكتبوا ما يوافق اغراضهم الفاسدة قولان قوله ومنعه بالرفع
 معطوف على حفظه يعني ان القرآن يختص بمنع المحدث المقتل الذي
 لا جنابة عليه من مسه حتى يتوضا بخلاف الحديث فان الوضوء
 مستحب لقارئه دون ماسه فلم ار من ذكر استحبابه فضلا عن وجوبه
ومنعه تلاوة الجنب منعه مرفوع بالقطر على حفظه وتلاوة تميز

محول

محول عن المفعول اي منع تلاوته للجنب بخلاف الحديث **في كل حرف منه**
عشر اوجب اي اوجب واشت عشر حسنات في كل حرف كما روى
 عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مرفوعا قال ابن مسعود لا تقول الم
 حرف ولكن الالف حرف واللام ^{حرف} والميم حرف روى عنه عليه الصلاة والسلام
 من قرأ القرآن على غير وضوء فله بكل حرف حسنة وان قرأه على وضوء
 في غير الصلاة فله بكل حرف عشر حسنات وان قرأه في الصلاة وهو قاعد
 فله بكل حرف خمسون حسنة وان قرأه في الصلاة قائما فله بكل حرف مائة حسنة
وفي صلاتنا له تعين تخصيصه باسم القرآن بين
 يعني ان القرآن تتعين قراءته في الصلاة دون الحديث لقوله تعالى
 فاقرأ ما تيسر من القرآن قوله تخصيصه يعني ان تخصيص القرآن
 بالتسمية اجر بين اي ظاهر والحديث لا يسمى قرآنا
والنقل بالمعنى على المنصور ورأى الاربعة والجمهور
 النقل بالجر عطف على اسم الجور بالباء يعني ان تخصيصه بمنع النقل
 بالمعنى ظاهر بخلاف الحديث فانه يجوز نقله بالمعنى على القول المنصور
 وهو رأي الأئمة الاربعة والجمهور من المحدثين والفقهاء والاصوليين

ملكي محمد سيد كمال
 القائل الجليل
 ١٣١٢

والقرآن لا يجوز تبديل لفظ منه ولا نقط ولا شكل قال ابن عاشر في شرحه
لموردا لظمان : فواجب على ذوى الالذهان ان يتبعوا الرسم في القرآن :
ويقتدوا بمن رآه نظرا : اذ جعلوه للانام وزرا :
روي عياض انه من غيرا : حرفا من القرآن عهدا كفا :
زيادة او نقصا او زبلا : شيئا من الرسم الذي تأصلا

ومنع بيعه لدى ابن حنبل وكرهه لدى ابن شافع جلي

ومما يختص به القرآن عن الحديث منع بيع كتيبه في رواية عن الامام
احمد بن حنبل وعن الشافعي كراهة ذلك قوله منع مبتدا خبره لدى
ابن حنبل وكرهه بضم الكاف بمعنى الكراهة مبتدا خبره جلي اي ظاهر
والمراد بابن شافع الامام الشافعي فهو محمد بن ادريس بن المطلب
ابن عبد مناف وزعم نسبة الرافي فقال

محمد ادريس عباسي ومن بعدهم عثمان ابن شافع

وسائب بن عبيد سابع عبد يزيد ثامن والتاسع

هاشم المولود ابن المطلب عبد مناف للجميع تابع

واختلف المالكية في جواز بيع كتب الفقه لكن قال النخعي ولا يرى ان يختلف
اليوم

اليوم في جواز ذلك لنقص حفظ الناس وافهامهم وقد كان كثير ممن تقدم لكتبهم كسفيد
ابن المسيب والقاسم بن محمد وابن شهاب انكالا على الحفظ فلو سار الناس
اليوم بسيرهم لضاع العلم اه وقد كان الرجل اذا الف كتابا قرأه على ابن شهاب
ليحفظه اذا تلف والاجرة على الفتيا والقضاء رشوة ابن عرفة ومن شغلته
ذلك عن جل تكببه فأخذ الاجرة من غير بيت المال لتعذر روعه عند خفيف
وفي الاجرة على تحمل الشهادة خلاف

جملة الآي وتسمى سورا ولا كذا الحديث فيما غيرا

يعني انه يختص بتسمية الجملة منه آية او سورة قوله ولا كذا الحديث
الحديث مبتدا خبره الجار والمجرور قبله يعني ان الحديث بخلاف القرآن
فيما تقدم كما تقدم ولو كان الحديث قدسيا وكذا الكتب السماوية الا ان
لهما سور او سور القرآن والحديث القدسي قال ابن حجر الازدي ما نقل البنا احادا
عنه صلى الله عليه وسلم مع اسناده له عن به اه وظاهره انه لو نقل تواترا
لم يكن قدسيا واذا لم يكن كان قرآنا وهو غير صحيح فالصواب حذف آحاد
الا ان يقال انه لم ينظر فيه متواترا وعرف الشيخ زكريا في حواشيه على المحلى
القدسي بانه حكاية قول الرب وهو اولى ويسمى القدسي بالرباني ايضا
لهدي الابرار - ٣ -

وبالآلهي وغير القدسي من الاحاديث يسمى نبويا ومحمديا مثل القدسي
حديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بالحديث وقال ولي الله القطب الشريف
سيدى عبد العزيز الدباغ الفاسي ان حالات النبى صلى الله عليه وسلم
عند نزول الوحي ثلاث الاولى انه ينسلخ من البشرية الى حالة العالم العلوى
والثانية هو فيها آخذ من كل منهما والثالثة الاتصاف بمحضى البشرية
والمنزلة فى الاولى قران والثاني قدسي والثالث نبوى انظر الذهب لايرى
في اخبا مولاي عبد العزيز والاحاديث القدسية اكثر من مائة افروها
بعضهم بالتأليف وصيغة رواية القدسي ان يقول راويه قال صلى الله
عليه وسلم فيما يرويه عن ربه وهي عبارة السلف او يقول قال الله فيما
رواه عنه صلى الله عليه وسلم والمعنى واحد ويختص القران بالتعب
بتلاوته بخلاف الحديث قاله القرافي **اقسام الحديث**

وهو بحسب القوة والضعف ثلاثة صحيح وحسن وضعيف بحسب غير ذلك كثيرة
والحديث فى عرف الشارع ما يضاف الى النبى صلى الله عليه وسلم من قول وفعل ويدخل
فى الفعل التقرير ومن وصف كونه ليس بالطويل ولا بالقصير والسنة والخبر والحديث
مترادفة وقيل الخبر قال الحافظ ابن حجر وكأنه اريد بالحديث مقابل القران لانه قديم اهد
وفى تعليده

وفى تعليده نظر الحديث قديم ايضا اذ المراد المعنى لا الحروف ما فى اللغة فيقال ايضا
للقرآن حديث قال تعالى ومن اصدق من الله حديثا الله نزل احسن الحديث واليقول
للموقوف والمقطوع حديث الامع التقييد كحديث مقطوع او موقوف
منه صحيح وهو ما يتصل **سند** دون شذوذ يحصل

اي من الحديث ما يسمى بالصحيح صحيحا كان لذاته ام لا وهو الصحيح لذاته حديث
يتصل سنده دون شذوذ يحصل فى متن الحديث او سنده وسياق الكلام على الشذوذ
فى بحث الشاذ والسند هو الطريق الموصلة الى المتن والمراد بالطريق الرجال الذين
نقلوا الحديث والاسناد بكسر الهمزة حكاية تلك الطريق وكثيرا ما يطلق
عند المحديثين الاسناد على السند والمتن ما ينتسب اليه السند من كلامه صلى الله
عليه وسلم أو كلام غيره اذا كان غير مرفوع والاتصال ان يعبر الراوى فى روايته
عن شيخه بصيغة صريحة فى السماع منه كحدثنى وسمعت واخبرنى
أو ظاهرة فيه كمن اوان فلانا قال واحترز بالاتصال من المعلق والمنقطع
والمفضل والمقطوع والمرسل **(تنبيه)** الاسناد من الدين قال القرطبي
فى كتابه الاعلام فى تأييد بيت الله الحرام من بركة العلم نسبتة الى قائله
فان لم يكن سند بين الناقل والمنقول عنه فلا اعتماد على ذلك النقل ولا بد

كان فى الأصل المتن غير هذا

من الوثوق برجال السند والا فلا اعتبار بتلك الرواية اه وهذا لا يخص به
فني دون فني وذكر الخطاب عن الثوري ان نسبة الفائدة الى مفيدهما من الصدق
في العلم وشكره وان السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره

وليس فيه علة تعطل وكل راو ضابط معدل

ذكر اهل الفن للصحيح خمسة شروط اتصال السند والسلامة من الشذوذ
ومن العلة المعطلة اي القادحة في صحة الحديث كارسال خفي في الموصول
او وقف في المرفوع او وهم واوهم بأبدال ضعيف بثقة او بأدراج وكالاضطراب
كما هو مذكور في بحث المعلل واحترز عن العلة التي لا تقدر كما اجاب به من لا يرى
تأمين الامام مطلقا عن حديث ابن شهاب ان الامن الامام فامتنوا بأنه لم يره
في حديث غيره وهي علة لا تقدر فمثل ابن شهاب لا يضره التفرد مع انه جاء
في حديث غيره ايضا وعدم التأمين في السر والجهر رواية عن مالك وروى
عنه التأمين مطلقا والتفصيل هو الراجح والشرط الرابع ان يكون كل من رواه
ضابطا اي غير كثير الخطا لأن من كثرت خطؤه استحق حديثه الترويض والضبط
والحفظ مترادفان وهما منع الشيء عن الضياع ولا يضرند والخطأ اذا نقل السلامة
منه واحترز اعما في سنده او كثير الخطأ وان عرفت بالصدق والعدالة

قال في تمام الدراية والمراد به يعني بالضبط ضبط القدر بان يثبت ما سمعه
بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء او الكتاب بان يصونه لديه منذ سمع
فيه وصححه الى ان يروى منه والشرط الخامس ان يكون كل من رواه معدل
بضم الميم وفتح الدال المشددة اي عدل الرواية المذكور من يحتج بروايته احترازا
عما في سنده فاسق او مجهول العين او الحال والعدالة ملكة تمنع من ارتكاب كبيرة
او اصرار على صغيرة بحيث تغلب على حسنة ومنها الرضا بالباحة قال
ابن الصلاح ان الحديث المستوفى الشروط الخمسة هو الذي يحكم عليه بالصحة
بلا خلاف بين اهل الحديث قال القرافي وانما قيد نفي الخلاف باهل الحديث لان
بعض متأخري المعتزلة يشترط العدد في الرواية كاشهادة الفقهاء لا يشترطون
في حد الصحيح السلامة من الشذوذ والعلة (تنبية) المقطوع والموقوف للذات
ليس له ما حكم المرفوع بخلاف في الصحيح عند استيفاء الشروط يدعي ذلك كلام ابن الصلاح
وغيره لم يفت الخمسة الا ما ندر **من الصحيح عند متقني الخبر**

قال النووي في التقریب والتيسير الصواب انه لم يفت الاصول الخمسة الا اليسير
من الصحيح يعني الصحيحين وسنن ابى داود وسنن الترمذي وسنن النسائي
ولم يستوعب الصحيحان الصحيح قال البخاري ما دخلت في كتاب الجامع الا ما صح

وتركت من الصحيح كي لا يطول وقال مسلم ليس كل صحيح وضعته هنا
اثما وضعت هنا ما اجتمعوا عليه قال ابن الصلاح يريد ما وجد عند فيه
شروط الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم والنووي
هو المراد بمتقن الخبر والخبر الحديث

ما في الصحيحين اذا ما يبرز بالشرط قد صححه المبرز

يعني ان ما يبرز اي يذكر في صحيح مسلم والبخاري من الاحاديث بالشرط
اي مع كونه على شرطها صحيح المبرز بكسر الراء المشددة من العلماء اي
الفائق اقرانه وان خفيت صحة بعض ذلك عند بعضهم واصح الاسناد
كله عند البخاري مالك عن نافع عن ابن عمر وهذا السند يسمى بسلسلة الذهب
ان كان هكذا او وجد الشافعي قبل مالك وكذا ان كان احمد قبل الشافعي
ووجه تسميته عندنا ان كل واحد منهم اجل من روى عن شيخه المذكور
بعده فاحمد اجل من روى عن الشافعي والشافعي اجل من روى عن مالك
وهكذا واحترز بقوله بالشرط عما في البخاري مما ليس على شرطه كالمعلقات
والمرسلات وكذا الموقوفات التي ليس لها حكم الرفع وان كانت قد توجد
صحيحة المراد هنا بالصحيح ما يجمع به وهو حديثه صلى الله عليه وسلم

وغیره

وغیره يعرف من تنصيصي معتمد وكتب التخصيصي

تكلم في هذا البيت على ما يعرف به الصحيح الزائد على ما في الصحيحين يعني
ان غير ما في الصحيحين من الصحيح تعرف صحته بتنصيص امام معتمد عليه
على صحته كأبي دارد والنسائي والدارقطني والبيهقي وكذا تعرف صحته
من الكتب المختصة بجمع الصحيح وحده دون الضعيف كصحيح ابى بكر محمد بن خزيمة
وصحيح ابى حاتم محمد بن حبان البستي صحيحوا ذلك في مصنفاتهم المعتمدة ام لا
اذا صححت الطرق اليهم انهم صحوه او صححه من لم يشتر له تصنيف كيعقوب بن سعيد
القطان ويعقوب بن معين كأثير ويصرف الحسن ايضا بتصریح معتمد بحسنه
ومعتمد في البيت بفتح الميم والايكن في الصحيحين ولا نص على صحته ولا كان
في الكتب المختصة بالصحيح فابن الصلاح يمنع الحكم عليه بالصحة لاسيما
في الاعصار المتأخرة فلا يعمل به وصوب النووي جواز تصحيحه لمن تمكن وثبت
معرفة وعلى مذهبه جرى عمل اهل الحديث فقد صحح غير واحد من مصاصي
ابن الصلاح ومن احاديث لم يوجد فيها نصيح لمن قبلهم ولا ذكر في كتب
الصحة والى قولهما اشار القرطبي بقوله

وعنده التصحيح ليس يمكن في عصرنا قال يحيى ممكن

قال ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين ان اراد احدا الاحتجاج بغير الكتب
الخاصة بالصحيح مما لم ينص بمقدم على صحته أو حسنه كمن ابى داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه يعني بتخفيف الجيم والموطأ وغيرها الاسماء ما يكثر
فيه الضعيف كما بن ماجه ومصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق
او حديث من المائيد فان تاهل لتمييز الصحيح من غيره امتنع عليه ان يخرج
بحديث من تلك حتى ينظر في اتصال سنده وحال رواته وان لم يتأهل
ينظر فان وجد اما صحيح أو حسن شيئا قلده والاطم ينجح به لئلا يقع
في الباطل وهو لا يشعروا غاسوينا بين السنن والمسانيد في ذلك لان
اصحابه لم يلتزموا الصحيح ولا الحسن خاصة بل دخلوا في الضعيف وغيره
اعلى الصحيح ما عليه اتفقا **فما روى الجعفي فردا ينتقى**
فمسلم اعلى مبتدأ خبره ما الموصول وضمير اتفقا لمسلم والنجاشي وما
من قوله فاروى مبتدأ خبره جملة ينتقى اي يختار وفرع احال من الجعفي
وهو البخاري لانه جعفي بالولاء وجعفي ككرسي ابن سعد الفشيرة ابو جهم من
عرب اليمن والنسبة اليه جعفي ايضا قاله في القاموس ومسلم مصطوف
على الجعفي يعني ان مراتب الحديث الصحيح سبعة متفاوتة في القوة بحسب
ضبط

ضبط رجاله واشتراطهم بالمحفظ والورع وتحري مخزجيه واحتياطهم اعلاها
اي اصحها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما وهو الذي يقال له متفق
عليه فيسلي ذلك ما انفرد به البخاري عن مسلم ثم ما انفرد به مسلم عن البخاري
وتنقيح الكلام في الترجيح بين البخاري ومسلم وشرح شرطيهما بسوط
في منظومة الصباغ وصحيح ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وصحيح
ابن حبان اصح من مستدرك الحاكم لتفاوتهم في الاحتياط
كذلك في الشرط عرف **فما شرط غير ذين يكتنف**

يعني انه عرف في الشرط ثلاث مراتب مثل المراتب الثلاث المتفرقة اولها
الحديث الذي على شرطيهما ولم يخرج به واحد منهما في صحيحه ثم ما هو على شرط
البخاري وحده ثم ما هو على شرط مسلم وحده ثم ما هو على شرط غيرهما من الأئمة
المعتمدين وليس على شرط واحد منهما والى هذا القسم الرابع اشار بقوله
فما شرط غير ذين يكتنف اي فيلي ما تقدم الحديث الذي يكتنف اي يحتوى
شرط غير ذين الصحيحين فاللام في شرط رائدة وهو مفعول يكتنف قدم
فان قلت كيف يكون الحديث على شرط البخاري دون شرط مسلم مع ان شرط
مسلم اعم ووجوب الاخصي يستلزم وجوب الاعم فالجواب والله تعالى اعلم ان

المراد بقولهم على شرطهما ان يكون سنده في كتابيهما قاله النووي ومثله لابن الصلاح
وابن دقيق العيد فعلى هذا يكون المراد بما هو على شرط البخاري فقط ان يكون بحاله
في كتابه دون كتاب مسلم فقد انفرد البخاري عن مسلم بأربعة وثلاثين درجئة
من الرجال ومسلم بعشرين وستمئة وجعل العراقي المراد بقولهم على شرطهما
ان رجاله ثقات قد احتج بمن لا يثبتهم الشيخان او أحدهما لأنهم هم أنفسهم
والتميز عند المحدثين نقل حديث سنده في الكتب المعتمدة ومسانيد الأئمة
المحدثين وبيان صحته وغيرها قاله الشهاب افندي في شرح الشفاء
وافندي عند العم العالم الكبير وهو يفتح الهمة والفاء المراسلة وسكون النون
وكسر الدال المرحلة بعد هامشاة تحتية ساكنة

ما اسند ايظن او يقطع به ان لم يكن تواتر فليتنسبه

ما مبتدأ أصله اسند اوضح الاثنان للشيخين خبر هاذن يعنى
ان كل ما رواه البخاري ومسلم بسند متصل يقطع بصحته اتفاقا عليه وانفرد
احدهما به قاله ابن الصلاح ومحمد بن طاهر المقدسي سوى احاديث يسيرة
تكلم عليها بعض اهل النقد وهي معروفة وانما قطع به لتلقيها الامة
بالقبول والامة معصومة من الاتفاق على الخط لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يجمع

لا يجمع امتي على الضلالة ومن ذهب المحققين والاكثرين انه مظهر صحته
وانما تلقته الامة بالقبول لوجوب العمل بالظن والظن قد يخطى واجيب بان
ظني ما هو معصوم لا يخطى ومحل القولين حيث لم يكن تواتر والا فاد القاطع
اتفاقا ولو كان على غير شرطهما اماما لم يسنداه فلا ذلك اكثر في كتاب البخاري
وفي مسلم حديث ابي جهم ابن الحارث ابن الصمة اقبل صلى الله عليه وعلى آله
وسلم من خويبر جمل فسلم عليه جل فلم يرد عليه السلام حتى اقبل على الجدار
فصر بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام قال فيه روى الليث ولم يوصل اسناده
الى الليث وقد اسند البخاري عن يحيى بن بكير عن الليث وليس فيه بعد
مقدمة الكتاب حديث لم يذكره الا تعليقاً غير هذا وفيه احاديث اخر
يسيرة رواها بالاتصال ثم قال ورواه فلان وهو غير شيخه قال العراقي وليس هذا
من التعليق انما ذكر من تابع رواية الذي اسنده من طريقه عليه او ارباب
اختلاف السند كما يفعل اهل الحديث وليس هذا مقصوده بدليل انه يذكر
في اسناده من ليس على شرطه وما علقه البخاري فلا يخلوا ما ان يكون موصولا
في موضع آخر وذلك صحته ظاهرة وما لا لكن عبر فيه بصيغة الجزم فله حكم
الصحيح اذ لا يجزم غالبا الا بما كان على شرطه قاله القطلاني وما عبر فيه بصيغة

(٢٨)
التمريض لم يوجد منه ما هو على شرطه الامواضع يسيرة قاله ابن حجر في مقدمة
فتح الباري قال ابن الصلاح ومع ذلك فايراده في ثناء الصحيح بشهر صحة اصله
اشعارا ليونس به ويركن اليه ويحمل قول البخاري ما دخلت في الجامع الا
ما صح على ما كان موصولا او مطلقا بصيغة الجزم (تنبيهه) القسطلاني
صاحب ارشاد الساري على البخاري هو بضم القاف وسكون السين وضم الطاء
المهملة وتشديد اللام كذا اخذناه عن المشايخ شرقا وغربا ووجدناه بخط من
يقصد به ومن يريد عملا او احتجاجا بما طرس بيلقاء الرابع
وهو الذي نوي استاهلا لا بد ان يكون ذا مقابلا
يعني ان من يريد عملا او احتجاجا بما في طروس الحديث او غيره من كتاب تيلقاء
الرابع اي القبول عند الناس لكونه من الكتب القديمة المشهورة كموطأ مالك
والصحيحين والحال ان ذلك المريد يستاهل بكسر الراء اي اهل لما نواه واراد من العمل
بناء لك المتن او غيره والاحتجاج به بان يكون ممن يسوغ له العمل بالحديث
او الاحتجاج به فلا بد ان يكون ذلك الطرس اي الكتاب مقابلا بمقابلة ثقة
على نسخة صحيحة ويستحب تعدد النسخة المقابل عليه او يفتقد ما اتفقت
عليه وقد تحصل له الثقة بنسخة غير مقابلة اذا كان كلاما منتظما وهو غير
فطن

(٢٩)
فطن لا يخفى عليه غالبا مواضع الاسقاط والتغيير قال ابن فرحون في التبصرة
وكذا اتحصل له الثقة بما يجد في نسخة غير موثوق بصحتها اذا وجدته في عدة
نسخ من امثال الراوي يجرى هذا كله في كتب الفقه وغيرها واذا لم تحصل الثقة
بالنسخة اصلا فقال ابن فرحون فان وجدته موافقا لأصول مذهبه وهو
اهل للتحريج مثله على المذهب لو لم يجد منه منقولا فله ان يفتي به فاذا اراد
ان يحكيه عن امامه فلا يقول قال الشافعي مثلكذا او ليقل وجدت عن الشافعي
او بلغني عنه كذا وما اشبهه واما اذا لم يكن اهلا للتحريج مثله فلا يجوز له ان يفتي به
ويجوز له ان يذكره في غير مقام الفتوى مفصلا بحاله فيه نحو وجدت في نسخة
من الكتاب الفلاني لا اعرف صحته انتهي ببعض اختصار واما الكتب الموثوق
بصحتها باحد الوجوه الثلاثة المتقدمة فيجوز ان تقول في شيء منها قال
البخاري او مالك او خليل او سيبويه مثلكذا الحصول الثقة بها وبقد التدليس
عنها ومن اعتقد ان الناس اخطؤا في ذلك فهو اولي بالخطأ ولولا جواز ذلك
لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بالطب والنحو واللغة والفقه والعربية في الشريعة
وقد رجع الشرع الى قول الاطباء في صور وبيست كتبهم في الاصل الا عن قوم كفار
لكن لما بعد التدليس ذرية اعتمد عليها فان لم تشعروا الكتب لغريبتها او كانت حديثة

التصنيف لم يجز العمل والفتوى بما فيه احتى تصلم صحته بتضافر القول عليه
او بجز ونقولها الى الكتب المعتمدة مع مقابلتها او بعلمنا ان مصنفها يقيم ^{الصحة}
وهو موثوق بعد الله وتجوز الفتوى بالطر اذا كان ما فيه ماضيا بخط
موثوق به مع معرفتنا للخط والافلا وقد كان العلماء وأئمة المذاهب كفياض
وابن سهل ينقلون ما في حواشي كتب الأئمة الموثوق بعلمهم المعروفة خطوطهم
وينسونه اليهم ويدخلونه في كتبهم انظر التبصرة في جميع ما تقدم والطرر
التي لا وثوق بها كشرح الجزولي وشرح يوسف بن عمر كلاهما على الرسالة
لانها ليسا بتأليف وانما هما تقييد قيده بعض الطلبة من اقرائه فهو
يريد ولا يقيم ويؤوب من افتى بمثله اذا خالف النصوص والقواعد قاله
الخطاب والذي هو اهل للتخرج بمجتهدا المذهب المتمكن من تخرج الوجوه على نصوص
امامه والوجوه الاقوال ويتمكن بالاطلاع على تقييد المطلقات وتخصيص العمومات
وضبط مدارك امامه اى دلته فهذا يفتى ويخرج ويقس بشرط القياس لا
يحفظه والذي يسوغ له العمل والاحتجاج بالحديث هو العالم بالعلوم المحتاج اليها
في فهم الحديث كعلم الاثر والاحول والعربية والبيان قال ^{بما يحفظ} العلماء المعاني والبيان
كلاما في علوم وزينة النحر فما ان يرفع لجاهل بهما الكلام على الحديث ولا على التفسير
ولا بد

فقد علم العالم ان هذا بيان

ولا بد مع علم ما ذكر ان يكون مجتهدا قلت في مراقى السعور
من لم يكن مجتهدا فالعمل منه بمعنى النص مما يحفظ
ومقابل في البيت يفتح الباء **ولا يقول مسلم قال النبي** بلا رواية لمخون الكذب
يعني ان المحافظ محمد بن خير الاموي الاشبيلي قال اتفق العلماء على انه لا يجوز
لمسلم من المسلمين ان يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحوه من صنيع الجرم
حتى يكون ذلك القول مرويا عنه ولو على اقل وجوه الروايات لقوله صلى الله عليه
وسلم من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار وقل وجوه الروايات
اي ضعفها الوجاهة ولذلك يجعلونها آخرا في اقسام التحمل قال السبكي مستند غير
الصحابي قراءة الشيخ املاء او متحد يثاب قراءته عليه فسماعه بالمناولة
مع الاجازة فالاجازة لخاص في خاص في عام فعام في خاص فعام في عام
فلنلان ومن يوجب من فله فامناولة فالاعلام فالوصية فالوجاهة
واما الوعبر بالشك نحو اشك انه صلى الله عليه وسلم قال كذا فلا بأس اذا لم ينسب
له قولا وهذا عندى انما يكون فيما سمعه من شخص على وجه الرواية او رعبده
في كتاب مختص بالصحيح لكنه غير مقابل الهدم الوثوق به اذ في كتاب مجمع الضعيف
والصحيح قبول ام لا مخافة ان يكون ضعيفا وهو لا يجوز عزوه له صلى الله عليه وسلم

(٣٢) اما اذا كان في احد الكتب المختصة بالصحيح وهو مقابل فيجوز ان يقول قال صلى الله عليه وسلم كذا دون رواية لانه نظرون الصحة حينئذ الصحة والضيق على الظن قال المرفي : وبالصحيح والضعيف قصدوا X في ظاهر القطع والمعتمد :

الحسن

لغة ما تشربه النفس واصطلاحا قسمان حسن لذاته وهو المراد بالحسن عند الاطلاق وحسن لغيره ومن اهل الحديث من لا يفرق بين نوع الحسن ويدخله في انواع الصحيح لانه راجع فيما يحتاج به وأشار الى الحسن لذاته بقوله

وهو في الجملة كالصحيح ودونه ان يصير للترجيح

يعني ان الحسن لذاته كالصحيح في الجملة اي الاحتجاج ودونه عند التقاض والصيرورة الى الترجيح فيقدم عليه الصحيح لانه اعلى منه رتبة قال المراقب : وهو باقسام الصحيح ملحق بحجية وان يكن لا يلحق :

لان هذا اقهرت رجاله في الحفظ دون منكريناله

يعني ان الحسن انما كان دون الصحيح في المرتبة لقصور رجاله اي في الحفظ الى الضبط عن رجال الصحيح فانهم في غاية الحفظ والضبط مع ان رجال الحسن لا تخلو من الضبط والحفظ فالمراد بقصور رجال السند كلهم او بعضهم قوله دون منكر الخ

اي انكاره

اي انكار يصيب ذلك المقصود ليس ممن يعد ما ينفر دبه من الحديث منكرا او شاذا وكل شرط في الصحيح شرط في ذاسوى التقصير عند من شرط يعني ان الحسن لذاته يجب ان تكون فيه شروط الصحة سوى التقصير في الضبط بخلاف رجال الصحيح فانهم في غاية الضبط ويعني بقوله من شرط من تقدم من اهل الفن وحديث تابع الضعيف معتبر فحسن لغيره وهو نظر

هذا تعريف للحسن لغيره يعني ان الحديث الضعيف اذا تابعه حديث رجل معتبر ينزل ضعفه حيث جاء ذلك الضعيف من وجه آخر فذلك الضعيف يسمى حسنا لغيره يعني ان حسنه بالمجموع لذاته ومن الامثال ضعيفان يغلبان قويا ولذا قال الشافعي في قلتين متجسيتين اضمته احدهما الى الاخرى صارتا طاهرتين قوله وهو اي الاحتجاج بالحسن لغيره كالحسن لذاته نظري صواب

مالم يكن لترهمة بالكذب او الشذوذ فاجباره ابي

يعني ان الضعيف انما يكون حسنا لغيره بانضمام ضعيف لمعتبر اذا كان ذلك الضعيف لسوء حفظ راويه او اختلاطه او ستره والمستور من لم تعرف عدالة ولا فسقه او كان لأرسال او تدليس لان كان الضعيف لانهما به بالكذب

او الشذوذ وسيأتي الكلام على الشاذ فحينئذ ابي صنع اخبار ذلك الضعيف -

هدى البرار - ٥ -

لقوة الضعف حينئذ يتقاصر الجار عن جبره بخلاف غيرهما فالضعف فيه قليل يزول بروايته من وجه آخر والمعتبر هو الذي يكتب حديثه للاستشهاد به وهو من ذكر في الرابعة والخامسة من مراتب التبرج وغير القبل لا يشهد به وهو من ذكر في الثلاثة الأولى

هذا الذي من غده قد انتفى من حقق الحن وجا بالمرتضى

يعني هذا الذي ذكر من تقسيم الحن إلى قسمين وتعرفهما بما رأيت هو الذي انتضاه أي تسلمه من غده بكسب الفين المعجزة أهل التحقيق كإبراهيم الصلاح والحافظ ابن حجر وغيرهما وقد خلط كثير في تعريف الحن قوله انتفى مفعوله محذوف أي انتضاه

وآخر القسمين دون الأول والأول الصحيح عنه مفصل

يعني أن القسم الثاني من الحن وهو الحن الأخير دون الأول وهو الحن لذاته في القوة وإن كان مثله في الحجية كما أنه ما دون الصحيح في القوة وإن كانا مثله في الحجية أن لم يكن الأول صاحب طرق وإن يكن مع كلوا إن اشق

أي محل انحطاط الأول إلى الحن لذاته عن الصحيح في القوة حيث لم يجمع الحن لذاته من وجه آخر والاحكام عليه بالصحة لا يجبا للنقص السير فيه ويسمى هذا النوع من الصحيح صحيحا الفير الأول هو الصحيح لذاته ومثال ذلك حديث رواه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله

عليه

عليه وسلم قال لو لانا شق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فحمد بن عمر وشهروا بالصدق وليس في غاية الحفظ والضبط والاتقان والثلاثة مترادفة حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه حسن لذاته لكنه لما روي من وجه آخر جبر النقص وصح الإسناد

قال العراقي في شرح الفقيه (تنبیه) الحافظ عند أهل الفن يطلق على من يعي ما يصل إليه وهو المراد هنا ويطلق على من احاط علمه بمائة ألف حديث متناوئاً متلا

دون الصحيحين الذي في السنن للنسائي والترمذي المتقن

يعني أن ما في الصحيحين مما هو على شرطهما أقوى مما في الكتب الثلاثة سنن الترمذي وسنن أبي داود وسنن أبي عبد الرحمن النسائي لا التزام بالصحيحين الصحيح دون الحن بخلاف السنن فإن فيها الصحيح والحن والضعيف والنسائي نسبة إلى نسائكسبأ مدينة بخراسان وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب إمام عصره في الحديث صنف كتاب الخصائص في فضل علي كرم الله وجهه فداسه أهل الشام تشيهاً لمعاوية فمات من ذلك الدوس وهو ووطئ لا جل سنة ثلاث وثلاثمائة بمكة أو بفلسطين والترمذي بكسر التاء والميم بينهما راء ساكنة والذال وبضم التاء والميم صحيحة وبفتح التاء وكسر الميم والأول أشهر نسبة إلى ترمذ

مدينة على نهر بلخ المسمى بجيخون وقد يقال لترمز مدينة الرجال ابو عيسى
محمد بن عيسى بن سورة كطلمة بن موسى بن الضحاك من سليم قبيلة من قيس
غيلان قيل ولدا كره وهو صاحب الشمال توفي سنة تسع بالمشاة قبل السنين
وسبعين بالموحدة ومائتين بالتثنية وليس هو الترمذي الحكيم صاحب نوادر
الاصول واما ابوداود فهو سليمان بن الاشعث الازدي السجستاني بكسر السين
المهمل والجيم وسكنه ابن المهمل نسبة الى سجستان قرية من قرى البصرة
بتثنية الباء والفتح اكثر قال بعضهم لما الف كتاب السنن ابى داود
الحديث كما ابى داود الحديث توفي سنة ست وخمسة وسبعين بالموحدة مائتين
(تنبية) لا يسمى من ولده عيسى اباعيسى لا يراه ان لعيسى على نبينا
وعليه السلام ابا لما روى ان رجلا يسمى اباعيسى قال له النبي صلى الله
عليه وسلم ان عيسى لاب له فكمه ذلك وحمل ابن سلطان الكراهة على التسمية
كذا ابوداود اذ يروى بالضعيف **ان ينفرد به على رأى ينيف**

يعنى ان سنن ابى داود انما كان دون الصحيحين في القوة لانه يروى فيه الحديث الضعيف
اذ لم يجد في الباب غيره فهو اى الضعيف ينيف بضم اوله اى يرتفع ويقوى
عنده

عنده على رأى الرجال اى اجتهدا هم فتفصيل الصحيحين على سنة من وجهين
ذكر الحسن والضعيف لكنه لا يخرجهم الا حيث ينفرد قال ابوداود ما مضاه
انه يذكر في كل باب اصح ما عرفه فيه وقال ما كان في كتابي من حديث فيه
وهو يشدد فقد بينته وما لم اذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها اصح من بعض
اه قوله صالح اى للاحتجاج لانه قد يكون صحيحا وقد يكون حسنا

والنساء يخرج من لم يؤلف على اطراحه فخذ من هج السلف

يعنى ان النساء يخرج عن كل من لم يتفقد على اطراحه بتشديد اطاء اى تركه
والمتردك طعن فيه بترجمة بالكذب بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهة
ويكون مخالفا للقواعد المعلومة او عرف بالكذب في كلامه ولم يظهر منه وقوعه
في الحديث قاله في شرح النقاية قوله فخذ من هج السلف اى اسلك طريقا هاهنا
في بيان موضوع سنن النساء قال في الالفية

ومن عليها اطلق الصيحا * فقد اتى تساهلا صريحا

يعنى على السنن الثلاثة والمطلق كما في ظاهر السلفى حيث قال والكتب الخمسة
اتفق على اء المشرق والمغرب على صحتها

فقد والمسانيد بان ينفرد ما لكل صاحب فقه المومنا

اي قبلي السنن في رتبة الصحة ما صنف على المسانيد وهو ما افر فيه حديث
كل صحابي على حديثه من غير نظر للابواب قال في الالفية

* كمنه لطيا لى واحدا * وعده للدارمي انتقد ا *
خبر عده لابن الصلاح يعني انه انتقد عده ابن الصلاح في المسندات من الدارمي
لان كتابه على الابواب لا على المسندات والدارمي هو ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن
الشمسي الدارمي من بني دارم السمرقندي ودارم بن مالك بن حنظلة
ابن زيد فابن تميم توفي عام خمس وخمسين ومائتين قال ابن حجر الرهيتي والغالب
على منده الصحة والاصواب ان يصلح على كتابه وانشد البخاري لما بلغه نصيه

☆ ان تبغ تفجع بالاحبة كلمهم ☆ وفناء نفسك لا ابالك افجع ☆
ومن المسندات من دابى بكر ابن ابى شيبة صاحب المصنف ومسند الزرار
ومسند الحميد ومسند اسحق بن راهويه ومنه من صنف على ابواب الاحكام
الفقرية وغيرها كالكتب النخبة والموطأ وفي كل فائدة لكن الابواب ايسر واسهل

وهي تسمى على حروف المعجم وقد تسمى بحسب المقدم

يعني ان المسانيد تسمى على حروف المعجم الاولى ان يجمع مسند كل صاحب على حديثه
مرتبا اسماء الصحابة على حروف المعجم والثانية ان يجمع ذلك مرتبا لهم على حسب

المقدم

المقدم منهم بالقرابة منه صلى الله تعالى عليه وسلم في النسب بأن يبدأ أبنتي
هاشم ثم الاقرب فالاقرب او على حسب المقدم منهم في الفضل بالاسلام بأن يبدأ
بالعشرة ثم باهل بدر ثم باهل الحديبية ثم مناسم وهاجر بن الحديبية
والفتح ثم مسلم الفتح ثم اصاغر الاسنان كالسائب بن يزيد وابي الطفيل قال الخطيب
ويستحب ان يصنف المسند مطلقا بأن يذكر المتن وطرقه ويبين اختلاف
نقلته فان معرفة العلل اجل انواع الحديث قال عبد الرحمن بن مريدي
لان اعرف علة حديث ليست عندى احب الى من ان اكتب عشرين حديثا
ليست عندى لكن لم يزل يجمع مسند مطلقا وهو مسند ابى هريرة بخر في مائة جزء

واقبل لاطلاق صحة السند اوجسه ان كان من يفتقد

بفتح الميم اي يفتقد عليه يعني ان الامام المتقدم اذا اطلق في الحكم بالصحة او الحسن
على سند وسكت عن المتن كقولهم هذا حديث صحيح اسناده او حسن اسناده ولم
يقول حديث صحيح او حسن قبل ذلك منه وجعل حكما على الحديث بالصحة او الحسن
ويعنى بالاطلاق انه لم يعقب قوله صحيح الاسناد او حسنه بذكر علة ولا
قدح لان عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر وكذا الحكم من المتقدم باحدهما
على الحديث فهو حديث صحيح او حسن فمراده الحكم باحدهما لا السند اي انه متصل الاسناد

مع حصول الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والعلّة لكن الحكم بأحدهما على الاسناد
 احط رتبة من الحكم به على الحديث لانه لا يبقى حينئذ صريحاً في صحة المتن
 ولا ضعفه قاله ابن حجر الرّيتي في شرح الاربعين (تنبيهه) اعلم ان الاصل عدم
 التلازم بين صحة الاسناد والمتن فقد يصح السند أو يحسن الاستيعاب شروط من الاتصال
 والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ فيه أو علّة وقيد بعض المتن الحسن دون السند كما في الصحيحين وغيره

والحسن لغيره وفي صحيح حسن اقوال في كل ما قد ظهر اختلال

يعني ان في جواب قولهم حديث صحيح حسن مع ان الحسن قاصر عن الصحيح
 اقوالاً في كل من تلك الاقوال اختلال وفساد ولرده على قائله وعدم سلامته
 من الاعتراض عليه لكن نعرض عن نشر تلك الاقوال لعدم الفائدة والجواب
 الصحيح الذي لا اعتراض عليه هو ما ذكره ابن حجر الرّيتي وغيره واليه الاشالة بقولنا

ثم الجواب بتنوع السند الحسن والصحيح مقتمد

ثم للاستئناف لا للعطف والجواب مبتدأ أو بتنوع متعلق به واللام في قوله
 الحسن بمعنى الى والجاء متعلق بتنوع والصحيح معطوف على الحسن واللام بمعنى
 الى ومقتمد خبر يعني ان الجواب المقتمد عليه في الجمع بين الصحيح والحسن هو تنوع
 سند الحديث المقول فيه ذلك الى سنيين وصنف بالحسن من جهة واحدة هما

وبالاهية

وبالصحة من جهة الاخر فما قيل فيه ح صحيح حسن اقوى مما قيل فيه صحيح فقط
 لان كثرة الطرق تقوى

وبالتردد لوصف من نقل وعن صحيح ذا الاخير قد نزل

يعني ان الجمع بين الصحة والحسن يكون بما ذكر عند تعدد السند وعند اتحاده
 يكون بسبب تردد أئمة الحديث لوصف اي في وصف من نقل ذلك الحديث
 اي رواه فهو صحيح باعتبار وصف ناقله عند قوم حسن باعتبار وصفه عند
 آخرين وكان الاصل ان يقول الراوي فيه صحيح أو حسن لكنه حذف حرف التردد
 قوله وعن صحيح الخ يعني ان هذا الاخير وهو ماله سند واحد قد نزل وانخط
 في القوة عن قولهم صحيح فقط فصحيح فقط اقوى منه لأن الجزم اقوى من التردد وابن حجر
 الرّيتي وبهذا يعلم ان قول الترمذي كثير هذا حديث غريب لا نعرفه الا
 من هذا الوجه لاينا في الجواب المذكور خلافاً لما نزعناه لما علمت انه اذا قيل
 ذلك في ذي اسناد واحد كان باعتبار اختلاف الأئمة في حال ناقله
 أو في ذي اسنادين كان باعتبارهما اه

ثبت ذلك المقبول حين يسلم من المعارض فهو المحكم

ثبت لفة في ثم يعني به ما تقدم من الكلام في الصحيح والحسن شرع هنا
 هدى الامرار - ٦ -

ففي تقييد القبول وهو الصحيح والحن ان ما يسمى بمحكم اضم اليهم وكون الحاء
 وفتح الكاف وهو الحديث السالم من المعارضة بأن لم يأت خبر ينافيه ومثاله كثير
 والمحكم عند الاصوليين متصفح المعنى وبقابله الجمل وهو ما يدرك ببيان التشابه
 وهو ما استأثر الله بعلمه ويأتي المحكم عند الاصوليين ايضا مقابل المنسوخ لبعضهم
 واللفظ ان افهم غير القصد فاحكم على استعماله بالرد
 لانه اللبس واما الجمل فهو الذي يفهمه من يقلل
اولا وجمع مكن فمختلف **يضيفه الى الحديث المحترف**

يعني ان الحديث اذا لم يسلم من المعارضة بمثله والحال ان الجمع بينهما ممكن
 فذلك الحديث يسمى بمختلف الحديث بكونه لا يمتنع والى اضافته
 الى الحديث اشار بقوله يضيفه الى الحديث المحترف اي صاحب الحرفة
 والصناعة في علم الحديث وصناديق الصناعة مكسورة واول من صنف في
 مختلف الحديث الامام الشافعي مثاله لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر
 من المجذوم فرار من الاسد وهما في الصحيح والجمع بينهما ان هذه الامراض
 لا تعدى بطبعها لكن الله جعل مخالطة الرض سببا لاعداء مرضه وقد
 يتخلف او يقال ان نفى العدوى باق على عمومته والامر بالفرار سد للذريعة

لثلا

للا يتفق الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله ابتداء لا بالعدوى
 فيظن ان ذلك بسبب المخالطة فيفتقد صحة العدوى فيقع في الخرج

الا فترجيح اذا التسخع عدم **وغيره فالوقف فيه قد حتم**

اي وان لم يمكن الجمع بين المتعارضين تعين الترجيح ان امكن والبرهان
 كثيرة مبسوطة في مطولات هذا الفن وعلم الاصول مثاله حديث ابن عباس
 رضي الله عنهما في الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج بميمونة وهو
 محرم وحديث الترمذي عن ابي رافع انه نكحها وهو حلال قال وكنت

اقول ورجع
 الاول يكونه
 اصح الصحيح

السفير بينهما فرجع الثاني يكون راويه صاحب الواقعة وهو ادري بها الاول يكونه
 قوله فترجيح اي فترجيح احدهما على الآخر متعين ان امكن الترجيح ومحل
 الترجيح حيث لم ينسخ احدهما الآخر والافناسخ ومنسوخ ويتعين
 الناسخ بتأخره وطرق العلم بتأخره منها الاجماع بان يجمعوا على انه متأخر
 لما قام عندهم على تأخره ومنه قوله صلى الله عليه وسلم هذا اناسخ لذلك
 او هذا ابعث ذلك او كنت نرسيتم عن كذا اذا فعلوه كحديث مسلم كنت
 نرسيتم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكر الآخرة ومنه ما قول الراوي
 لهذا سابق على ذلك او متأخر عنه كقول جابر رضي الله عنه كان آخر الامر



من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ومنه ما قول
الراوي في حديث علمنا ان له ناسخا ولم يتعين هذا النسخ ولا اثر لموافقة
احد النصين للأصل اي للبراءة الاصلية وثبوت احدي الآيتين في المصحف بعد
الآخرى وقوله هذا ناسخ خلافا لمن زعم ان الثلاثة تؤثر في ثبوت النسخ وقوله
وغيره فالوقف الخ غير مبتدأ والجملة بعده خبره وحتم بضم الحاء بمعنى وجب
يعني ان غير ما ذكر وهو ما لم يعلم المتأخر منها مع عدم امكان الجمع والتزجيج يجب
الوقف عن العمل بواحد منهما للتساوي حتى يظهر مرجع الحديث ابي داود انه
صلى الله عليه وسلم سئل عما يحمل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق
الانوار وحديث مسلم امنعوا كل شي الا النكاح الى الوطء فهو يدل على حل
الاستمتاع بما بين السرة والركبة والاول بحرمة ما لم يفرج التحريم لاجل الاحتياط
قاله السيوطي في شرح النقاية وقلت انا يرجح ما في صحيح مسلم لانه اعلى في الصحة
مما في غير صحيح البخاري (الغريب والعزيز والمشهور)
سمى عزيزا لقلته وجوده او من الهزة بمعنى القوة لمجيبه من طريق آخر وسمى
المشهور مشهورا لوضوحه وبما يطلق على ما اشتهر على الألسنة ولو كان له
اسناد واحد بل ولو لم يوجد له اسناد اصلا قاله السيوطي

وما به انفراد

وما به انفراد او مطلقا فذلك بالغريب قد تحققا
ما نكرة موصوفة مبتدأ أخبره جملة فذلك بالغريب قد تحققا بفتح التاء يعني
ان الغريب حديث تفرد به راو واحد مطلقا اي تفرد في المتن أو الاسناد بأمر لا
يذكره غيره من الرواة ومعنى قوله فذلك بالغريب الخ انه ثبت ذلك الموصوف بما ذكر
حال كونه مسمى بالغريب والغريب منه صحيح كافر الصحيحين كحديث السفر قطعة
من العذاب ومنه حسن وفي جامع الترمذي منه كثير ومنه ضعيف وهو الغالب
على الغرائب قال أحمد بن حنبل لا تكتبوا الغرائب فانها مناكير وعامة ما عن الضعفاء
وما به الاثنان قد تفردا كذا ثلاثة عزيزا
يعني ان الحديث الذي تفرد اثنان بشي في سنده أو متنه أو ثلاثة دون
سائر رواة الحافظ المروي عنه وجد وعلم عند اهل الفن عزيزا اي مسمى به لفرة
اي قوته بمجيبه من طريق اخرى او قلته وجوده لهذا ما عليه الاكثر خلافا
للسيوطي في شرح النقاية حيث جعل ما تفرد به ثلاثة مشهورا والباء في قوله
به في البيتين ظرفية اي تفرد في شأنه سواء تفرد بالحديث من اصحابه او بشي في سنده أو
متنه ومثاله كما في شرح النقاية حديث الشيفان عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يؤمن أحدكم حتى يكون احبا اليه من نفسه وماله ووالده وولده والناس

إجمعين رواه عن انس قتادة وعبد العزيز بن صريب ورواه عن عبد العزيز
اسماعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة

وغيره المشهور كل يتضح فيه الضعيف وكذا الذي يصح

يعني ان غير الغريب والعزيز يسمى مشهورا وهو ما يرويه ثلاثة فالكثير على رأي
أربعة فالكثير عند الأكثر صحبه حديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه
من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء فاذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء
جهلا فاستلوا فافتوا بغير علم فضلوا واضلوا وغير الصحيح حديث الازنان
من الرأس ثم من المشهور ما هو مشهور عند المحدثين وغيرهم كحديث السلم
من سلم المسلمون من لسانه ويده ومنه ما هو مشهور عند المحدثين فقط
كحديث انه صلى الله عليه وسلم قنت شرابا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان
قوله كل يتضح يعني ان كلام الغريب والعزيز والمشهور يكون صحيحا وضعيفا
وقد سبق امثلة ذلك خلافا لما في عمم العزيز شرط الصحيح وهو مردود
بأفراد الصحيحين وانما كان الضعيف فيها والصحة لتوقف الاستدلال بها
على البحث عن احوال روايتها بخلاف المتواتر وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري
بالقرائن على المختار قاله ابن حجر في نجدة الفكر في علم الاثر

ثم من المشهور

ثم من المشهور ما قوا ترا وهو ما يرويه جمع حظرا

كذبهم عرفا يعني ان المشهور منه الحديث المتواتر وهو حديث يرويه
جمع اي عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة ومن قال عقلا فقد وهم قاله
زكريا في حواشيه على المحلى وقال بعضهم ما يرويه عدد يستحيل وقوع الكذب
منهم اتفاقا بلا قصد وهو بوجوب اليقين فلا يحتاج الى البحث عن حال رجاله وحصو
العلم بضمون خبر آية اجتماع شرائط المتواتر من كونه خبر جمع يستحيل تواطؤهم
على الكذب ولا تكفي الاربعة في عدد الجمع المذكور وما زاد صالح من غير اعتبار عدد معين

على الصحيح **كس الخف** **رفع اليدين عادم للخلف**

وقد روى حديثه من كذبا **أكثر من ستين من صحبا**

اي من امثلة المتواتر وهو بالمشاة الفوقية وهو لغة التابع حديث مسحه
صلى الله عليه وسلم على الخف فقد رواه سبعون من الصحابة وحديث رفع
اليدين في الصلاة فقد رواه نحو الحسين منهم واما رفع اليدين فقال فيه البيهقي
وقع لي من طرق تبلغ العشرين في قوله رفع اليدين مبتدأ خبر عادم
الخلف بضم الخاء المعجمة اي لا خلاف في تواتره وقد روى حديثه صلى الله عليه
وسلم من كذب على متعدد افليتبوا مقعده من النار اثنان وستون من الصحابة

منهم العشرة وقيل نحو المائة وقبل نحو المائتين وحديث الحوض رواه خمس وخمسون
من الصحابة وقد ألف البيهقي في المتواتر كتابا باسمه لازهار المتناثرة في الاجمال المتوزعة
اورد فيه مائة حديث (تنبيه) لا بد من وجود التواتر في سائر الطبقات
ان كانت ثم لكن الكتب المشهورة المقطوع بنسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت
على اخراج حديث وتعددت طرقه تعدد اتجيل العادة توطأهم على الكذب
معه افاد العالم اليقيني بصحة نسبه الى قائله قاله البيهقي **(السلسل)**
ولابن جابر الاندلسي في مصر على سبيل التورية

ما زلت أسند من محاسن ارضنا خبرا صحيحا ليس بالمقطوع
كم مرسل من ينل ما وسلسل وصدج من هضبه المرنوع
اللقاب الحديثية هي المعاني الغريبة عند اهل الفن الغير المقصودة
سلسل ما الوفق فيه وجدا في صفة الرواة او وصف الاداء

ما نكرة موصوفة بالجملة بعده مبتدأ خبره وسلسل يعني ان السلسل يقع السين
حديث وجد فيه الاتفاق في صفة الاداء كقول كل من رواه سمعت او حدثنا
أو أخبرنا أو أنبأنا أو عن أو وجد فيه الاتفاق في صفة الرواة القولية
أو الحالية الاول قوله صلى الله عليه وسلم يا معاذ اني احبك فقل في دبر كل صلاة

اللهم اغني

اللهم اغني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فقد تسلسل بقول كل من رواه
وانا احبك فقل والثاني حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال شبك بيدي ابو القاسم
صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت الحديث فقد تسلسل تشبيك
كل واحد من رواه بيده من رواه عنه وكالمسلسل بالحفاظ والفقراء وقد تسلسل
بالقراءة او بالبلد واجتمعا في حديث رواه اسماعيل بن ابي اويس الأصبهاني عن
خاله الامام مالك عن عمه ابي سهيل عن ابنه عن طلحة بن عبيد الله احد
العشرة لأن مالكا حليفه وهو حديث ضام بن ثعلبة حيث جاء يسأل
عن الاسلام رواه البخاري في كتاب الايمان وتسلسل بالوقت كحديث تسلسل
قصي لا خلفا به يوم الخميس وتسلسل بالمكان وانواع التسلسل كثيرة وخبرها
مادل على اتصال السماع وعدم التدليس ومن فضيلة المسلسل اشتماله
على مزيد الضبط من الرواة

وقل وصف للتسلسل سلم **لا المتن من ضعف ونقصه علم**
يعني ان التسلسل كتشبيك الاصابع وكقوله وانا احبك تقل سلامته من الضعف
وقد يصح كتحريك الشفة الذي اورد البخاري في بدء الوحي وقال القسطلاني
في ارشاد الساري واصح اقراء سورة الصاف قوله لا المتن بالرفع معطوف على وصف

نصدي الا برار - ٧ -

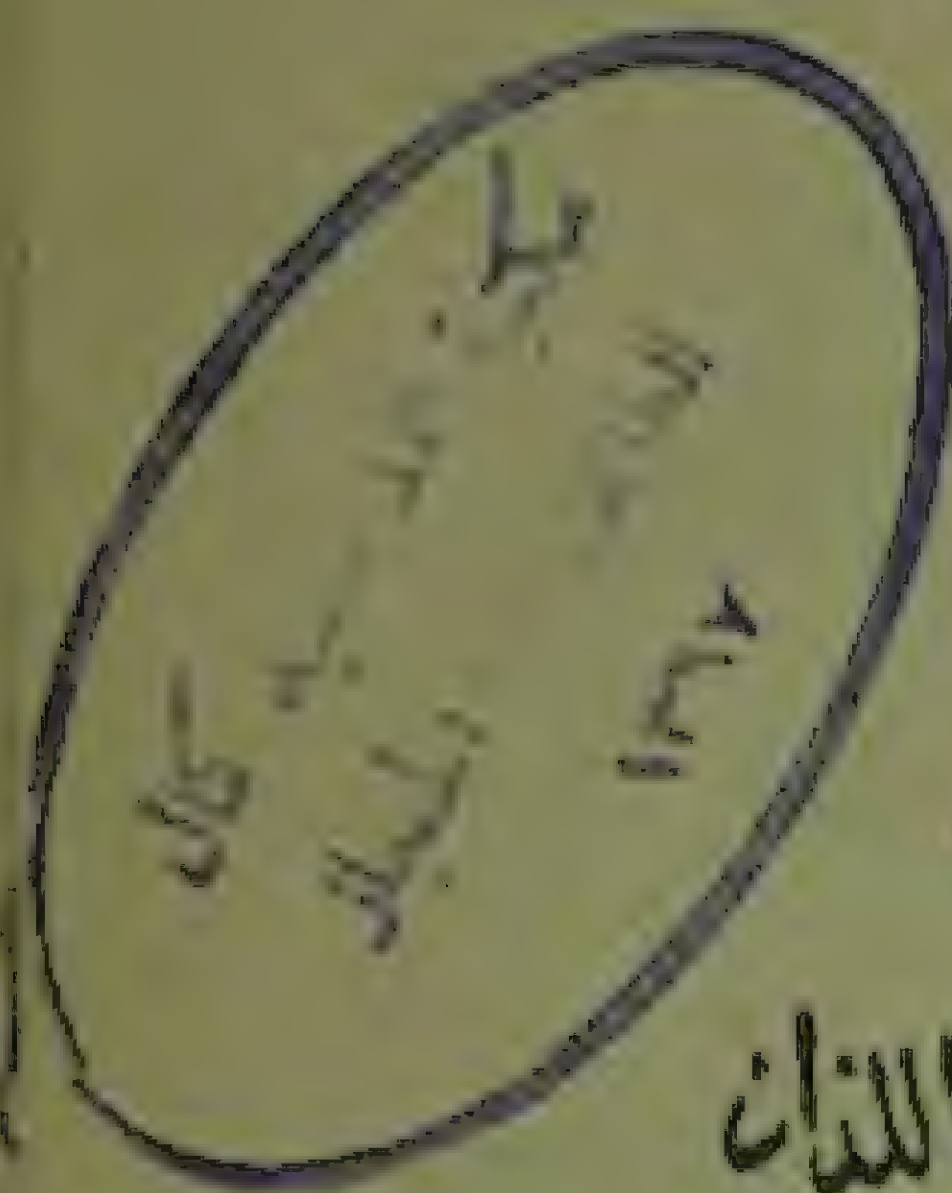
اي لا تقل سلامة المتن الذي في اسناده تسلسل من الضعيف بل كثير ما يسلم
والمتن اصله الظاهر الذي به قوام البدن تشبه به ما يقصد من الكلام كلفظ
الحديث قوله ونقصه علم مبتدأ وخبر اي علم نقص التسلسل بقطع السلسلة
في اوله او وسطه او آخره كحديث عبد الله بن عمر وفتح العين المسلسل بالاولية
فانه انما يصح التسلسل فيه الى عمرو بن دينار وانقطع فيما فوق ذلك (تنبيه)
اعلم ان المسلسل يقيد بما وقع به التسلسل فيقال مثلاً المسلسل بتجريد الشفة
او مسلسل الحلف كحدثي فلان وحلف قال حدثه فلان وحلف والمسلسل
بالمصافحة (المديح)

مديح ما ينقل القرين عن آخر وعكسه مبين
المديح بضم الميم وفتح الدال الموحدة وفتح الموحدة المشددة يعني ان الحديث الذي
ينقله ويرويه الراوي عن قرينه الذي يروي عنه يسمى عندها هل الفن
مديحاً والمديح عندها هل البديع الطباق في الالوان كقوله
تردى ثياب الموت حزاماتي لها الدليل الا وهي من سند حسن خضر
من بريح المطر الاضواء ان يشها بالنبات قوله وعكسه مبين مبتدأ وخبره
مبين معناه ظاهر من ابان الراعي بمعنى بان الثلاثي المراد بالعكس ان ينقل القرين
الآخر

الاخر عن القرين الناقل عنه ففي الصحابة كرواية كل من عائشة وابو هريرة
رضي الله تعالى عنهما عن الاخر وفي التابعين كرواية كل من الزهري وابو الزبير عن الاخر
وفي تابعيهم كرواية كل من مالك والاوزاعي عن الاخر وهكذا فيمن بعدهم
ورواية احد القرينين عن الاخر الذي لم يوقف على روايته عنه تسمى انفراداً قال في الاخر
مديحاً وهو اذا حمل الخلف عن آخر وغيره انفراداً

اي انفراد احد القرينين على الاخر كرواية سليمان التيمي عن مسعر
من قد تقارب باسني وسند ونادرا يلفى باخر فقد

من خبر مبتدأ محذوف اي القرينان من تقارب يعني ان القرينين هما اللذان
تقارب سنهما غالباً وتقارب سندهما في العلو ومن غير الغالب الاكتفاء في
تسميته مديحاً بالتقارب في السند وان لم يوجد في السن كما هو مذاهب المحاكم
والى هذا الاشارة بقوله ونادرا الخ اي يلفى ويوجد التقارب باخر بكسر
الخاء اي السند فقد اي فقط دون التقارب في السن (الضعيف وهو المردود)
يعني ان الضعيف مردود لا يحتج به في الاحكام الشرعية بخلاف المقبول الذي
هو الصحيح والحسن والرد يكون لسقط او لظن والاول منه المعلق والمرسل والمفضل
والمنقطع والظن يكون لكذب الراوي وترحمته بالكذب او فحش غلطه او غفلته



أولها أو مخالفتها أو جبرالته أو كونه مجهولا أو بدعته أو سوء حفظه
 الأول الموضوع والثاني المتروك وصورة التهمة أن لا يروى ذلك الحديث
 إلا من جهة واحدة ويكون مخالفا للقواعد المعلومة أو عرف بالكذب في كلامه ولم يظهر
 منه وقوعه في الحديث والقسم الأول من المتروك من اختلاف الضعيف والثالث
 وهو ما كان الطعن بتخشي غلط أو غفلة أو فسق هو المنكر على رأي والمخالفة
 إن كانت بتغيير السند كأن يروى جماعة الحديث بأسانيده مختلفة فيروى
 عنهم راوي جمع الكل على اسناد واحد منه ولا يبين فمدح السند وإن
 كانت بتقديم وتأخير في السند أو المتن فمقلوب ما أو بدل الراوي أو لفظ
 بآخر مضطرب أو بتغيير نقط في نص أو شكل في حرف والمراد بسوء الحفظ أنه
 لا يرجع أصابته على خطئه فأن لازم فساد أو طر الكبر أو مرض أو احتراق
 كسبه وكان يقدمها فراجع إلى حفظه فسواء فمختلط

فأما شرط القبول فيجتنى **شرطا من التي مضت للحسن**

فأما شرط خبر مبتدأ أحد وفأى هو الضعيف فأما في وجبتى مبتدأ
 بنون العظمة والجيم مضاه نقصد يقال اجتنبناه ماء أى وردناه يعنى
 أن الحديث الضعيف هو الذى لا يوافق شرط من شروط الحسن التى مضى ذكرها وهى

اتصال

أوضح قول البيهقي في قيمته
 هو الذى عن ضعف الحسن خلا وهو على مراتب قد جعلها
 ما وابن الصلاح فله تعد يد إلى كثير وهو لا يفيد

اتصال السند فلا بد منه أن لم ينجر المرسل بما يؤكده كما سياتى والعدالة والسلافة
 من كثرة الخطأ ومجيئه من وجه آخر حيث كان فيه منور والسلم من العلة والشذوذ
 بقدر بعده عن الشروط **مختلفا يكون في الهبوط**

يعنى أن الضعيف يكون مختلفا في الهبوط أى في الانسفال والضعف بحسب بعده
 من شروط الحسن والدال في بقدر ساكنه فما فقد فيه شرطان كالسلامة من العلة
 والشذوذ والضعف مما فقد فيه أحدهما وما فقد فيه ثلاثة أضعف مما فقد
 فيه اثنين وهكذا أنواع الضعف تبلغ تسعة وأربعين بتقديم المنشأة على البزق والى فيه
 وعده البسى فيما أوعى تسعة وأربعين نوعا

والبسى يضم للمرحلة محمد بن حبان صاحب الصحيح

أعلى الضعيف ما دعوا مضيفا ما البعض وهما وبعض خالفا

يعنى أن أعلى الضعيف الحديث المضعف وهو ما لم يجمع على ضعفه بل في سند أو منه
 تضعيف لبعضهم وتقوية لآخرين وفي الصحيحين من الأحاديث المضعفة عشرة
 ومائتان للبخارى منها أقل من ثمانين والباقي لمسلم ومن الرجال المضعفة ثمانون
 للبخارى ولمسلم ستون ومائة والصواب في ذلك كله الصحة والوافى دعوا بعضى
 سمو الأهل الفن ورهاه بتشديد الراء ضعفه

أوضح قول البيهقي في قيمته
 هو الذى عن ضعف الحسن خلا وهو على مراتب قد جعلها
 ما وابن الصلاح فله تعد يد إلى كثير وهو لا يفيد

وبين الضعيف في العقائد وحكم ربنا العظيم الواحد

يعني اذا حدثت بحديث ضعيف أو كتبه يجب عليك ان تبين انه ضعيف
اذا كان ذلك الضعيف واردا في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز أو يستحيل
عليه تعالى وكذا في حق المرسل عليه الصلاة والسلام وكذا يجب بيان ضعفه
اذا كان في احكام الله تعالى التكليفية والوضعية من المطلوب والمنهي والمباح
ومن اقسام خطاب الوضع التي اشار لها السبكي بقوله وان ورد سببا أو شرطا
أو مانعا أو محييا أو فاسدا فوضع ما الترغيب والترهيب وفضائل الاعمال
ونحوها فقد جوز والتساهل في رواية الضعيف فيها دون بيان ضعفه
(واحتج بالضعيف في الفضائل) احتج فكل امر والامر للاستحباب
اي يستحب الاحتجاج والعمل بالضعيف ما لم يكن موضوعا قاله النووي في الاذكار
ويؤخذ منه اندراج الموضوع في الضعيف لكن لا يحتج به ولا يعمل به الا في فضائل
الاعمال والاشتماع كفضل ابي بكر رضي الله تعالى عنه مثلاً قال ابن حجر الهيتمي في شرح
الاربعة لان كان صحيحا في نفس الامر فقد اعطى حقه من العمل به والا
لم يترتب على العمل به فساد تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث
ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعله حصل له اجرة وان لم يكن قلته اه والاحتجاج

به في الفضائل

به في الفضائل هو المشهور واحتج بالفضائل عن الاحكام نحو هذا وضوئي
وضوء الانبياء قبله فانه ضعيف لا يثبت به حكم هو كيفية الوضوء بل لا
يحتاج في الاحكام الا بالصحيح والحسن لذاتهما أم لا قال في الاذكار الا ان يكون
في احتياط في شيء من ذلك كما اذا ورد حديث ضعيف براهة بعض البيوع
والانكحة فان المستحب ان ينزه عنه ولكن لا يجب اه والعمل بالضعيف في نحو
الفضائل والترهيب شرط ان اشار لها بقوله

(بشرط الاندراج تحت شامل) (وعدم العزو الى من ينتقى)

اي بشرط اندراج اي بشرط اندراج تحت اصل صحيح شامل له على سبيل تفصيل
العموم ليكون ذلك الاصل هو المستند فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له
اصل اصلا وبشرط ان ينوي حين العمل عدم عزوه الى من ينتقى اي يختار
وهو النبي صلى الله عليه وسلم لئلا ينسب اليه ما لم يقله فحديث من سئل عن
علم فكتنه الحجة الله بلجام من النار يوم القيامة بناء على انه ضعيف منديج
بما دل عليه من الوعيد على كتم العلم تحت مفهوم قوله تعالى وانقلوا الخير لعلمكم تنقلوا
اذا الامر بالشيء نهي عن ضده (وفيه منع وجواز مطلقا)
يعني ان في العمل بالحديث الضعيف قولاً بالمنع مطلقا اي في الفضائل وغيرها

وهو لابن العربي المالكى لأن الفضائل إنما تتلقى من الشرع فاشتهرت بالضعيف
 اختراع شرع لم يأذن به الله ورد بانه إنما هو ابتغاء فضيلة بأمانة ضعيفة
 من غير ترتيب مفسدة عليه وجواز العمل به مطلقا عن الامام احمد إذ لم يوجد غيره
 وفي رواية عنه ضعيف الحديث احب اليما من رأى الرجال قال الشهاب في شرح
 الشفاء وذكر ابن حزم الاجماع على ان مذهب ابي حنيفة ان ضعيف الحديث
 اولى عنده من الرأى والقياس إذ لم يجد في الباب غيره اهـ ومثال العمل بالضعيف
 في الفضائل ان يروى حديث ضعيف فيه أن من فعل كذا كان له كذا وكذا من الاجر
 فتعمل به رجاء ذلك وما غنى لعق وعد وخطوكر **ومند الفردوس** ضعف شهر
 كذا نوادر الاصول وزد **للمحكم التاريخ ولتجتهد**
 يعنى ان ما غنى أى نسب الى علق بفتح العين وسكون القاف **والمرابطة** ضعف يتقنى
 بالعرض واليه اولى بعضا عن بيان ضعفه فحق للفقيل بالتصغير الحافظ
 ابو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المالكى صاحب كتاب الضعفاء ثقة جليل
 وعد بفتح العين المهملة والذال لا من عدى فى الكامل وخطباء الخاء المعجمة
 والطاء المهملة الخطيب وكر لابن عسار فى تاريخه **ومند الفردوس** للديلمى
 ونوادر الاصول للمحكم الترمذى وهو محمد بن على بن الحسن بن بشر الزاهد المؤذن
 وقد

وقد طعن الناس فى اعتقاده لكلام صدر عنه فى بعض تصانيفه وليس هو
 صاحب السنن والشمائل والحاكم هو ابو عبد الله محمد بن عبد الله محدث
 الضبى النيسابورى الحافظ شيخ الحديث فى عصره عرف بابن البيع بفتح الباء وكسر
 التحتية المشددة صاحب التصانيف الجليلة توفى عام خمس واربعمائة وفى
 مستدركه على الصحيحين احاديث ضعيفة واخرى موضوعة انتقدت عليه
 قال الشهاب افندى فى شرح الشفاء وكذا ما يعزى لابن الجارود فى تاريخه بخلاف
 المنتقى له فكل ما يعزى اليه فهو صحيح وكذلك المستخرجان وموطأ مالك والصحيحان
 عند السيوطى وغيره وصحيح ابن خزيمة وابى عوانة وابن السكن وابن حبان فالغزو
 اليها مسلم بالصحة كما فى الجامع لصلى الدين الهندى وما عدا ما ذكر فيه صحيح
 وحسن وضعيف **المرفوع**

ما انضاف من قول كذا أو فعل **لسيد الخلق الكريم الاصل**
 ما خبر صبيد أحمد وفى أى هو ما انضاف يعنى المرفوع حديث اضيف لسيد الخلق
 صلى الله عليه وسلم قولاً كان أو فعلاً ومن الفعل التقرير اضافه صحابى أو غيره
 اتصل اسناده ام لا فيدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمفضل
أورفع صاحب أو الذى اتصل **والاول الاصح عند من نقل**
 هدى البرار - ٨ -

يعني ان الخطيب قال ان المرفوع هو ما اخبر فيه الصحابي عن قوله عليه الصلاة والسلام
 أو فعله فعلى هذا لا تدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم وعند بعضهم المرفوع هو
 متصل الاسناد فلا يدخل فيه المرسل قال ابن الصلاح ومن جعل من اهل الحديث
 المرفوع في مقابلة المرسل فقد عني بالمرفوع المصطلح الاول من الاقوال الثلاثة هو الاصح عند اهل النقل
أمرت أو نهيت قل وأمر **الرفع حكمه على ما شئنا**

ان كان من ذي صفة: يعني ان قول الصحابي امرت أو امرنا أو امر بكذا بالبناء
 للفعل في الثلاثة وكذا قوله نهيت أو نهينا أو نهى عن كذا له حكم المرفوع
 على الصحيح وهو قول الأكثر فهو من انواع المرفوع لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى
 من اليه الامر والنهي وهو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كقول ام عطية أمرنا
 أن نخرج في الصيد بين العواتق وذوات الخدور وأمر الحيفي أن يقتلن مصلين المسلمين
 وكقولها أيضا نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا وكلاهما في الصحيح وكذا
 قول انس امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة ولا فرق بين ان يقول الصحابي
 ذلك في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو بعده ومقابل الصحيح قول الاسماعيلي
 وابي بكر الصديق في ما اذا صرح الصحابي بالامر كقوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بكذا فهو مرفوع بلا خلاف **وقوله اعني من السنة دأب مثله**

يعني

يعني ان قول الصحابي من السنة كذا حكمه دأب أي ابد احكم أمرت أو نهيت في كونه
 له حكم المرفوع على الصحيح كقول علي رضي الله تعالى عنه من السنة وضع الكف على الكف
 في الصلاة تحت السرة لان الظاهر انه لا يريد به الاسنة النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال بعضهم يحتمل ان يريد به غير سنته كسنة البلد فلا يحمل عليها (تنبيه)
 سنة النبي صلى الله عليه وسلم طريقته وشريعته قال في مطالع المسرات على
 دلائل الخيرات وهي ما كان عليه هو واصحابه وشمل ذلك الاعتقادات
 والاقوال والافعال والاخلاق والاحوال اهـ

كذا ان كان له عهد نسب **أو كان في الاشهر من دون كذب**

يعني ان قول الصحابي كذا نفعل او نقول او نرى كذا او نحو ذلك من قبيل المرفوع اذا قيد
 بعهد النبي صلى الله عليه وسلم أو عصره كقول جابر كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم متفق عليه وكقوله كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لان ظاهره مشعر باطلاعه صلى الله عليه وسلم وقرره عليه لم ينكر
 وقبل ليس من المرفوع اما اذا ذكر اطلاعه عليه فحكمه الرفع اجماعا كقول ابن عمر رضي الله
 عنهما كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي افضل هذه الامة بعد نبينا ابو بكر
 وعمر وعثمان ويسمع ذلك ولا ينكره رواه الطبراني فان لم ينسب ذلك لم يرد

قوله كقوله على
 رواه ابو داود اهـ

قوله كقوله على
 رواه ابو داود اهـ

بل قال كنا نفعل ولم يصفه الى زمانه فمستد على ما اختاره الحاكم وكلام البخاري
 يشعربه وقال الدارقطني والخطيب وغيرها موقوف وقال الحافظ ابن حجر والمحققان موقوف
 لفظ مرفوع حكما لان الصحابي اورد في مقام الاحتجاج فيعمل على انه اراد كونه
 في زمانه صلى الله عليه وسلم لقوله او كان يعني ان قول الصحابي كان الناس
 يفعلون كذا مثل كنا صنفوا ومفهوم الحديث المغيرة بن شعبه كان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابيه بالاظافر وكقول ابن عمر رضي الله عنهما ان
 كان الرجال والنساء في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضون جميعا
 الصحيح رفعه لما تقدم ولتوفر دواعي الصحابة الى السؤالهم عما يقع لهم وقالوا
 لا احتمال عدم اطلاعه عليه وهو ضعيف

(قوله حديث المغيرة)
 رواه البيهقي في المدخل
 والبخاري في الادب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

تفسير صاحب له تعلق بالسبب الرفع له بحقق

يعني ان تفسير الصحابي الذي شاهد الوحي والتشريع حكمه الرفع لكن
 خصه ابن الصلاح والعراقي بتفسير ذكر فيه سبب النزول كقول جابر
 رضي الله تعالى عنه كانت اليهود تقول من اتى امرأته من دبرها في قبلها
 جاء الولد احول فانزل الله تعالى نساؤكم حرث لكم الاية والايه ذكر فيه
 سبب النزول فموقوف قال في شرح النقاية وفيه شيء فقد كان الصحابة

قوله كقول جابر رضي الله
 عنه رواه مسلم اه
 ط عني عنه

يتحاشون

يتحاشون عن تفسير القرآن بالرأي ويتوقفون عن اشياء لم يبلغهم فيها شيء
 من النبي صلى الله عليه وسلم وقاظير في تفصيل حسن اخذته مما رواه ابن جرير
 عن ابن عباس موقوف من طريق ومرفوعا من اخرى ان التفسير على اربعة اوجه
 تفسير تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يفد احد بحوالته وتفسير يعلمه العلماء
 وتفسير لا يعلمه الا الله فما كان من الصحابة مما هو من الوجهين الاولين فليس
 بمرفوع لانهم اخذوه من معرفتهم بلسان العرب وما كان من الوجه الثالث فهو
 مرفوع اذ لم يكونوا يقولون في القرآن بالرأي والمراد بالاربع المتشابه

وقوله يبلغ به يرفعه رواية ينميه جاء رفعه

يعني ان قول القائل عن الصحابي يرفع الحديث او يبلغ به او ينميه او رواية
 له حكم المرفوع صريحا واما رادف هذه الصيغ الاربعة او تصرف من مصدرها
 فانه حكمها كقول البخاري عن ابن عباس الشفاء في ثلاث شربة غسل وشربة
 محجم وكبة نار وانهم امتنعوا عن الكي رفع الحديث وروي مسلم عن ابي هريرة يبلغ به
 قال الناس تبع لقريش وروي في الموطأ عن سهل بن سعد قال كان الناس يقولون
 ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال ابو حازم لا
 اعلم الا انه ينمى ذلك يقال نميت الحديث الى غيرى رفعه واسندته



واما لو قال ينميه الى النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً فمرفوع ومعا ولو كان النامي غير الصحابي **وهو عن التابع مرفوع** يعني ان الصبيغ الاربعة وما ضاهاها اذا كانت عن التابع فمرفوع وقوله مرسلاً بالنصب حال من نائب عرف **وفي من السنة نقل مختلف** يعني ان في قول التابع من السنة كذا خلافاً قبل مرفوع مرسلاً وهو القديم للشافعي ورجع عنه الى انه متصل موقوف عليه لأنهم يطلقونه ويريدون سنة البلد واذا قال التابع امر كذا ونحوه فمرفوع موقوف عليه ومرفوع

احتمالات للقرأى وما اتى عن صاحب مرفوع **فيه مجال الرأي عندهم رفع** يعني ان محاله حكم المرفوع ما اتى عن صاحب موقوف عليه فمجال فيه للرأى أى الاجتهاد ولم يأخذه عن الاسرائيليات ولم يتعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالاجبار عن بدء الخلق وامور الانبياء والملاحم والبعث اذ هذا المجال للرأى فيه فلا بد للقائل من موقف ولا موقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة وقد فرض انه من لم يأخذه عن اهلها وانما كان له حكم الرفع تحسیناً للفظ بالصحابي كقول ابن سعد من اتى بساها او عرفاً فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم والعرف من يخبر بما اخفى من المسروق ومكان الضالة كما روى مرفوعاً **(المسند)** بصيغة اسم المفعول

ذو الرفع

قوله ولم يأخذه عن الاسرائيليات والشرط في هذا ان لا يقال ان عن سالف ما حملوا عليه

ذو الرفع أو ذو الوصل اعني مطلقاً والبعض الرفع مع الوصل انتفى

يعني ان في الحديث المسند ثلاثة اقوال قال ابن عبد البر هو ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم متصل كان كما لك عن نافع عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أو منقطعاً كما لك عن الزهري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فان الزهري لم يسمع من ابن عباس فعلى هذا يستوي المسند والمرفوع وقال الخطيب المسند ما اتصل اسناده من رايه الى منراه واكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم فعلى هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف والمقطوع وهو قول التابعي وكذا اقول من بعده لكن كلام اهل الحديث غير الخطيب يأبى دخول الاخيرين وجزم الحاكم ان المسند هو المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم باسناد متصل قوله ذو الرفع خبر لمبتدأ اخذ من ذو الوصل معطوف على ذلك الخبر والاطلاق راجع الى ذي الرفع او ذي الوصل كما تقدم وانتفى بمعنى اختار **(المسند الموصول)** نسمة كما رأيت

متصل السند يسمى متصل وهو موقوف أو رفع يحتفل

يعني ان المتصل الى صحابي اسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم يسمى متصلاً وموصولاً وكذا اذا اتصل الى صحابي واليه الاشارة بقوله وهو اي المتصل برفع أو بوقف يحتفل بالفاء الرأسه اي يظهر متلبساً بالرفع والوقف اما قول التابعين اذا اتصل

اسنادها اليهم فلا تسمى متصلة الامع التقييد كقولهم هذا متصل الى سعيد
 ابن المسيب او الى الزهري او الى مالك مثلاً **(الموقوف)**
 ويسمى ذا وصل وقطع قصراً **بالصاحب الموقوف بل والاثر**
 اي سمي ذا وصل وذا قطع اي انقطاع اذا قصر يضم الفاق اي حبس بالصاحب
 اي عليه الموقوف والاشرسواء كان ذلك المقصور على الصحابي مولا له أو فعلاً اتصل
 اسناده ام لا مع انه للرأي فيه مجال والا كان حكمه الرفع وتسمية الرفوع اثر
 هو اصطلاح المتقدمين وعند المتأخرين لا يسمى الرفوع اثر ابل خبر فقط
 ويسمى المقطوع اثر كالموقوف

وان تقف بخيره كالتابعي فسا فلا فقيد الوقف **توقف**
 يعني ان الموقوف عند الاطلاق هو الموقوف على الصحابي واذا اردت ان تقفه على
 غير الصحابي كالتابعي فسا فلا كتابع التابعين فمن بعدهم فقيد الوقف بهم فقل في التابعين
 موقوف على عطاء أو طاب أو وقفه فلان على مجاهد مثلاً وفي تابعيهم موقوف على مالك
 على الثوري على الازاعي على الشافعي مثلاً قوله سا فلا حال من غيره اي ذهب ذلك
 الغير سا فلا عن الصحابي الى اي تبة كانت **(المقطع)** ويجمع على مقاطيع بالياء
 أو مقاطع بلا ياء عر بما يقال للمقطع منقطع والمقطع مقطوعاً بجزر الاحقية قاله

السيوطي

السيوطي لأن المقطوع من مباحث المتن والمنقطع من مباحث الاسناد
 ويسمى مختصاً بمن قد تبعها **لاغير مقطوعاً تكن متبعا**
 يعني ان المقطوع هو الحديث الموقوف على التابعين قولاً كان أو فعلاً وقوله لاغير هو
 بالضم اي لاغير التابعين فلا يسمى مقطوعاً بل يسمى موقوفاً اذا قيد الوقف كما تقدم
 أو سنداً اذا اتصل اسناده على رأي الخطيب وقوله متبعا اسم فاعل اي متبعا
 اهل علم الحديث **(المرسل)** بصيغة اسم المفعول وهو في اصطلاح الاصويين
 قول غير الصحابي تابعي كان أو من بعده قال صلى الله عليه وسلم كذا أو فعلة مستقطا
 الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم واما في اصطلاح الحديث فهو ما اشار به بقوله

ما روى التابع مرسل وقيل كبير هم لكن ذلك المستطيل
 يعني ان المرسل عند اهل الفن هو الحديث الذي رفعه التابع الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بأن قال فعل كذا أو قاله كان التابعي صغيراً كالزهري وابي حازم ويحيى بن سعيد
 الانصاري أو كبيراً وقيل المرسل ما رفعه التابعي الكبير كعبد الله بن عدي بن الخليل
 وقيس بن ابي حازم وسعيد بن المسيب بكسر الياء عند اهل الحجاز واهل العراق
 ينفخونه لكنه يكرهه وقال سيبويه في سيبهم الله فعلى هذا مرفوع الصغير
 يسمى منقطعاً ووجه تسميته عند منقطعاً ان المنقطع ما حذف منه واحد

هدى الابرار - ٩ -

ليس بصحابي وهذا كذلك لأن الغالب رواية الصغير عن الكبير لكن التفسير
الأول هو المستطيل أي الرابع والمشهور وقيل المرسل ماسقط أو من إسناده فالكثير من أي موضع كان
ثم الكبير عند ذي النجاة **أكثر ما يروى عن الصحابة**

يعني أن التابعي الكبير عند أهل النجاة في معرفة المرسل أكثر رواياته عن الصحابة
والصغير أكثر رواياته عن التابعين وفتح الباري أن الكبير من أدرك الصحابة
وأن لم يلقهم قال في كتاب التيمم وعلى هذا يكون الزهري كبيراً إذ لقي ثلاثة عشر من الصحابة
واحتج مالك به وأحمد كذا أبو حنيفة المؤيد

أي احتج مالك وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه بالمرسل قالوا
لأن العدل لا يسقط الوساطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا وهو
عنده عدل والأكابر تلبسوا قاذفياً فيه ولا يحتاج مالك بالمرسل افتقار الكبير
بعدم حنث من حلف بالطلاق أن ما في موطأ مالك من الأحاديث صحيح مع ما
فيه من المرسل لأن المرسل عندهم صحيح يحتاج به

وقيل إن يكن من أهل النقل مرسله لحفظه للعدل

أي قيل يحتاج بالمرسل أن كان مرسله من أهل نقل الحديث كابن
السبب والشعبي وأما قبل حينه لحفظ المرسل أي معرفته للعدل بخلاف من
لم يكن

من لم يكن من أهله فقد يظن من ليس له عدل لا يسقط لفظه وخبر ابن الحارث هذا القول
لكنه أضعف مما أسند **ورده جمهورهم واعتقلا**

يعني أن المرسل على الاحتجاج به أضعف من الذي اتصل إسناده فلم يسقط منه
أحد خلافاً للقوم في قولهم أنه أقوى من المسند قالوا لأن العدل لا يسقط إلا في حزم
بعد الله بخلاف من يذكره فقد عيل الأمر فيه على غيره قوله ورده جمهورهم
أي رده جمهور العلماء المرسل وجعلوه ضعيفاً فلا يحتج به للجهل بحال
الساقط قال السيوطي في شرح النقاية إذ يحتمل أن يكون صحابياً وإن يكون
تابعياً وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً وإن يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل أن
يكون حمل عن صحابي وإن يكون حمل عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال
السابق ويتقدم إلى ما لا نهاية له عقلاً وإلى ستة أو سبعة استقراء إذ
هو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض ولله المصوب قول
من قال المرسل ماسقط منه الصحابي إذ لو عرف أن الساقط صحابي لم يرداه
أي لأن الأكثر على عدالة الصحابة فلا يبحث عنها في رواية ولا شهادة وجعل
المحلى عليه والمرسل جعل عدالة الساقط لاحتمال أن يكون من طرأ له قبح كسرة
أو زنى والسيوطي لم ينظر إلى هذا الندرة فيهم

وان يكن ملتزم الثقات **فمسند حكما بلافتيات**
 هذا نوع من المرسل مسند حكما فلا يدخله الخلاف لانتفاء المحدثين وهو ان
 يكون الذي اسلمه ملتزم الرواية عن الثقات ومضاه انما اذا سمى من
 أرسل عنه لم يسم الثقة ويحتمل انه لا يروي الا عن الثقات روى
 المراسيل أو غيرها وعبرة الشافعي تحتملها والافتيات لعدم الكذب
وهي من مرسل الكبار منتصر بما وهي في القول مشهر
كقول صاحب ففعله وما يقول الاكثر من علماء
 يعني ان عدم الاحتجاج بالمرسل عند قائله حيث لم يكن مرسل كبا التابطين
 كابن عثمان النهدي وابي رجاء الطاردي منتصر اي مقتضدا بدليل
 واه اي ضعيف يرجع والافقوله منتصر اي واضح والحجة في مجموع المرسل
 والمنضم اليه وفاقا للشافعي لا يجر المرسل ولا المنضم اليه لضعف كل منهما
 على انفراده والمجموع يفيد قوة مفيدة للظن اما مرسل الصغار فباق على الرد
 مع العاضد لشدة ضعفه قولنا لضعف كل من المقاتل بضعفه والانتفاء في بعضهم بالمرسل وحده
 وبعضهم بقول الصحابي وحده وبعضهم القبال لقوى وحده وبعضهم بعمل اهل العصر وحده وانما
 عاضد مرسل الكبار دون مرسل الصغار لان الغالب في الاول الرواية عن الصحابة

فالظن

فالظن بان المحدثين صحابي قوي فاذا انضم اليه عاضد قوي وقيل والضعيف
 الصالح المترجم منه قول الصحابي أو فعله أو قول الاكثر من العلماء ليس فيهم صحابي
الاسناد والارسال والقياس والانتشار عمل اساس
 الاسناد مبتدأ والاربعة بعده مقطوفة عليه الان رابعها معطوف
 بمحدث وفي اساس خبرها اي مرجحات المرسل فهي له كالاساس الذي لا يثبت
 البيان الاعليه يعني ان المرسل يتقوى بمحدث مسند فيه ضعف اسنده
 مرسل الاول أو غيره ولو لم يشتمل على ضعف للاستقلال بالحجة ولم يكن حينئذ
 اضعف مما اسند ولم يقل احد برده ويعني ان المرسل يتقوى بمحدث
 ارسله آخر يروي عن غير شيوخ الاول ويعني انه يتقوى بقياس المعنى
 وهو القياس في معنى الاصل وهو الجمع بنفي الفارق فانه ضعيف لفقد ركن
 من اركان القياس الشرعي وهو العلة قاله في الآيات اذ لو كان قياسا
 صحيحا الحق فيه فرع باصل لعله جامعة كان دليلا لا ضعف فيه اه ويعني
 انه يتقوى بانتشاره من غير تكبر له ويحل اهل العصر على وفقه حيث لم يحقق
 في الانتشار والعمل شرط الاجماع بان يكون الساكنون عند الانتشار مجتهدي
 العصر فهو حينئذ اجماع سكوني يجمع به وكذلك يكون اجماعا اذا عمل به جميع

بجتهدي العصر قاله في الآيات البينات

ورسل الأصحاب قلا متصل اذ غالباً عن الصحابي يحصل

يعني ان رسل الصحابي مثل ما يرويه احداث الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يسمعه منه ولم يشاهده له حكم المتصل اذ الغالب فيه ان يحصل ويروي عن الصحابة وجهالة الصحابي غير قاطعة لان الصحابة كلهم عدول فيجوز به عند الجمهور خلافاً لابي اسحاق الاسفرايني وقد يروي بعض الصحابة عن بعض التابعين كرواية العبادلة عن كعب الاحبار وصاد يحصل وضومة واذا قلنا ان الغالب رواية الصحابي عن الصحابي فانما شتم ما رواه الصحابي على الوجه المذكور من سلب بناء على القول بان المرسل ما سقط منه راوفاً اكثر من اي موضوع كان وان اعتبرنا النادر كانت تسميته مراسلاً جارية على الاصطلاح المشهور لأن رافعه حينئذ تابعي هذا ما ظهر في الجواب والله تعالى اعلم (تنبيه) تخصيص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم يريدون به التابعي حقيقة وحكماً أو حكماً فقط لا حقيقة فقط فممن سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ثم سلم بعد موته فهو تابعي اتفاقاً وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به كالشيوخ في قولهم قلنا أخرجه

الامام

الامام احمد وساقه مساق الاحاديث المسندة لانه صحابي حكماً ومثال التابعي حكماً فقط من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير مميز كمحمد بن ابي بكر رضي الله عنهما فإنه صحابي وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول قاله السيوطي ولا يجمع فيه ما قيل في مراسيل الصحابة لان اكثر رواية اشباهه عن التابعين بخلاف الصحابي الذي ادرى كونه سمع فان احتمال روايته عن التابعين بعيد جداً انتهى **(المنقطع والمفضل)** هو بفتح الضاد المعجمة لقولهم اعضل فلان اي اعياه فكان الحديث به اعضله واعياه فلم ينتفع به يرويه

ساقط راوي بالصحابي منقطعاً يدعى على الصواب

من موضع اولاً يعني ان الحديث الذي سقط من سنده راو واحد غير صحابي يدعى اي يسمى منقطعاً على القول الاصول والمشهور كان ذلك الساقط من موضع واحد أو اكثر لكن مع عدم التوالي والا كان مفضلاً وقال ابن عبد البر المنقطع ما لم يتصل اسناده فالمنقطع عنده اعم من المرسل لاختصاص المرسل بالتابعين وقيل المنقطع مثل المرسل **ومنه رجل** شيوخ ونحوه **والقول** يعني ان قول الراوي في الاسناد فلان عن رجل أو عن شيخ ونحو ذلك من الفاظ الابهام يسمى منقطعاً وقيل مراسلاً ومذهب الاكثر يسمى مفضلاً

في سنده مجهول وقد اجمعا على رده على ما قاله السبكي وغيره حكى
فيه خلافا فان وصف المجهول بالثقة كقول الشافعي كثيرا وما لك قليلا
اخبرني الثقة فالوجه قبوله وعليه امام الحرمين خلافا لبعضهم في قولهم
لا يقبل لجواز ان يكون فيه جرح لم يطلع عليه الواصف واجب ببعده لا جرحا فيكون المجهول
مثل مالك والشافعي محتجابه في دين الله تعالى وكذا يقبل اذا قال نحو الشافعي
في وصفه اخبرني من لا اثمه خلافا لبعضهم ايضا
وفيه ذوالخفا اذا من عاصرا لم يرو ما رواه عن ذكرنا

يعني ان من المنقطع ما انقطاعه خفي لا يدركه الا الأئمة الخذاق المطلقون
على علل الاسانيد وطرق الحديث تكون الراوي المعاصر لم يرو الحديث الذي روه
عن المعاصر الذي ذكر ذلك الحديث عنه والحديث الواقع فيه ما ذكر مدلسي
بفتح اللام والفاعل لذا مدلس بكر لها

يعرف بانتفاء السماع مطلقا كذا اذا نفى اللقاء حقيقا

يعني ان خفاء الانقطاع يعرف بانتفاء سماع الراوي من معاصره الذي
روى عنه وان ثبت اللقي بينهما حال كون ذلك الانتفاء مطلقا بغير نص
ثقة على ذلك اوجه كما روى الترمذي ان عمر بن مرة قال لا بى عبيدة هل تذكر

عن عبد الله

عن عبد الله شيئا قال لا وكذلك يعرف خفي الانقطاع بما اذا اتحققنا
نفى اللقاء بين المتعاصرين بنصر ثقة على ذلك

ومفضل من راويين خالي فصاعدا الكنى مع التوالى

مفضل مبتدأ خبره خال والجاء قبله يتعلق به وصاعدا احال اي ذهب
المحدوف صاعدا على اثنين او اكثر منها يعني ان المفضل ما سقط من استاده اثنتان فكثر
من اي موضع كان سواء سقط الصحابي والتابعي والتابعي وتابعه واثنتان قبلهما بشرط ان يكونا الساقطين
اما اذا سقط واحد بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الاسناد واحد آخر
فهو منقطع في موضعين مثال المفضل قول مالك رحمه الله تعالى
بلغني عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك
طعامه وكسوته الحديث **(المنعنة ونحوها)** من التآنيين وقال
والمنعنة مصدر عن الحديث اذا رواه بلفظ عن دون ذكر تحديث
ولا اخبار ولا سماع والتآنيين مصدر ان الحديث اذا رواه بلفظ ان
المشادة نحو ان فلانا قال

وما يقال او يعنى اوانا روى فموصول متى ما عينا

يعني ان الحديث الذي روى بلفظ عن اولفظ ان اولفظ قال نحو حديثي فلان قال

لهدي الابرار - ١٠ -

فلان متصل السند كيف كان لا ينقطع مالم يظهر عدم اتصاله بوجه آخر
 كما في الارسال الخفي وانما يكون من باب الاسناد المتصل بشرطين اشار لهما بقوله
 تدليه منه اتفاقا مسلم **مع اجتماع قد اياه مسلم**
 لكن تعاصرا يعني ان شرط في هذا اللفاظ المذكور شرط في الحكم عليه بالاتصال سلامة الراوي له
 بتلك اللفاظ في التدليس وهذا شرط متفق عليه وان كان له انما لا يفي بمصل فلا يقبل عندهم لا يجمع باللفظ
 ان شرط قبول الخبر عدالة ناقله ومن لا تعرف عينه لا تعرف عدالته ومن يجمع بالمنقطع كالامام مالك
 لا يقبل فيه ذلك عنده والشرط الثاني بثبوت اجتماع الراوي بمن رواه عنه
 بأحد تلك اللفاظ خلافا لمسلم فانه قد أبى في خطبة صحيحة شرط ثبوت
 الاجتماع وادعى انه قول مخترع لم يسبق قائله اليه لكن بشرط مسلم كونها
 في عصر واحد قال ابن الصلاح وفيما قاله مسلم نظر (تنبيهه) اذا قال البخاري
 في صحيحه قال لي اوقال لنا فلان فليس على شرطه وانما يفعل ذلك فيما سمعه
 حال المذاكرة او فيما ظاهره الوقف او فيما اذا كان في السند من ليس على شرطه في الاجتماع
وطول الاجتماع رأي وفي معرفة الأخذ نزاع
 يعني ان رأي أبي المظفر السمعاني ومن ذهبه اشتراط طول الاجتماع زيادة
 على اشتراط مجرد اللقي الذي هو مذهب الجمهور قوله نزاع مبتدأ أخبره
 في معرفة الأخذ اي وقوع النزاع اي الخلاف في اشتراط ان يكون الراوي
 بتلك

بتلك اللفاظ معروفا بالرواية عن روى عنه بها الوعر والداني هو شرط للذكر والجمهور لا
(تخالف الثقات بالوصل والارسال او الرفع والوقف ونحوه)
 اي نحو ما ذكر زيادة لفظه
ورجح الوصل وقيل يلحظ عكس او الأكثر او من أحفظ
 يعني انه اذا اختلف الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلا وبعضهم
 مسلا فالراجح في الفقه واصوله الوصل لأن الواصل معه زيادة علم وزيادة
 العدل مقبولة كحديث لانكار الابوي اختلف فيه بالوصل والارسال
 وحكم البخاري لمن وصله مع ان من ارسله شعبة وسفيان وهما كالجبلين
 في الحفظ والاتقان وقيل يلحظ اي يعتبر في ترجيح العكس اي الارسال وهو
 رأي اكثر اصحاب الحديث وقيل يرجح الأكثر فان كان الواصل اكثر فالحكم
 له وان كان المرسل فبالعكس وقيل يرجح الاحفظ مسلا كان او واصلا وعلى
 هذا القول الرابع اذا ارسل الاحفظ لا يقدح ذلك في مسند الواصل وعدالته
 واهليته على الاصح وقيل يقدح في جميع ما ذكر ومن في قوله من احفظ موصول
 عند مصدر صلته **والحكم للرفع مصحح** يعني ان الوقف والرفع اللذين
 اختلف فيهما الثقات الصحيح بينهما ان الحكم للرفع على الوقف اي يرجح عليه لأن

الرفع مثبت والواقف ساكت ولو نفى فالمثبت مقدم ايضا لأنه علم واخفى
على غيره مثال حديث الطواف بالبيت صلاة الا ان الله سبحانه فيه الكلام اختلف
في رفعه ووقفه وحديث افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة رواه مالك
في الموطأ عن ابي النضر عن بشر بن سعيد عن يزيد بن ثابت موقوفا عليه
ورواه جماعة عن ابي النضر فربما **وَأَنَّ مِنْ وَاحِدٍ هَذَا ذَلِكَ يَهْنُ**
يعني ان الحكم للوصل والرفع وان عني أي صد هذا الرفع والوقف وذلك
الوصل والارسال من **أَوْ وَاحِدٍ** كما اذا ارسله ابوهريرة في وقت واسنده
في آخر أو رفعه في وقت ووقفه في آخر لا لارساله ووقفه هكذا صحح ابي الصلاح
وهكذا اكل الذي زاد الثقة يقبل مطلقا لذي من حقيقته
يعني ان زيادة الثقة مقبولة بخلاف زيادة غير الثقة سواء كانت زيادة
الثقة وصل أو رفع أو غير ذلك على ما ذهب اليه جمهور الفقهاء واهل
الحديث تعلق بها حكم أو لا غير الحكم الثابت ام لا أو جبت نقصا من احكام
ثبتت بخبر ليس فيه تلك الزيادة ام لا كان ذلك من شخص واحد بأن
رواه مرة ناقصة أو مرة بالزيادة ام لا وقيل لا تقبل ممن رواه ناقصة وقيل
من غيره من الثقات وقيل لا تقبل مطلقا وقيل بالتعارض ان غيرت اعز الباقي

والا قبلت وقيل لا الا اذا افادت حكما وقيل تقبل في اللفظ دون المعنى
وان يك الشذوذ فاردده كما **ذا الحكم في كل الشذوذ عِلْمًا**
يعني ان قبول ما زاده الثقة محله ان لم يكن شاذ اما اذا كان شاذاً بأن
كان مخالفا لما رواه سائر الثقات فانه يرد ولا يقبل كما ان ذاك أي ارد هو الحكم
أي المحكوم به عند اهل الحديث في كل شاذ وسياق في مثال الشاذ في بحثه
(التدليس) قال في القاموس التدليس كتمان عيب السلعة عن المشتري
ومنه التدليس في الاسناد وهو ان يحدث عن الشيخ الاكبر ولعله ما رآه وانما
سمعه ممن هو دونه أو ممن سمعه منه ونحو ذلك وفعله جماعة من الثقات
استقاط راو ارتقا لمن علم **معاصر اجتناب وشبهه اجتلا**
تدليس الاسناد استقاط مبتدأ أو ارتقا بالقمر للوزن معطوف على المبتدأ
ولم يعل علامتعلق بالمعطوف ومعاصر حال من فاعل عل ويصني حال من استقط
راوى حال كونه الأسقاط مصاحبا لصي ونحوه كأن أو قال فلان من كل لفظ
يوهم الاتصال وليس صريحاً فيه وقوله اجتلا بمعنى ظهر خبر المبتدأ وقوله تدليس
الاسناد حال من ضمير اجتلا يعني ان التدليس ثلاثة اقسام تدليس
الاسناد وهو ان يستقط الراوى اسم شيخه ويرتقى الى شيخ شيخه أو من فوقه

من هو معاصر لذلك الراوي فيسند ذلك اليه بلفظ يوم الاتصال ومنه
ان يسقط اداة الرواية ويسمى الشيخ فيقول فلان فان لمعاصر فليس بتدليس
على المشهور وعلى مقابل المشهور فالتدليس ان يحدث الرجل عن علم يسمعه
بلفظ غير صريح الاسناد في السماع والا كان كذا قال ابن عبد البر وعلى هذا فاسلم
من التدليس احد لامالك ولا غيره وتدليس الاسناد اشار له السجكي بقوله ولا يابهم اللغو والرحمة

فمن به رسم حديثه بالرد مطلقا علم

يعني ان حديث من علم من الاشياخ بتدليس الاسناد مردود مطلقا اي بينوا
السماع ام لا ولا فرق بين ما وقع فيه التدليس وغيره اذ التدليس في نفسه
جرحة ووسم بمعنى مبرور وهو علم صنيان للفصول وبالرد متعلق بصالح
لكن قبوله هو المرجح اذا بوصله الثقات صرحوا

يعني ان التفصيل في حديث اهل تدليس الاسناد هو الراجح وهو انه يقبل
اذا صرح الثقة بالمدلس بوصله كأن يقول سمعت وحدثنا واخبرنا وان
اتي بلفظ محتمل فحكمه حكم المنقطع وهذا منه بالاكثريين وما في الصحيحين
مما لم يصح فيه بالسماع بل روى بنحو الضعفة فمحمول على ثبوت السماع من
وجه آخر ولولم نطلع عليه تحيينا للظن بصاحبي الصحيحين قال العلماء

الضعفات

ان المنفعة التي في الصحيحين منزلة منزلة السماع والمدلسون الذين في الصحيحين
كالاعشى وهشيم بن بشير وقتادة والسفيان بن عبد الرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم
تنبه اعلم ان المختلفين في قبول حديث المدلس انما هم من لا يجتمع بالمرسل اياهم بحجة فقد قبله
جمهورهم **فذكره الشيخ بما يخفيه من كسب واسما**

ذو الشيوخ مبتدأ خبره ذكره اي ذكر الراوي الشيخ يعني ان تدليس الشيوخ دون
تدليس الاسناد في القبح والذم فقد بالغ تشعبة في ذم تدليس الاسناد حتى
قال تدليس الاسناد اخو الكذب وقال لان انا في احب الي من ان ادلس وتدليس
الشيخ ان يذكر الراوي الشيخ بما يخفيه عن السامع له من مثل نسبة الى قبيلة
او بلد او صنعة او مثل السما بتثنية السين والقصر اي اسم وكنية كي يور
الطريق الى معرفة السامع له كقول بعضهم حدثنا عبد الله بن ابي عبد الله يريد
بِعبد الله بن ابي داود السجستان وانما ذم لان فيه تضعيفا للمروي عنه
والمروي اذ لا يتنبه فيصير بعض روايته مجهولا وتختلف كراهة هذا القسم عند
باختلاف المقصد الحامل عليه اذ كان المروي عنه ضعيفا فيدلسه حتى لا يظهر
روايته عن الضعفاء وفاعل هذا يجب ان لا يقبل خبره وان كان هو يفتقد فيه
الثقة لجواز ان يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو قاله ابن الصباغ وان كان

التدليس لصفر بن المروى عنه رواية عن مجهول لا تقبل حتى يعرف من روى عنه
استقاطه الضعيف بين الثقتين يعرف ذات السوية من دونهم
 هذا هو القسم الثالث من اقسام التدليس وهو تدليس التسمية وهو ان يروي
 ثقة حديثا عن ضعيف عن ثقة فيدلس من سمع الحديث من الثقة الاول باستقاط
 الضعيف الذي بين الثقتين بان يجعله عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني لكن بلفظ محتمل فيستوي
 الاسناد كله ثقات وهذا اشراقا لقسام التدليس الثلاثة لما فيه من الغرر والشديد
 لان الثقة الاول قد لا يعرف بالتدليس ويحده الواقف على السند بعد التسوية
 قد رآه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة ومن نقل عنه فعله بقبلة بن الوليد
 والوليد بن مسلم (تبيينه) الاول سكت السبكي في جمع الجوامع عن تدليس
 التسوية وصرح بان التدليس الاخير بن ليسا بمرحجة في فاعلهما وسكت عن
 قبولهما انكالا على ما علم عند اهل الحديث اما تدليس الشيوع فهو ما اشار
 له بقوله ولا التدليس بتسمية غير مشهورة ولا باعطاء شخص اسم آخر
 وقد اشار الى تدليس الاسناد بقوله ولا بابها من اللقي والرحلة وبقي قسم اربع
 وهو تدليس المتن وهو ان يدعي الراوي كلامه معهما بحيث لا يتميز ذلك
 جرح لا يطاقه في الكذب عليه صلى الله عليه وسلم قال السبكي اما مدلس المتن

فخرج

فخرج الثاني قال القسطلاني في ارشاد الساري ان التدليس يجوز لقصد يتقظ
 الطالب واختياره لبحث عن الرواة وذلك مختص بتدليس الشيوع كما هو ظاهر
 منه وتعليقه **(الشاذ والمنكر)** بصيغة اسم المفعول وهو بمعنى
ما الفردي فيه خالف الذي يعد احفظ او اكثر مستنأ او سند
 يعني ان الحديث الشاذ وهو المنكر هو ما خالف راويه المنفرد به او بشيئين فيه
 من هو اولى بالحفظ منه او من هو اكثر عددا او ملازمة حصل الخلاف المذكور
 في متن الحديث او سنده ولو كان المنفرد ثقة وقد فرق السيوطي في شرح النقاية
 بين الشاذ والمنكر فجعل الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو اولى منه والمنكر
 هو ما كانت المخالفة فيه من غير مقبول لكثرة غلطه او فسقه بغير الوضع والبدعة
اولم يك الخلاف لكن يبعد من رتبة الضبط وذلك المسند
 يعني ان الشاذ هو ما خالف الفردي فيه من ذكر اولم يخالف بان روى ما لم يروه
 غيره لكن يبعد راويه من درجة الحافظ الضابط المقبول تفردة وكلا قسمي الشاذ
 ضعيف مردودا ما اذا كان المنفرد غير المخالف عدلا موثوقا بضبطه وحفظه
 فمقبول ما انفرد به كأفراد الصحابي من مثال المخالف حديث مالك عن الزهري عن علي
 ابن الحسين عن عمر بن عثمان عن اسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث

المسلم الكافر ولا الكافر المسلم خالف مالك وغيره من الثقات فضم عين عمر بن عثمان وغيره يفتحوا ومثال الثاني حديث أبي زكريا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال كلوا البلع بالتمر فان ابن آدم اذا اكله غضب الشيطان قال النسائي هذا منكرو قال ابن الصلاح تفرد به ابو زكريا وهو صالح لكنه لم يبلغ من يقبل تفردة قوله وهذا المسند يعني ان تعريف الشاذ بما ذكره هو الصواب خلافا لمن قال ما ليس له الا اسناد واحد يشذ به ثقة او غيره فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به وخلافا لمن قال انه ما ينفرد به ثقة وليس له اصل متابع لذلك الثقة ورد عليهما ابن الصلاح بافراد الثقات الصحيحة وقول مسلم روى الزهري تسعين فردا كلوا قوتى قوله ببعد بالبناء المفعول والمسند بفتح الدال الاعتبار والمتابعات والشواهد والافراد

المتابعات بفتح الموحدة جمع متابعة مصدر تابعه والافراد جمع فرد والسبر للمحدث هل يشارك راويه أو شيخنا لاذك سالك الاعتبار يعني ان الاعتبار هو ان ينظر في الحديث الذي يظن تفردة ويكونا نظر في الدواوين المبوية والسند وفي المعاجم اعني المؤلفات على حروف

المعجم كالمجامع الصغير للسيوطي اي ينظر فيها هل شارك راوي ذلك الحديث كالبخاري مثلاً أو شيخنا لاذك الراوي ان علا سالك احد يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد كان يروي حماد بن سلمة حديثا عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك مقبلاً به غير حماد عن ايوب فان وجد علم ان الخبر اصل يرجع اليه والافقير غير ايوب فان وجد علم ان الخبر اصل يرجع اليه والافقير غير ابن سيرين عن ابي هريرة والافقير غير ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم فان وجد ان الخبر اصل والافقير هو الفرد المطلق ولا يختص التابع والشاهد بالثقة بل المدار على من يعتبر حديثه فيدخل فيها رواية من لا يجمع بحديثه وحده لكونه معدودا في الضعفاء لان الاعتماد على من يتبع بل قد يكون كما في ارشاد الساري كل من التابع والمتابع بفتح الموحدة لاعتماد عليه فاجتماعها تحصل القوة والمعتبر وهو الذي يذكر حديثه للاستشهاد به هو المذكور في الرابعة والخامسة من مراتب التبريم وغير المقبّر وهو من لا يكتب للاستشهاد به من ذكر في الثلاث الاول وفائدة المتابعة التقوية قوله السبر اي الاختبار مبتدأ خبره الاعتبار وسالك فاعل يشترك

ان يكن مجامع في اللفظ فهو شاهد وتابع

يعني انه اذا حصل الاعتبار ووجد معتبر مجامع بكسر الميم اي موافق لذلك الراوي وشيخه وان علا في لفظ المتن فذلك الحديث المجامع بالكسر يسمى تابعا وشاهدا ومساعد او متابعا بصيغة اسم المفعول والمتابعة تكون تامة ان اتفقا في رجال السند كلهم مثاله ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال الشجرة تفرح وتشتري فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا القعدة ثلاثين ظن قوم ان الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك لان اصحاب مالك روي بلفظ فان غم عليكم فاقد رواه لكن تابع الشافعي القعنبى عن مالك وان لم تحصل المتابعة للراوى نفسه بل الشيخه فصار عدا في متابعه ناقصة كما في رواية عاصم عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر فكملا ثلاثين وقد رواه عبيد الله بن عمر عن شافع عن ابن عمر بلفظه **وان يكن معنى فشاهد فقط** يعني انه اذا اعتبر حديث ولم يوجد ما يوافق لفظه لكن وجد ما هو بمعناه فذلك الموافق في المعنى يسمى شاهدا ولا يسمى تابعا وبما قبل له تابع والامر في ذلك سهل

مثاله

مثاله متابعة معمر بن يوسف عن الزهري حيث قال ابوا دره تابعا عقيدا عن الزهري لانه قال فواده قال القسطلاني وهما متويان في اصل المعنى لان كلاهما دال على الفرع وهل المتابعة مخصوصة بكونها من رواية ذلك الصحابي كابي هريرة مثلا او غير مخصوصة بها حتى اذا لم نجد من يتابع الراوي عن ابي هريرة نظرنا هل لأبي هريرة صحابي آخر يتابعه وعلى الاول السيوطي وعلى الثاني العراقي قال في الفتح وان كان في احدى الطريقتين زيادة من ثقة متقن فهي مقبولة اهـ **والفرد المطلق غير مافرط** يعني ان غير مافرط بفتح الراء اي سبق يسمى المفرد المطلق بصيغة اسم المفعول فيهما وهو الذي لم يوجد بعد الاعتبار حديث يؤدي لفظه ولا معناه وقد سبق حكمه وامثلته في الشاذ **والفرد النسبي ما يقيد بثقة ومثل ذلك بلد** هذا شروع في الكلام على المفرد النسبي بكسر النون وسكون السين المهملة ويقال اطلاق الفردية عليه يعني ان المفرد النسبي هو ما تكون فرديته بالنسبة الى جهة خاصة كتقيد الفردية بثقة او بلد مصين ككة والبصرة مثلا اما اذا قيل لم يروه من اهل البصرة او الكوفة مثلا الا فلان فمفرد المطلق مثال تقيد الانفراد بالثقة حديث انه صلى الله عليه وسلم

كان يقرأ في الاضحية والفطر بقاء واقتربت الساعة رواه مسلم في رواية
 ابن خزيمة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي واقد الليثي
 عنه عليه الصلاة والسلام ولم يروه احد من الثقات الاضحية فقد انفرد
 به عن عبيد الله عن ابي واقد وقد رواه عبد الله بن كريمة عن خالد
 ابن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا وابن اربعة ضيقه
 الجمهور ومثال ما انفرد به اهل بلد حديث ابي داود عن ابي الوليد الطيالسي
 عن همام عن قتادة عن ابي خزيمة عن ابي سعيد قال امرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر نفرد بذلك الا وفيه اهل البصرة
 من اول الاسناد الى آخره عن سواهم فان اردوا بقوله نفرد به اهل البصرة مثلاً وحدثني اهل البصرة فهو
 من المسند المطلق **أوعى معين كما عن بكر لوائل ونحو ذلك فادر**
 عن معين معطوف على قوله بثقة يعني ان الفردية تقيد بثقة أوعى معين
 اذا لم يروه عن فلان الا فلان ونحو ذلك مثاله ما رواه اصحاب السنن الاربعة
 من طريق ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري
 عن انسي انه صلى الله عليه وسلم اولم على صفية بسويق وتر لم يروه عن
 بكر غير وائل ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة

وليس

وليس في اقسام هذا المقيد ضعف لفردية ما فلتفتد
 يعني انه ليس في اقسام هذا الفرد المقيد بالنسبة الى جهة خاصة ضعف
 لفردية ما من حيث كونها فرداً لكن اذا قيد بالنسبة لثقة
 قريب من حكم المفرد المطلق لأن رواية غير الثقة كالأرواية الا اذا كان يقهر
 بحديثه **المعلل والمضطرب** بصيغة اسم المفعول في الاول
 قال الجوهري لا اعلمك الله اي لا اصابك بطلته واما قول المحدثين والفقهاء
 معلول فقد قال ابن الصلاح مردود عند اهل العربية واللغة وقد قال النووي
 انه لم يسميه بعضهم معللاً قال العراقي

وسم ما بعلة مشمول معللاً ولا نقل معلول

لكن علله في اللغة بمعنى السهاه بالشيء وشغله به من تعليل الصبي الطعام
 ومعرفة العلة من اغضى انواع علوم الحديث واليقوم به الاذونهم ثاقب وحفظ
 واسع ومعرفة تامة لمراتب الرواة وبالاسانيد والمتون

ما ظاهره ايسلم لكن قد جرى فيه خفي قاذح لمن درى

يعني ان المعلل حديث يسلم في الظاهر من العلة القادحة لجمعه شروط الصحة
 بحسب الظاهر مع ان فيه علة خفية قاذحة في حسنه وفضله عن صحة نظر



تلك العلة لمن درى اى الحاذق بعلل السنة والسبل الى معرفته الجمع بين
طرق الحديث والنظر في اختلاف روايته واعتبار منازلهم في الحفظ قال
ابن المدينى الباب اذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه

يعلم بالخلاف والتفرد مع قرائن تدل المتهتدى

يعنى انه اذا جمعت طرق الحديث يعلم حينئذ خفى العلة القادحة بتفرد الراوى
مع مخالفته لمن هو حافظ منه أو أكثر عدد أو ملازمة أو يعلم بالتفرد
فقط حيث كان المنفرد ممن لا يحمل تفرد به يعلم بخير ذلك من القرائن التى
تدل المتهتدى اى البصير على خفيها من تصويب ارسال أو انقطاع فى الوصول
أو وقف فى المرفوع أو ابدال الضعيف بثقة أو ادخال حديث فى حديث أو اضطراب
أو غير ذلك من الوهم بحيث غلب على ظن البصير الحاذق ذلك فأضاه وحكم
به أو تردد فى ذلك فوقف على الحكم بصحة الحديث والعلة القادحة تكون
فى الاسناد فتقدح فى صحة المتن وتكون فى المتن مثاله حديث مسلم من طريق
الأوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره عن انس انه حدثه انه قال
صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد
لله رب العالمين لا يذكرن بسم الله الرحمن الرحيم فى اول قراءة ولا فى آخرها

فقد اعل

فقد اعل الشافعى نفى البسمة بان من الحفاظ الفاتحة سبعة أو ثمانية
خالفوا فى ذلك وانفقوا على الافتتاح بالمحمد لله ولم يذكر والبسمة
والمعنى يبدو أن بأم القرآن مع ان قتادة ولد اعمى وكاتبه لم يعرف والحاصل انه اعلم بالشذوذ والقطع

وقد يعلن بظاهر قدح كالأضعف والفسق والرسالة

يعنى ان الغالب التعليل بامر خفى قادم فى صحة الحديث وحسنه وربما يعلن
بامر ظاهر قادم كضعف الراوى ومنه فسقه ففطاف الفسق على الضعف من
عطف الخاص على العام لأن الضعف منه ما ليس بفسق كالغفلة وسوء الحفظ
وقد يعلن بارسال اى انقطاع اذا كان اقوى من الاتصال قال ابن الصلاح ولهذا
اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه وابو يعلى الخليلي يطلق العلة
على ما ليس بقادم كالحديث الذى وصله الثقة الضابط وارساله غيره

مضطرب ما فيه راو مختلف فصاعدا دون ترجع عرف

يعنى ان الحديث المضطرب هو ما يختلف فيه راو واحد أو أكثر بأن رواه ذلك
الواحد مرة على وجه ومرة على وجه آخر مع مخالفة لا يمكن الجمع معها
والانعين المصير الى الجمع لأن العمل بالدليلين اولى من الغناء احدهما ولا يمكن الترجيح
بين الوجهين بحفظ أو كثرة عدد او غيرهما من الزجحات والافلا اضطراب

والحكم للمراجع قال الشهاب افندي ومن فسر الاضطراب بعدم عزه الى ما من له به
وهو مؤذن بضعف ما اضطرب فيه من اسناد ومتمن فاجتنب
 يعني ان الاضطراب مؤذن بضعف ما اضطرب فيه لاشعاره بعدم ضبط
 روايه او رواه سواء كان الاضطراب في الاسناد او في المتن واذا كان موجبا
 للضعف فاجتنب العمل به مثاله في الاسناد حديث شيبتي هود واخواتها
 فانه اختلف فيه عن ابي اسحاق ف قيل عنه عن عكرمة عن ابي بكر ومنهم
 من زاد بينهما ابن عباس وقيل عنه عن ابي جحيفة عن ابي بكر وقيل عنه
 عن مسروق عن عائشة عن ابي بكر وقيل عنه عن علقمة عن ابي بكر لا يقد
 ذلك من الاختلاف فيه ومثاله في المتن وقل ان يوجد مثال سالم له حديث
 فاطمة بنت قيس قالت سألت النبي وسلم صلى الله عليه وسلم عن الزكاة
 فقال ان في المال حق سوى الزكاة هكذا رواه الترمذي عن رواية شريك
 عن ابي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه من هذا الوجه
 بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل **(المديح)**
كلام راو بالحديث اتصلا دون بيان مد رج وثلث جملا
 يعني ان المديح كلام راو محابي او من بعده بوصله بالحديث من غير بيان
 كونه

كونه ليس من الحديث وتسجل الى طلق في محله اي يكون في اول الحديث ووسطه
 وآخره خلافا لقول العراقي والمدبر الملحق آخر الخبر من قول راو بلا فصل ظاهر
 لكن الاخر هو الغالب فيه مثاله في الاول حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار ارجع اسبغوا الوضوء
 ومثاله في الوسط حديث بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من مس ذكره أو انثبیه أو رفعه فليترضأ رجب الانثيين
 والرفع ومثاله في الآخر حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم علمه
 الشهد في الصلاة فقال التحيات لله الخ ارجع فيها البر خيتمه كلاما لابن مسعود
 وهو واذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
 فاقعد **ادخال بعض المتن في آخران يختلف السند مد رجاز كن**
 يعني ان من المديح ادخال بعض متن في متن آخر اذا اختلف السند لهما وحاصله
 ان يكون عنده متنان باسنادين فيرويهما بأحد هما الحديث راو مسعود بن
 ابي مريم عن مالك عن الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا تباعغضوا ولا تحاسدوا ولا تبايروا ولا تتنافسوا الحديث ارجع ابن
 ابي مريم دون بيان ولا تتنافسوا من حديث آخر مالك عن ابي الزناد عن الاعرج
 هدى الابرار - ١٢ -

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إياكم والظن فإن الظن
 أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلوا الحديث في متفق
 عليه من طريق مالك وما ذكر في هذا البيت والذي قبله من أراج هو من
 أراج المتن بخلاف ما يذكر في البيت بعده فإنه من أراج السند
 ومنه أن يروى باتفاق **عن ملا كانوا على افتراق**

في سند المتن: يعني أن من الأراج أن يروى الراوي حديثا باتفاق أي
 بسند واحد عن جماعة رواد ذلك الحديث بأسانيد مختلفة ولا يبين حين
 جمع الكل على اسناد واحد منها وأراج رواية من خالفه معه كحديث الترمذي
 عن بندار عن عبد الرحمن بن مهران عن الثوري عن واصل ومنصور والاعمش
 عن أبي وائل عن عمرو بن شعيب عن عبد الله قال قلت يا رسول الله أي
 الذنب أعظم الحديث فهو رواية وأصل هذه مدرجة على رواية منصور
 والاعمش لأن وأصلا لا يذكر عمر بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله

وكما ذكر: من نوع أراج في ظنه **شهر**
 يعني أن كل ما ذكر في هذا النظم من أنواع الأراج وما لم يذكر أشهر عند أهل
 الحديث منه فلا يجوز تعدي شيء منه وما ثبت منه عن الصحابة يحتمل أنه وقع

أي تعدياً عنه
 هاشم

سهر

سهوا وإنما منع لتبليسه على السامع الذي لم يعلم حقيقة الحال ويعرف
 المدرج بوروده مفصولا بطريق آخر أو بتصريح الراوي بذلك ونحوه قال السيوطي
(العالى والنازل) قال أحمد بن حنبل طلب السند العالى سنة
 عن سلف وقال بعضهم قرب الإسناد قربا إلى الله تعالى والعلو قربا إلى أهلها بقوله
أفضله الداني من النبى إذا يحيى بسند قوى

أي أفضل العالى المطلق وهو القريب منه صلى الله عليه وسلم بعد قليل
 بالنسبة إلى سند آخر يرد بذلك الحديث بعينه بعد كثير أو بالنسبة لمطلق
 الأسانيد لكن بشرط أن يحيى العالى بأسناد قوى أي غير ضعيف فإن قرب
 مع ضعف بعض الرواة لم يلتفت إلى هذا العلو قال في فتح الباري أعلى ما يقع
 للبخاري ما بينه وبين الصحابة فيه اثنتان فأن رواه الصحابي عنه صلى الله
 عليه وسلم ثلاثي صورة وإن رواه عن صحابي آخر فلا لكن الحكم من حيث
 العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابة اثنتين أهـ

ومنه مائة الكتب **نمى** هذا شروع في بيان أقسام العلو
 المقيد بالنسبة إلى رواية الصحيحين وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي
 وابن ماجه ويسمى هذا علو التنزيل إذ هو علو تابع للنزول لأن المتن ينزل

هذا الحديث
 في سنن الترمذي
 في سنن أبي داود
 في سنن النسائي
 في سنن ابن ماجه

من طريقها مثاله حديث رواه الترمذي عن ابن مسعود مرفوعا يوم كلم
الله موسى كانت عليه جنة صوف الحديث رواه الترمذي عن علي بن حجر
عن خلف بن خليفة قال العراقي فلور وبناه من طريق الترمذي وقع بيننا
وبين خلف تسعة فاذا رويناه من ابن عرفة وقع بيننا وبينه سبعة بعلود حنين
ومنه ما الى امام ينتهي يعني ان من العلو النسب ما يكون
بالقرب من امام من أئمة الحديث ذي صفة عالية كالإمام الشافعي
وانما يوصف بالعلو اذا صح الاسناد الى ذلك الامام بالعدا ليسير كما يروى
حديث عن مالك بطريقين رجال أحدهما ستة والاخرى سبعة
ومنه ما بقدم الموت خلا يعني ان من العلو النسب ما يكون
علوه بقدم موت الراوي عن شيخه على موت راو آخر عن ذلك الشيخ سواء
كان سماعه مع المتأخر الوفاة في آن واحد أو قبله وان كانا متساويين
في العدا ما اذا كان بعده كان أحدهما عاليا بتقدم الوفاة والاخر تقدم السماع
ولم ارم من تعرض له **وقدم السماع ايضا ذوا اعتلا** يعني ان من العلو
تقدم السماع من الشيخ فمن تقدم سماعه من شيخه كان اعلى من سماع من
ذلك الشيخ نفسه بعده **وضده النازل** اي ضد العالي النازل

فأقسامه

فأقسامه خمسة اذ كل قسم من العلو ضد وقسم من اقسام النزول
والمفضل **ذلك اذ لم يجبر المنزل** يعني ان العلو بجميع أقسامه
مفضل اي من حج على النزول لأن السند كلما كان أقصر كان اسلم من الخطأ
وكما أكثر رجال السند تطرق اليه احتمال الخطأ والخلل أكثر مما لو قصر وقد
اجمعوا على فضلية التقدم فيمن اختلف شيخه او عزي لهرم أو مرضى وقد
قال علي بن المديني والمستمل للنزول شؤم وقال ابن معين النازل قرحة في
الوجه لكن محل ترجيح العالي اذ لم يكن مع النازل ما يجبر نقيضه كما اذا
كان رجال سنده أو شق أو أحفظ أو أفقه أو كان متصلا بالسماع وفي العالي
مناولة أو اجازة بعض روايته ونحو ذلك وقد يكون سماع المتأخر ارجح كأن
يكون حديثه الاول قبل ان يبلغ درجة الاتقان ثم انصف الشيخ بذلك
حالة سماع متأخر السماع وقال ابن المبارك ليس جودة الحديث قرب
الاسناد بل جودته صحة الرجال والسلفي :

- ❖ ليس حسن الحديث قرب رجال ❖ عند ارباب علمه النقاد ❖
- ❖ بل علو الحديث بين اولي الحفظ والاطمئنان صحة الاسناد ❖
- ❖ واذا ما تجعلا في حديث ❖ فاغتنمه فذلك اقصى المراد ❖
- ❖ قال ابن الصلاح وليس هذا من العلو الاصطلاحي بل هو علو من حيث المعنى فحسب

(٩٦) (الموضوع) ويقال له المختلف المصنوع بفتح لام المختلف أى اختلقه واضعه

وصنعه وهو معدود من الضعيف وهو شره ومنهم من يجعله قسما للضعيف لا قسما منه والحامل على الوضع نسيان أو غلط أو تعمد أما لعدم الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كبعض المتعبد بن الذين وضعوا احاديث فضائل القرآن أو فرط العصبية كبعض المقلدين أو اتباع هوى بعض الرؤساء أو الأغراب لقصد الاشتغال وأجمع من يعتد به على تحريم انواع الوضع كإسحاق الجويني من تعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم وهو مكذوب به على النبي يعنى ان الموضوع حديث مكذوب به على النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم ولا يلزم من وجود كذاب في السند ان يكون الحديث موضوعا لم تقدم قرينة من القرائن التي تستدكر

لا تروا أو تعمد به بل يجب دون بيان أى لا تجوز اجماعا رواية الموضوع الا مفرقا ببيان كونه موضوعا لتحفظ من شره لحديث مسلم من حدث عن مجديث يرى انه كذب فهو احد الكذابين بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق فقد جوزت في الترغيب والترهيب عند بعض وعند آخرين مطلقا وكذلك لا يجوز الاحتجاج والعمل به فى أى معنى كان شر من له انتساب من اظهر الزهد وبالموضع احتسب يعنى ان شر من انتسب للوضع

من أهله

من أهله قوم اظهروا الزهد والصلاح واحتسبوا بالوضع أى اعتقدوا الوضع حسبة وقربة فلا يمكن تركهم لذلك لو توفى الناس بهم فلهذا كانوا اشر واشد ضررا وقد وضع الزنادقة اربعة عشر الف حديث وقد قال يحيى القطان ما رأيت الصالحين الكذب منهم فى الحديث قال العراقي يريد المنسوبين للصالح بخير علم فلا يفرقون بين الجائر والحرام

مثل الذى صنع فى الفضائل عن ترجمان الذكر شر جاهل

مثل خبر مبتدأ محذوف أى الوضع حسبة وقربة مثل الترجمان بفتح التاء والجيم بينهما را ساكنة وبضمهما وفتح الاول وضم الثالث والذكر القرآن والمراد بترجمان الذكر بن عباس رضى الله عنهما وشر فاعل صنع والمراد بشر جاهل ابو عصمة نوع بن يرم المرزى وضع احاديث فى فضائل القرآن يرويها عن ابن عباس قال لأنى رأيت الناس اعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء ابى حنيفة ومغازى بن اسحاق فوضعها حسبة لأرغبهم فى القرآن وكان يقال لأبى عصمة نوع الجامع فقال بعضهم كل شئ الا الصدق

لذلك قد اقر باختلاف ما عن ابى جاء باتفاق

قوله لذلك أى لأجل الحسبة والقربة أقر ميسرة بن عبد به باختلاف أى وضع الاحاديث التي رواها عن ابى بن كعب فى فضائل القرآن سورة



سورة فكل من اورد احاديث ابي بن كعب في فضائل القرآن في تفسيره كالوحي
والتعليق والنخشي فهو مخطئ في ذلك لكن من ابرز اسناده منهم كالوحي
فهو اقرب لعذره وان كان لا يجوز له روايته من غير بيان وامام لم يبرزه
واورده بصيغة الجزم فخطؤه اغشى كالزمنشعر

يعرف بالركة والأقرار وبالقرائن كالأقشعرار

يعني ان الموضوع يعرف باقرار الراوي بوضعه وبقرينة يدركها من له
في الحديث ملكة قوية واطلاع تام كركاكة الالفاظ والمعاني وركاكة
الالفاظ كونها غير فضيحة وركاكة المعاني ان تكون الالفاظ غير بليغة ومن
القرائن اشعرار جلد الطالب للعلم ونفرة قلبه منه اذا سمعه قال
الربيع بن خيثم ان الحديث ضوء الكسوة النهار تعرفه وظلمة كظلمة
الليل تنكرها ومنها ان يكون مناقض للنهي القران والسنة المتواترة والاجماع
القطعي او صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل وعطف القرائن
على الركة عطف عام على خاص واركاكة بفتح الراء لغة الضعف **(القلوب)**
فمنه ان يبذل او اشتعر

بالماتن بالخير لأغرابه الخبر

يعني ان المقلوب قسمان الاول ان يكون الحديث مشهورا برأوي يجعل مكانه
راديا

راويا آخر في طبقة البصير بذلك غير بما مرغوب اليه كحديث مشهور بسالم
فابدل بنافع وبالعكس مثاله حديث رواه عمر بن خالد الحارثي عن حماد
ابن عمرو النصيبى وحماد هذا اوضاع عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي
هريرة مرفوعا اذ القيت المشركين في طريق فلان بدوهم بالسلام الحديث
قلبه حماد فجعله عن الاعمش وانما هو معروف بسهيل ابن ابي صالح عن ابيه
عن ابي هريرة رضي الله عنه هكذا رواه مسلم في صحيحه ولذا كره اهل
الحديث تتبع الغرائب فانه قل ما يصح منها

وقلب الاسناد كما للجعفي واهل بغداد لقصد الكشف

هذا القسم الثاني وهو قلب اسناده الماتن وهو ان يؤخذ اسناد
متن فيجعل على متن آخر ويؤخذ متن هذا فيجعل على اسناد آخر وهذا
يفعل كثير القصد الكشف عن حفظ الحديث وفي جوارحه نظرقاله العراقي
واذا فعل لا الاختيار الحفظ بل القصد الاغراب كالوضع فلا يجوز قطعانهم
اذا قصد الاختيار لا ينفرد حديثا ومثاله لقصد الاختيار ما وقع لأهل
بغداد مع الجعفي الذي هو محمد بن اسماعيل البخاري لما قدم عليهم جمعا
مائة حديث وجعلوا متن هذا الاسناد لأسناد آخر واسناد هذا الماتن

لمتن آخر والقوا ذلك عليه فرد كل متن الى اسناده وكل اسناد الى
متنه فاقر له الناس بالمحفظ واذا عنوا له بالفضل وقد يقلب على الراوي
من غير قصد القلب (تنبيه)

والنقل للصحيح دون سند بصيغة الخزم كقال فاقتد
يعني ان النقل للحديث الصحيح من غير ذكر اسناده لا يكون الا بصيغة
الخزم كقال وكان وفعل ونحوها كقول البخاري في كتاب الاذان وكان
عمر رضي الله تعالى عنه لا يجعل اصبعيه في اذنيه
وغیره مرضی کوردا روى وجا ان حذف السند
غير مبتدأ خبره مرضى اي نقل الحديث المقطوع بضعفه أو المشكوك
فيه دون ذكر سنده مرضى اي يكون بصيغة التمریض لا غير صحيح التمریض
كورد وروى وجاء وبلغنا وروى بعضهم ويذكر ويقال وقيل ونقل
ونحو ذلك كقول البخاري ويذكر عن بلال رضي الله عنه انه جعل اصبعيه
في اذنيه وقد عمل صيغ التمریض في الخزم هكذا ذكر العراقي في شرح الفقيه
ولم يتعرض للفهوم وهو ما اذا ذكر السند الذي يظهر انه يجوز ان يروى بصيغة
التمریض انكالا على السند (من يحتاج بروايته) وهو المذهب بشرط

الراوي

الراوي الذي هو العدة والضبط المشروطان في صحة الحديث كما تقدم
في قوله وكل اوضاعا بط معد

عدل الرواية وذلك مسلم مكلف من الخمسين يسلم
وان ابيع ومن الصفائر لم يقترف شيئا من الكبائر

يعني ان الذي تقبل روايته ويحتج بها هو العدل الضابط وشروط العدة
خمس الاول الاسلام فلا يقبل الكافر ان لم يؤد بعد اسلامه كجابر بن مطعم بن عدي
ابن نوفل سمعه صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب حين قدم في فداء
اسرى بدر ثم اسلم يوم الفتح وقيل قبله واليه الاشارة بقوله وذلك اي عدل
الرواية مسلم وأشار الى شرطين وهما العقل والبلوغ بقوله مكلف فتقبل المرأة
والعبد وأشار الى الرابع بقوله من الخمسين يسلم وان ابيع اي السلامة من الخمسين
والمراد به المباح القادح في المروءة كالبول في الطريق والأكل في السوق وغيره سوقى
فالواو في قوله وان ابيع للحال وأشار الى الخامس بقوله ومن الصفائر اي السلامة
من صفائر الخمسة كتطيف حبة في الكيل ومن الأدمان على صفائر غيرها
والسلامة من ارتكاب الكبائر عالم بر وفاسق قائم يؤدي عدلا وبقول رواية
الصبي المميز الموثوق به وجهان أصحهما عدمه واذا انقرا ما تقدم علمت

بطلان الرواية
بغير سند

انه لا يقبل مجهول العدالة وكذا مجهول العين الذي لم يعرفه العلماء
ويرفع الجهالة عنه رواية اثنين مشهورين بالعلم وقبل المشهور قوم
كذلك لا يقبل الا من ضبط **من زيل الخطا كثيرا والغلط**
اي كما انه لا يقبل الا العدل كذلك لا يقبل الا الضابط وهو من زيل
اي فارق الخطا في الغالب وعطف الغلط على الخطا عطف تفسير ومحاكاة
به الراي عن الخطا كونه عالما بما يغير معنى الحديث ان رواه بالمعنى
بالضابطين اعتبر فان غلب وفق فضابط والايحتمل
اي اعتبر معرفة ضبط الراي بالرجال المشتهر ضبطهم فان كان الغالب
موافقته لهم فهو ضابط ولا تضره المخالفة النادرة والايوافقهم غالبا
ولو وافقهم ندورا فاجتنبه ولا تقبله لانه غير ضابط لكثرة خطئه
هل يقبل البدعي او لا يقبل او غير من دعي وهذا الامثل
اي اختلفوا في المبتدع الذي لا يكفر ببدعته فيه اقوال الاول تقبل
روايته ان لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه ولا فرق في القبول
بين من دعا الى بدعته ومن لا فان استعمل لم يقبل وهذا القول
للسانعي وابي يوسف رحمهما الله تعالى القول الثاني ترد دعا الى بدعته ام لا

لنفسه

لنفسه ببدعته وان كان متأولا كالفاسق بغير تأويل كما استوى الكافر
المتأول وغيره والثالث يقبل غير الداعي الى بدعته ولا يقبل الداعي اذ لا يثبت
انه يضع الحديث على وفقها وهذا هو الامثل اي لا يرجع لانه قول مالك
وهو الشائع عن ائمة الحديث لان كتبهم مشحونة بالرواية عن المبتدعة
غير الدعاة قال ابن دقيق العيدان وافق غير الداعية غيره فلا يلتفت اليه
اخراج البدعته واطفاء لنوره وان لم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع كونه
صادقا مشهورا بالتدين ولم يتعلق الحديث ببدعته فينبغي تقديم مصلحة
ذلك الحديث على مصلحة اهانتة واما المبتدع المكفر ببدعته كالمجسمه على
القول بتكفيرهم فلا يقبل عند الجمهور **(مراتب التعديل)**
التي هي اربعة وانما يأل عن عدالة من خفي امره لا عمن اشتهرت عدالته
عند الناس لان العدالة المشهورة اقوى عند النفوس من تعديل واحد
واثنين لانه يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله وغير ذلك من الغرض
المؤدية الى وصفه بغير صفته وقال ابن عبد البر كل حامل علم معروف الفناء
به فهو محمول على العدالة اذ حتى يتبين جرحه **نكرير توثيق** هذه
المرتبة هي اعلى مراتب التعديل وهي ان يكرر لفظ التعديل مع تباین اللفظين كتبت

حجة أو حافظ حجة أو ثقة متقن ونحو ذلك أو مع إعادة اللفظ بعينه كثقة
ثقة وقول أبي هريرة أخبرني الصادق المصدوق يحتمل أن يكون من القسم
الأول أو من الثاني بناء على ترادفهما وعدمه وهذا إنما يكون تركبة في حق
غيره صلى الله عليه وسلم (يليه ما انفرد) من ثقة ثبتت رجة بعد
وحافظ وضابط ومتقن هذه المرتبة الثانية التي تلي الأولى
في القوة وهي التي يكون التعديل فيها بلفظ واحد نحو ثقة أو ثبت أو حجة
أو حافظ أو ضابط أو متقن ونحو ذلك قوله ثبت مجرور باللفظ
على ثقة بأو محذوف وقوله حجة مبتدأ أخبره يعد أي بحسب من
الفاظ التعديل والالفاظ الثلاثة بعده معطوفة على خبر يعد دون
فاصل للضرورة لكن محل كون حافظ أو ضابط أو متقن من المرتبة
الثانية إذا قبلت في العدل ثم صدوق وخيار بين: كذلك ما مودة وإبائي
هذه المرتبة الثالثة وصدق فاعل يلي محذوف وخيار مبتدأ أخبره بين
أي ظاهر كونه من الفاظ التعديل وهو يكسر الخاء المعجمة مع تخفيف المشاة
التحتية ومنها تولهم مأمون ليس به بأسى أو لا بأسى به
يلى عنه رواه المحلة الصدوق جلى للصدق ماهر وشيخ وسط

... وفرد لواحد لا يغلط
وصالح الحديث جيد حسن صويح مقاربه على سنن
أرجو أن ليس به بأس كذا إن شاء الله لصدق لهند
هذه المرتبة الرابعة والفاظها عنه روى كذا المحلة الصدوق أو الصدوق
ما هو أو شيخ وسط أو شيخ أو وسط وصالح الحديث أو جيد الحديث
أو حسن الحديث أو صويح أو مقاربه الحديث ومقاربه الحديث بفتح الراء
وكسرها وكذا أقولهم أرجو أن ليس به بأس كذلك صدوق إن شاء الله
قوله عنه روى فاعل يلي على التأويل بهذا اللفظ ومحلة الصدوق
مبتدأ أخبره جلى وقوله الصدوق ما هو مبتدأ أو شيخ وسط معطوف
عليه خبره كذلك محذوف وقوله مفرد بصيغة اسم الفاعل مبتدأ
ولواحد يتعلق به وقوله لا يغلط خبر أي المفرد لواحد من الشيخ والوسط
بأن يقول شيخ فقط أو وسط غير غلط ولا مخالف للمصطلح وقوله صالح
مبتدأ أو الفاظ الأربعة بعده معطوفة عليه والعطف محذوف
والخبر على سنن بفتح السين أي على طريقة واحدة في كونها من المرتبة
الرابعة والصدق يتعلق باحتد بفتح المشاة الفوقية أي تبعه بأن

يقول صدوق ان شاء الله ومن صيغ التعديل وهو غير كذب ومثله
 هذا لا يوجب تهمة في الراوى ومثله قول الشافعي كثيرا او مالا قليلا لا يثبت
 من لائمه بل يوجب حقيقة الصدق واستشكال ايراد هذه الصيغة
 في التزكية لأن كذا وبالكثرة فلا يلزم من نفيها نفي اصل الكذب الذي
 هو المطلوب وأجيب بانه لكون المقام مقام مدح يلزم معه كونه المراد
 منه نفي مطلق الكذب لانفي الكثرة منه فقط **تنبيه** من كان من اهل
 المرتبتين الأوليين كتب حديثه للاحتجاج به والاستشهاد والاعتبار
 لأن الفاظهما دالة على اجتماع العدالة والضبط لكن لفظ حافظا وضابط
 ومتقن يشترط في كل منهما ان يكون مع العدالة والاحتياط الى ما بعدهما
 من المراتب وعند ابن معين ان ما قبل فيه لا بأس به فهو ثقة فيكون
 من المرتبتين الأوليين والمرتبتان الأخريان دون الأوليين اذا قلنا
 لا تدل على اجتماع العدالة والضبط فاحاديث اهلها تكتب لكن الثالثة
 ينظر في حديثها والرابعة يكتب للاعتبار **(مراتب التخرج)**
 اي مراتب الفاظ التخرج وهي خمس

يكذب بكذا بوضع كذا رجال: هذه اسوأ

مراتب

مراتب التخرج وهي قول المخرج فلان يكذب أو كذاب أو ضاع أو يضع
 الحديث أو يضع حديثا أو دجال بتشديد الجيم وكذا اجبت فيما يظهر
 بساقط وقع: وهالك وذهب فيه نظر: منهم ترك اوله يعتبر

أوليس بالثقة أو قد سكتوا عنه: يعني ان قوله فلان ساقط
 وقع في المرتبة الثانية وكذا هالك أو ذهب الحديث أو فيه نظر أو منهم بالكذب
 أو الوضع أو ترك البناء للفعول أو ترك الحديث أو لا يعتبر به أو لا يجدي
 أوليس بالثقة أو بثقة أو غير ثقة أو غير مأمون أو قد سكتوا عنه

فمن لرده قد اشتهر: واه بمره ارمه ومطرح

ورصل جدا بضعيف مصطلح: لا شيء: من في قوله فمن لرده

فاعل فعل محذوف اي يلى المرتبة الثانية من اشتهر بان يقال برده حديثه
 أو روايته أو مردود الحديث أو فلان واه بمره اي قوله واحد الا ترد فيه يقرأ
 قوله بمره بلا تنوين للوزن ومن الفاظ هذه المرتبة فلان ارم به وكذا فلان
 مطرح بفتح الطاء المشددة وقع الرأ أو مطرح الحديث أو طرحوا حديثه أو فلان
 لا شيء أو ليس بشيء أو لا يساوي شيئا وكذلك ضعيفا ذا وصل مجدا
 بان يقال ضعيف جدا فانه مصطلح عليه من اهل الفنى من اللفظ المصطلح عليها المرتبة الثالثة

ثم ما خلا منها خلا من احتجاج واعتبار مسجلا

يعنى ان ما خلا من مراتب التخرج خلا من الاحتجاج به والاعتبار مطلقا دون تقييد بصيغة من تلك الصيغ بخلاف من يدكر في المرتبة الرابعة والخامسة فانه يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد

فمنكر ذوالضعف مع مضطرب واوه وضعف او لا يجتمع به

اى فيلى المرتبة الثالثة قولهم فلان حديثه منكر او منكر الحديث او فلان ضعيف او فلان مضطرب الحديث او واوه او وضعفه او لا يجتمع به

ففيه ضعف او قال ضعفا سبب حفظه دون خفا

للضعف ما هو كذا تكلموا فيه وليس بالمتين يعلم

او القوي ارجحة او عمدة او ليس بالمرضى عند السادة

قد طعنوا فيه وفيه اختلاف تنكر ان يضاف له وتعرف

هذه المرتبة الخامسة والفاظها فلان فيه ضعف او في حديثه ضعف او فيه مقال او ضعف بتشديد العين او سبب الحفظ او لين او لين الحديث او فيه لين اوليته فلان او للضعف ما هو او تكلموا فيه او ليس بالقوي او ليس بحجة او ليس بعمدة او ليس بالمرضى وليس من هذه الصيغة لفظ

عند

عند السادة اهل الحديث بل ذلك تنميم للبيت ومن الفاظ اقلان وطعنوا فيه او قد طعنوا فيه او اختلفوا فيه او تعرف وتنكر او ليس بذلك

سبب التحمل

فالحس للمجهول او فهم الخطاب والرد للجواب لكن ذال الصواب

يعنى ان اقل سن التحمل للحديث خمس سنين وهو الذى استقر عليه علمنا في الحديثين ومجتمعا حديث محمود بن الربيع عقلت من رسول الله صلى الله

عليه وسلم بحجة مجوفى وجه من دلو وانا ابن خمس سنين ومنى كان دون سن التحمل يقال فيه حضر واحضر وقال بعضهم ان شرط التحمل هو فهم

الخطاب ورد الجواب اى اذا خوطب بشيئ من مقاصد العقلاء ففهمه واجاب عنه لانه اذا ادعى اجاب فان ذلك سهل لكن هذا القول الاخير

هو الصواب في ضابط وقت التحمل لقول بعضهم لا بأس بتعليم الصبي وهو ابن ثلاث سنين اذا كان فهمها وليس في حديث محمود سنة متبعة

اذا لا يلزم ان يكون كل احد في التمييز كحمود بل قد ينقص عنه وقد يزيد ولا يلزم منه ان لا يعقل ذلك وسنه اقل ولا يلزم من عقل المجرة ان

يعقل غيرها وقيل ان اقل سنه خمس عشرة سنة وقيل من بين الحمار والبقر

فرى سامع ومن لا يخطر ولا أجل كون المدار على التمييز صح الأكثر ون لعل الصواب
سماع ابن اربع اذا كان عربيا او سبع اذا كان عجميا

وهو مقبول بشرط الحالم ككافر اسلم كان مطم

يعنى ان الحديث الذى رواه الصبى يقبل ويحتاج به بشرط أن يؤديه ويؤخذ
عنه بعد الحالم بضم الحاء واللام أى البلوغ مثل الحسن والحسين وابن الزبير
والنعمان بن بشير وغيرهم ممن تحمل في صباه وأخذ الناس عنه بعد البلوغ
ولذلك كانوا يحضرون الصبيان مجالس الحديث ويصدقون برؤيتهم
لذلك بعد البلوغ وليس فيهم الحديث شرطاً في أدائه لقوله صلى الله عليه
وسلم من مبلغ أوعى له من سامع وكذلك يقبل حديث رواه شخص
وهو كافر ثم اسلم وأداه بعد اسلامه كحديث جبير بن مطعم المتفق على صحته
انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور حين جاء
في فداه اسارى بدر قبل ان يسلم وفي رواية للنجاشي وذلك اول
ما قرأ الايمان في قلبى وكذلك يقبل من تحمل فاسقام اخذ عنه بعد زوال فسقه
(الاول من اقسام التحمل) أى تحمل الحديث واخذه عن المشيخ
اولها السماع من شيخ وقل حدثنا سمعت أنبا نقل

ابننا

ابننا اخبرنا قال لنا زينه وشبهه فليكن لك اعتنا

أى اول اقسام الأخذ بالحديث السماع من لفظ الشيخ سواء حدث من كتابه
أو حفظه بأصلاء أو غيره وانما كان اولها لأنه أنفص وأقواها عند الأكثر ويقال عند
أداء الحديث المسموع من لفظ الشيخ حدثنا أو سمعت أو سمعنا فلانا يقول كذا أو
ابننا أو نبأنا أو نبأنى وكذا اخبرنا أو اخبرنى وصفاً قال لنا أو قال لى فلان وكذا اذا
قال ذكر لنا أو ذكر لى ونظر ابن الصلاح في كون قال لنا أو ذكر لنا محمولاً على السماع وقال
ابن حجر وغيره ان النجاشي اذا قال فى صحيحه قال لى أو قال لنا أو ذكر لى أو لنا فليس على شرطه نعم هو
عنده من المسموع لكن استعمل تلك الصيغ ليعرف بين ما هو على شرطه وما ليس عليه
قوله نقل أى نقل عن اهل الفقه كونه من صيغ السماع وقوله فليكن لك اعتنا أى هذا العلم
فانه نفى (تنبية) قال فلان أو ذكر دون لى ضعف رتبة مما وجد في حرف الجر كان يقول
قال لنا أو لى **(الثاني القراءة عليه)** أى على الشيخ سواء قرأت بنفسك على
الشيخ من حفظك أو من كتاب أو سمعت قراءة غيره من كتاب أو حفظ

تسمى لدى جمهورهم بالعرض قرأت أو سمعت كل مرفى

يعنى ان القراءة على الشيخ تسمى عند أكثر المحققين العرض لأن القارئ يعرض على الشيخ
ذلك وهذا هو المراد بالعرض متى أطلق لافرض المناولة فذلك يقيد بالمناولة

قوله قرأت أو سمعت بالمخاطب فيه حالي سواء في القراءة كما تقدم قرأتك على الشيخ
وقراءة غيره عليه وأنت تسمع فإكل مرضى ومقبول لأن عياضا وغيره حكوا
الاجماع على صحة الرواية بالعرض الا من لا يعتد بخلافه وكان مالك ينكر اشد
الانكار على من لم يكتف في السماع به ويقول كيف لا يحزن ذلك هذا في الحديث
ويحزن ذلك في القرآن وهو اعظم قال مطرف صحبت ما لكا سبع عشرة سنة فما رأيته
قرأ الموطأ على أحد بل سمعته يقرؤه عليه

والشيخ حافظ الاصل يرى **أوثقة بمسكه بالامتراء**

يعني انه يشترط في قبول القراءة على الشيخ ان يكون الشيخ حافظا لما عرض عليه
اولم يكن حافظا لكنه يرى الاصل ان ينظر في الكتاب أو مسكه ثقة غير الشيخ
أو كان ذلك الثقة يحفظ خلافا لبعض الأصوليين فيه ما اذا لم يسلك الشيخ الأصل بنفسه

وهي عند مالك كالاول **والخلف في الترجيع خلف مقتل**

يعني ان القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظ الشيخ في القوة عند مالك
واصحابه ومفضل اهل الحجاز والكوفة والنخعي وحكي عن الشافعي قال
اسماعيل بن ابي اويس سئل مالك عن حديث سماع هو فقال انه سماع
ومنه عرض وليس العرض عندنا بأدنى من السماع وكثير من العلماء لم يسوي بينهما

فمنهم

فمنهم من رجع العرض وحكى عن مالك ايضا وعلوه بأن الشيخ لو سهر لم يبرأ اللطاب
الرد عليه والجمهور يرجحون السماع ما لم يعرض عارض بصير القراءة عليه الذي قول من قبله مشهور معروف

قرأت أو قرأ وأنى اسمع **تجويد له لديهم متبع**

يعني ان اجود العبارات التي يؤدي بها من تحمل بالعرض ان يقول قرأت على فلان
ان كان لهو القارئ فان سمع عنه بقراءة غيره قال قرأ على فلان وانا اسمع والضمير فيهم للمحدثين

فما مضى غير السماع يصحب **قراءة وفي السماع مذهب**

ما مني قوله ما مضى فاعل فعل محذوف وغير حال من ضمير الفاعل ويصحب بالبناء
للفاعل حال اخرى وقراءة مفعول يصحباء فيلي العبارتين المذكورتين في البيت
قبله ما تقدم من العبارات في القسم الاول حال كونه غير السماع وحال كونه يصحب
ما يدل على كون السماع عرضا فتقول حدثنا فلان بقراءة تلي عليه أو قراءة عليه
وانا اسمع أو اخبرنا بقراءة تلي عليه أو انبأنا أو نبأنا بقراءة تلي عليه وكذا
في سائر البواقي قوله وفي السماع مذهب يعني ان الصحيح عند المحدثين انه لا يجوز
التعبير عن القراءة بلفظ السماع نحو سمعت فلانا في جواره مذهب أي قول مالك والثوري وابن عيينة

وجاء في حديثنا أو اخبرنا **غير مقيد بخلاف الكبر**

خلق فاعل جاء والكبر اجمع كبير يعني انه اختلف اكابر العلماء هل يجوز ان يقول

في العرض حدثنا أو أخبرنا غير مقيدين بالقراءة بأن لا يقول بقراءة أو قراءة عليه فمنهم من منع ومالك والنجاشي وخلف كثير جوزوا إطلاقهما وبعضهم يجوز أخبر دون حدث للتمييز بين السماع والعرض

رابعها حدثني أن سماعاً من شيخه منفرداً فاتبعنا
وان تعدد نقل حدثنا أخبرني لقاري قد عينا
أخبرنا تقول أن قرى على شيخه وانت سامع لمن تارا
الأنبا في إجازة متعمل لهذا قول رابع في إطلاق التحديث

والأخبار في العرض دون تقييد بقراءة أو قراءة عليه وهو أن يقول حدثني فلان إذا أخذ من لفظ المحدث وليس معه أحد وإن تعدد الأخذ من لفظ المحدث قال حدثنا وإن قرأ على المحدث نفسه قال أخبرني فلان وإن قرأ غيره وهو سامع قال أخبرنا بضمير الجمع والأنباء يستعمل فيما أخذ بأجازة يشافه بها الشيخ من يجيزه وهذا التفصيل كله مستحسن لا متعين فحائز لمن سمع وحده أن يقول أخبرنا أو حدثنا ولمني سمع مع غيره أن يقول حدثني ونحو ذلك لأن حدث وأنبا وأخبر معناها في اللغة واحد لقوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير يؤمّد تحدث أخبارها فإبراهيم مبتدأ أخبره يقول محدثون وحدثني يقول

القول

القول وفاعل سميع خير الأخذ والألف للأطلاق وقوله فاتبعا الفه بدل من نون التوكيد أي اتبع هذا التفصيل اتباعاً مستحسناً لا واجباً وقوله أخبرني مبتدأ أخبره قد عينا بالبناء للمفعول ولقاري يتعلق به وتلا بمعنى قرأ

وليرع من غير البيان العمل أي يستحب اتباع ما جرى به عمل أهل

الحديث في صيغ الأداء ولا يخالف إلا مع بيان يزيل الالتباس لأن ما اصطاح عليه صار حقيقة عرفية عندهم فمن تجوز عنها احتج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده والأفلا يؤمن معه اختلاط المسموع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح فيحمل ما ورد من الفاظ المتقدمين على محل واحد بخلاف المتأخرين قاله في فتح الباري كأنبأ فانه أشهر استعماله في الإجازة فلا يتعمل في المتصل بالسماع خوفاً أن يظن أنه إجازة فيسقطه من لا يحتج بالإجازة

تمت الفاظ الشيخ في تتبع الاستيما ما من كتاب ينتزع

يفي أنه يجب اتباع الفاظ الأشياخ من نحو حدثني وحدثنا وسنعت وأخبرنا فلا تعدى فلا يقال حدثني مكان أخبرني مثلاً بناء على منع نقل الحديث بالمعنى أو الاحتمال أن يكون قائل ذلك لا يرى التسوية بينهما هذا إذا سمع الطالب لفظ الشيخ غير موضوع في كتاب فاحره إذا كان فيه خوفاً من تغيير التصنيف المتقدم

سواء نقلناه الى تأليف لنا أو رويناه لفظا

وان نقل بالنقل بالمعنى فلا ان التارى عنده قد حصل

يعنى ان محل منع ابدال لفظ الشيوع انما هو اذا ائبنا على منع نقل الحديث بالمعنى
اما اذا قلنا يجوز فلا يمنع حيث علم ان الشيخ يسوى بين المبدل والمبدل منه
وهذا فى غير ما صنف فى الكتب والافمنع مطلقا فالحاصل انه اذا لم تعلم التسوية
أو كان فى كتاب منع قطعا والافعلى الخلاف فى النقل بالمعنى
وان يكن من ناسخ سماع فهل يصح فيه جازع

يعنى انه جاء نزاع أى خلاف فيما اذا سمع الراوى فى حال نسخه من شيخ
وكذلك اذا كان الشيخ هو الناسخ هل يصح ذلك لسماعه او لا فذهب بعضهم الى
منع الصحة مطلقا وبعضهم الى الصحة مطلقا وقيل لا يقول فى الصحة حديثنا
أو اخبرنا بل يقول حضرا وعند ابن الصلاح لا يصح اذا كان النسخ يمنع
فهم السامع الناسخ والاصح ومثله يقال فيما اذا كان الشيخ
هو الناسخ كقصة الدارقطنى از حضر فى حديثه مجلس اسماعيل الصغار
والدارقطنى يكتب جزءا كان معه فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك
وانت تنسخ فقال فهمى للاطلاع خلاف فهمك ثم قال له اتخفظكم املى الشيخ

فقال لا

فقال لا فقال الدارقطنى املى ثمانية عشر حديثا فقدت فوجدت كما قال
ثم قال الحديث الأول سنده كذا او متنه كذا ثم تتبعها هكذا الى اخرها فنجى النسخ منه

كذا اذا روى وشيخ كليا **أو أسرع القارئ أو قد هينما**
يعنى ان ما جرى فى سماع الناسخ من التفصيل بجرى فى الكلام فى وقت السماع
من السامع أو الشيخ وكذا اذا هينم القارئ والهينمة الصوت الخفى وكذا
اذا أسرع فى القراءة بحيث يخفى بعض الكلام وكذا اذا أبعد السامع عن القارئ
بجرى فى جميع ذلك فى الخلاف ما جرى فى النسخ

ومن يحدث دون شيخه يظهر **مع أمن لبس** فالقبول ينصر

يعنى ان من حدث من وراء حجاب قبول حديثه هو القول المنصور والمشهور
اذا أمن اللبس بأن عرف السامع صوت المحدث أو اخبر به ثقة يعرف المحدث
وقال شعبة اذا حدثك المحدث فلم تروجه فلا ترو عنه فلعلة شيطان
تصور فى صورته وحجة المشهور قوله صلى الله عليه وسلم ان بلا لا يؤذن
بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن ام مكتوم امرا لا اعتماد على صورته
مع غيبة شخصه وتحدث امهات المؤمنين من وراء الحجاب وينقل عنه من مع ذلك وواقع
به فى الصحيح **وصح ان خصص ان جفا** **ان لم يشك وكذا ان منعها**

يعنى انه يصح السماع ان يخص المحدث قوما بالسماع وسمع غيرهم من غير
 ان يعلم المحدث به وكذا يصح السماع ان قال اخبركم دون فلان وكذا يصح ان قال
 رجعت عما حدثتكم به ونحو ذلك وكذا يصح ان منع الشيخ لمن سمع منه حديثا
 بأن قال لا تزروني أو ما أذنت لك في روايته عنى ونحوه فلا يمنع شيئا
 مما ذكر ان يرويه عنه مالم يكن المنع والرجوع لاجل شكه في سماعه أو لأجل
 أنه اخطأ فلا يرويه عنه حينئذ **(الثالث الأجازة)**
 وفائدتها بقاء السلسلة وهي دون السماع والعرض والإجازة من جواز
 الماء الذي يسقاه الحرس والماشية تقول استجرت فلانا فاجازني إذا سقى
 ماشيته أو حركك كذلك طالب العلم يأل العالم أن يجيزه علمه فيجيزه
 إياه فللمجيز على هذا أن يقول اجزت فلانا سمعناى وعلى أن الأجازة
 مأخوذة من الأذن والاباحة يقول اجزت له سمعناى بحرف الجر قال القرني
(اجزته ابن فارس قد نقله * واغا المعروف قد اجزت له)
ثم على جوازها والعمل بها جماهير الرعيل الأول
 يعنى ان جماهير الرعيل الأول اى السلف من اهل الحديث وغيرهم اجازوا
 الرواية بالأجازة المجردة عن المناولة والعمل بالمروى بها وعليه استقرار العمل منع

جواز

جواز الرواية بها جماعات من اهل الاصول والمحدثين والفقهاء قال الشافعي لو جازت
 الأجازة لبطلت الرحلة وقال بعض اهل الظاهر لا يجب العمل به كالحديث المرسل ورد
 بانه ليس في الأجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها وفي الثقة
تجى لمن عين في معين **نحو اجزتكم كتاب السنن**
 يعنى أن الأجازة انواع منها اجازة معين لمعين نحو اجزتكم أو اجزت لفلان كتاب
 السنن لأبى داود مثلاً وهذا ارفع انواع الأجازة المجردة عن المناولة
كذلك مبهم لمن يعين **وعكسها فيه خلاف بين**
 يعنى ان الأجازة لمعين دون الكتاب المجاز كالإجازة المذكورة قبل فالجمهور
 على جواز الرواية بها ورجوب العمل بالمروى بها بشرطه والخلاف في هذا
 النوع اقوى منه في المتقدم مثالها اجزت لك جميع سموعناى قوله وعكسها
 الخ التنكير للتفظيم اى خلاف قوى مشهور كأن يقول اجزت للسلمين أو لكل
 احد أو لمن قال لا اله الا الله يعنى من كان موجود احين الأجازة سنن
 أبى داود مثلاً فهذه المجاز له فيها مبهم لكن مع العموم وانما كان هذا عكسا
 لما قبله لأن التعيم في هذه المجاز له وما قبله المجاز ومن اجاز هذا النوع ابن رشد
 المالكي ورجحه ابن الحاحب وصححه النووي

والمجهول حوت فلا تصح حيث الذي يريد غير متصفح

يعنى ان الاجازة لا تصح اذا كانت اجازة للمجهول أو بالمجهول مثالا
اجزت لجماعة من الناس جميع سموعاني اجزت لك بعض سموعاني فهذه
الاجازة غير صحيحة ما لم يتضح المراد من ذلك المبهم بقربة كما لو قيل اتجيزني
رواية سنن ابى داود فتقول اجزت لك رواية السنن اذا ظهر عمل الجواب على
السؤال عنه **وما الزيد والذي سيولد له فدى امتناعها مؤيد**

يعنى ان الاجازة للمعدوم مع الموجود وكذا المعدوم وحده وقع في حوزها
خلاف القول بالمنع مؤيدى قوى وقد اجاز اصحاب الشافعى القسم الاول
دونه الثانى واجاز بعضهم الاجازة للمعدوم مطلقا قال عياض اجازة
معظم الشيوخ المتأخرين قال وبهذا استمر عملهم بعد شرقا وغربا اهو وهو
مذهب الامامين مالك وابى حنيفة رحمهما الله تعالى قياسا على الوقف
على المعدوم وان لم يكن اصله موجودا حال الوقف والمانع يقول الاجازة
في حكم الاخبار بالمجاز فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة له مثالا
اجزت لفلان وولده ما تناسلوا واجزت لك ولمن سيولد لك وقد
قال ابو داود لما سئل الاجازة اجزت لك ولاولادك ولحبل الحبل واجزت لمن يولد

ثم الاجازة

ثم الاجازة عن الاجازة لدى الذي اجاز ذى مجازة

يعنى ان الاجازة المتفرعة عن اجازة جائزة رواية وعلا عند القائلين
بجواز الاجازة نحو اجزت لك مجازتى ولو كثرت الاجازة الى خمس اجازت هذا
هو الصحيح الذى عليه العمل ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل بغير
اذن موكله ومنع بعض من لا يعتد به من القائلين بالاجازة وذلك لان الاجازة
ضعيفة فيقوى الضعيف باجماع اجازتين **(شرط صحة الاجازة)**

تقبل من شيخ يرى ذافهم وفرعه من اهل ذاك العلم

أشار بهذا البيت الى شرط صحة الاجازة عند مالك وبعضهم الى الشرط
الذى تقبل به وهو ان تكون من شيخ عالم بالمجاز والفرع الذى هو المجاز له أى
من اهله صناعة بكسر الصاد لأن الاجازة هي توسيع وترخيص يتأهل
له اهل العلم ليسير حاجتهم اليها ولا يصح ان فقد احد الشرطين وعند من الصلح يستحسن ما ذكر
وليس بشرط **وكونها لما هو صناعة** في ظاهر بعضهم اشاعه

كونها مبتدأ أو بعضهم مبتدأ ثان وأشاعه اى اظهره خبر الثانى والجملة
خبر الأول يعنى ان بعضهم وهو ابن عبد البر قال ان الصحيح في شرط صحة
الاجازة ان تكون لما هو اى حاذق بالصناعة وان تكون في شئ معين

كصحيح البخاري لأن المعين لا يشكل اسناده لكونه معروفا وان لم يكن كذلك لم يمتنع
أن يتحدث المجاز له عن الشيخ بما ليس من حديثه أو ينقص من اسناده الرجل
والرجلين فابن عبد البر يشترط أن تكون في شيء معين ويشترط مسراة المجاز
له في الصناعة بخلاف مالك

والعلم الأجمالي لدى بعض كفى فقلما يوجد للشرط انتفا

يعني أن بعضهم وهو ابن سينا الناس يكفي عنده العلم الأجمالي من المجيز
فأقل مراتب المجيز عنده أن يكون عالما بمعنى الأجازة العلم الأجمالي من أنه روي
شيئا ومن أن معنى أجازته لذلك الغير رواية ذلك الشيء عنه بطريق الأجلة
المعهودة وليس المراد أن يكون عالما بمعنى الأجلة العلم التفصيلي بما روي وما
يتعلق بأحكام الأجازة فقلما على هذا القول يستفي شرط الأجلة إذ لا أخال
أحد ينحط عن هذه الدرجة ولو انحط لم يكن أهلا أن يتحمل عنه بأجازة
ولاسماع قال وهذا الذي أشرت له من التوسع في الأجلة هو طريق الجمهور
وقال شيخنا وما عداه من التشديد فهو مناف لما جوزت الأجازة له من بقاء
السلسلة وعلى هذا القول لا يشترط تأهل المجاز له حين الأجلة قال
القسطلاني ولم يقل أحد بالأداء من دون شرط الرواية وعليه يحمل

قولهم

قولهم أجزت له رواية كذا بشرطه ومنه ثبوت المروي من حديث المجيز
أه وشرط الراوي التكليف والعدالة والضبط كما تقدم وكتب بعضهم
لمن علم منه التأهل أجزت له الرواية عنى وهو لا علم من ثقافته وضبطه غنى
عن تعيين ذلك بشرطه **باللفظ أو بالخط دون سبب** أو صدرت بعد ورر الطلب

يعني أن الأجازة قد تكون بلفظ الشيخ بكتابة وقد تكون بالكتابة وسواء
في ذينك القسمين أن يكون لأجازته ابتداء من غير سبق سؤال أو أجاز بعد
سؤالها منه (فائدة) قال السيوطي الأجازة من الشيخ غير شرط في
جواز التصدي للقرء والافادة فمن علم من نفسه الأهلية جاز له ذلك
وان لم يحرف أحد وعلى ذلك السلف الأول والصدور الصالح وكذلك في كل علم
وفي الاقرء والافتاء وانما اصطلم الناس على الأجازة لأن أهلية الشخص
لا يعلمها غالباً من يريد الأخذ عنه من المبتدئين والبحث عن الأهلية قبل
الأخذ شرط فجعلت كالمشاهدة من الشيخ المجاز ثم قال لا يجوز الأخذ بالأجرة على الأجلة **الرابع المناولة**
أي الرابع من أقسام التحمل **ان تقرن بالأذن فهي أعلى** أجازة منها السماع أولى
وعند مالك له تعادل يعني أن المناولة المقرنة بالأذن هي
أعلى الأجازات وأقواها لما فيها من التعيين والتشخيص لكن السماع الشامل للعرض

أولى وأرجح من المناولة للمقارنة للأجازة عند أبي حنيفة والثاني وأحمد حمهم
 الله تعالى وصححه النووي لكن المناولة مع الإجازة رواية صحيحة اتفاقا وعند
 مالك وابن شهاب وبربعة وخلف كثير أنها تارة السماع لا أقصى منه
انك تملكك انك الأمثل يعني ان أمثل أي فضل أنواع المناولة
 المقرونة بالإجازة وتوابعها ما ملك فيه الشيخ للطالب المناول بأن يناوله الشيخ شيئا
 من سماعه أصلا أو فرعاً مقابل له ويقول هذا مني سماعي أو روايتي عن فلان فاره
 عنى ونحو ذلك ويملكه الشيخ له **يلى اعارة نعرض ان نقد** اذن ففي قبره يخلف وجه
 اعارة بالرفع فاعل يلى وعرضه موقوف على اعارة أي يلى التملك المناولة المقرونة
 بالإجازة والاعارة فيلى ذلك المقرونة بالإجازة والعرض مثال الاول ان يقول له
 الشيخ خذ هذا الكتاب وانسخه أو قابل به أو انظره ثم سره الى وقد اذنت
 لك في روايتي عنى ومثال الثاني ان يحضر الطالب اصل الشيخ أو فرعه المقابل فيعرض
 عليه فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ تأمله الشيخ وهو متيقظ ثم يناوله الطالب
 ويقول هو روايتي عن فلان فاره عنى وهذا عرض المناولة وقد تقدم عرض
 السماع وان خلت المناولة من الأذن أي الإجازة بان يناوله الشيخ الكتاب
 ويقول هذا من حديثي أو من سماعي ولا يقول لا اراه عنى ولا اجزه لروايته عنى فيقول لها
 خلاص

خلاص أشار له العراقي بقوله : وان خلت من أذن المناولة قبل تصحيحه ولا يصح باطله
(لفظ الرواية بالمناولة والإجازة معا أو أحدهما فقط)
 وفيهما حديثا وأخبارا **يسوغ عند بعض من قد خبرا**
 الضمير في فيهما للأجازة والمناولة يعني ان بعض من غير الغير المعجزة والوحدة
 أي وصفي من السلف كالإمام مالك يسوغ أي يجوز عنده استعمال لفظ حديثا وأخبارا
 في الإجازة والمناولة بلا تقييد سواء جمعت اللفظة والمناولة أو فرد أحدهما
 دون الآخر في القول بان المناولة المجردة عن الأذن رواية صحيحة
ثم بيان الواقع المعقول وما عليه للكثير العمل
 يعني ان بيان الواقع في كيفية التحمل إجازة أو مناولة أو كليهما هو العمل عليه
 والذي عليه عمل الجمهور ولا يجوز عندهم الإطلاق بل لابد من التقييد بان يقول
 مثلا أخبرنا أو حدثنا فلان إجازة أو مناولة أو اذنا أو اذن لي أو اطلق لي رواية عنه قال الألفيه
 اذن لي اطلق لي إجازة في مسوغ لي إباح لي ناو لي
أنا فالبعض قد ظهرا **ولفظ أن بعضهم قد أنكر**
 يعني ان بعض المتأخرين رد عنهم استعمال البناء في الإجازة وهي عند المتقدمين
 بمنزلة أخبرنا ولفظ أن مبني أو جملة بعضهم قد أنكر خبره يعني ان بعضهم

قد انكر ما كان يفعله بعضهم من استعمال الـ بالتشديد في الرواية بالسمع عن
 الأجازة فتقول اخبرنا فلان انه فلان حدثه او اخبره وحقه ان ينكر اذ لا يفهم
 المراد منه لانه لم يعهد هذا الوضع لغة ولا عرفا ولا اصطلاحا
 وغالبا عن في الأخير جاري **وليس منها قال في البخاري**
 يعني ان عن كثير اما يأتي بها المتأخرين في الأجازة وليس منها اي الأجازة
 قول البخاري قال لي فلان اوقال لنا اوقال بدون لام الجر خلافا لما قال
 ان ذلك للأجازة ورده ابن حجر بأنه أستقر كثير من المواضع التي يقول
 فيها في الصحيح قال لي فوجدتها في غيره يقول فيها حدثنا والبخاري لا يستعمل
 في الأجازة اطلاق التحديث فدل على انها عنده من المسموع لكنه يستعمل قال لي فيما هو
 على غير شرطه كما تقدم **(الخامس الكتابة المجردة عن الأجازة)**
 والكتابة ان يكتب الحديث لغائب بخطه أو يأذن لشقة يكتب كان ضرورة
 أم لا سئل ذلك أم لا فيقول بعد البسملة من فلان بن فلان ثم يكتب ويرسله
 مع ثقة بعد تحريره بنفسه أو بثقة وشده وختمه احتياطا للأمن من توهم
 تغييره واما المقتزنة بالأجازة بأن يكتب اليه ويقول اجرت لك ما كتبتك
 ونحو ذلك فهي المناولة المقرنة بالأجازة في الصحة والقوة ورجح قوم المناولة
 عليها

عليها الحصول المشافهة فيها بالاذن دون الكتابة قال القسطلاني ان الكتابة
 ترجح ايضا بكونها لأجل الطالب

قبولها المشهور والصحيح وميزه الخط فقط يبيع
قيد بكتب كالي قد كتب زينه لتسلك السبيل المنتخب

يعني ان قبول الرواية بالكتابة المجردة عن الأجازة هو المشهور والصحيح
 وهو الذي مشى عليه البخاري في صحيحه فالحديث المروي بهامو صول وفي
 الصحيح أحاديث من هذا النوع قال البخاري في كتاب الإيمان والنذر كتب
 الى محمد بن بشر ومنع صحة الرواية بها آخرون وذهب ابن القطان الى انقطاع
 الرواية بها قوله وميزه الخ يعني ان يميز المكتوب له الخطاي خط الكاتب
 وان لم تميزه عليه يبيع ويحجز الرواية بها خلافا لما قال ان الخط
 قد يشبه فلا يجوز الاعتماد عليه قال ابن الصلاح وهو غير مرضي قوله قد يخ
 اي قيد أيها المتحمل بالكتابة بلفظ الكتابة أو بما يؤدي معناها لتلك
 الطريق المختار لأنه اللائق بأهل التحري والنزاهة فتقول حدثنا واخبرنا
 كتابة أو مكتوبة أو كتب الى ونحو ذلك خلافا لما أجاز اطلاق التحديث
 والأخبار في الكتابة قوله يكتب مصدر مسكن التاء **(السادس اعلام الشيخ)**



اعلامه بما روى مجردا **أجيز والمنع له تأييدا**
 يعني ان اعلام الشيخ للطالب بما روى اي بأن الحديث في الكتاب سمعه من
 فلان أو رواه عنه حال كون ذلك الاعلام مجردا عن اجازة اجازة
 كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين واليه ذهب ابن حبيب من المالكية
 والقول بمنع الرواية به تأييدا بالبناء للفاعل اي قواه الفرائي بالافتصا عليه
 وعدم ذكر غير افعاله لا يجاز الرواية لخلل يعرفه فيه وان سمعه ولأنه كان شاهد
 اذا ذكر شهادته في غير مجلس الحكم فلا يتحملها من سمعها دون اذن
ومن اجاز اطلق الجواز **وبين ما تناظر اقل ما را**
 يعني ان من قال بجواز الرواية بمجرد الاعلام اطلق في ذلك الجواز فلم يقتصر على
 جواز الرواية بمجرد الاعلام بل لوقال له هذا رويتي لكن لا ترويه عنى
 اول الاجيزه لك لم يضره ذلك فيجوز ان يرويه عنه وصحة عياض وقال
 لا يقتضي النظر سواء لأن منعه لالعة ولا ريبه في الحديث لا يؤثر وقد
 فرق عياض بين المتناظرين اي المتشابهين اللذين هما الرواية والشهادة
 بأن الشهادة على الشهادة لا تصح من غير اشهاد عليها الا اذا سمعه
 يرويهما عند الحاكم ففيه خلاف والمشهور من هذه هي الجواز والحديث

عن السماع

عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه لاذن باتفاق وايضا فاشهادة
 مفترقة مع الرواية في كثير من الوجوه وهذا في الرواية باعلام الشيخ أما
 العمل بما اخبره الشيخ انه سماعه فواجب اذ اصح اسناده كما حكاه
 عياض عن محقق الأصولين وألى ذلك الاشارة بقولنا

ولا خلاف في وجوب العمل بها اذا صح لدى المحصل

اي اذا صح اسناده والمحصل بكسر الصاد غنى المحقق من اصحاب الاصول فانهم لا يختلفون في وجوب العمل
(السابع والثامن الوصية والوجادة) الوجادة بكسر الواو مصدر
 لوجد مؤله غير مسموع من العرب يستعمله المؤلفون فيما اخذ من العلم من
 صحيفة من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة مأخوذة من تفرق العرب
 بين مصادر وجد للتمييز بين معانيها المختلفة يقولون وجد ضالته
 كوجد وجدانا ومطلوبه وجودا وفي الغضب موجدة وجددة وفي الغنى
 وجد ابضم فسكون وجدنا بكسر الهمزة وجددة وفي الحب وجد الفتح فسكون في غير ذلك

وفي الوصية ملوت أو سافر **بلا اجازة خلاف قد ظهر**

يعني انهم اختلفوا فيما اذا اوصى الراوي بكتاب يرويه عند سفره أو موته
 لمعين بلا اجازة هل له ان يرويه عنه بتلك الوصية ام لا وقال

ابو قلابه اذ نصوا كتبى الى ابيوب أن كان حيا والافأحقوها وعلل بأن في دفعها
له شبهة من الأذن والعرض والمناولة وإن اقترنت بالإجازة جازة الرواية بها
بمجردة وعلا أنه يجوز الرواية بها مجردة فالظاهر أن يقول في الاداء اوصى الى فلان
بكذا أو حدثنى وصية ونحوه

وقل بخطه وجدت أخيرا أن لم يكن بذلك الخط احترا

هذا البيت والذي بعده في صيغ الوجادة وهى أن تجد بخط من عاصرتة او كان قبلك
احاديث يرويها أو شيئا من الفقه أو النحر أو غيرهما مما لم تسمعه منه ولم يحضر
لك فتقول في التعبير عنه وجد بخط فلان أخيرا فلان وتسوق الأسناد
والمتن أو ما وجدته بخطه إذا وثقت بأنه خطه قوله بخطه متعلق بوجه
والضمير المضاف اليه لفلان مدلوله عليه بالسياق
الافقل وجدت عنه أذكر ظننت أو قيل وشبهه اعتبر

أى وأن أمرت ولم تثق بأنه خطه فقل وجدت عن فلان كذا أو وجد
بخط ذكر أنه لفلان أو وجدت بخط ظننت أنه لفلان أو وجدت بخط قيل أنه
لفلان واعتبر أيها المتأمل بالوجادة في الاداء ما شابه تلك الصيغ من
العبارات التي لا يجرم فيها قوله ذكر بالبناء للفعل وشبهه مفعول اعتبر وهو أمر

وكله

وكله منقطع والعمل به امتناعه هو المعول

وقال بعض الوجوب ونسب جواز المنتمى للمطلب

يعنى أن كل ما وجد من أنواع الوجادة بالمجردة منقطع سواء وثق بخطه
أم لا لكنه فيه شائبة اتصال إذا وثق بخطه وإذا كان منقطعا فليست
الرواية بها مستند أصح مما وقد حكى عياض الاتفاق على منع الرواية
بالوجادة وأما منع العمل بالمروى بها فهو المعول بفتح الواو المشددة
أى المعتمد الذى عليه معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم وقال
بعض المحققين من أصحاب الشافعى رحمه الله بوجوب العمل به إذا حصلت
الثقة به ونسب جواز العمل به للمنسب الى المطلب بفتح الطاء المشددة
وكرر اللام وهو الامام الشافعى من ذرية المطلب بن عبد مناف **اضبط الحديث**

وحسن ضبط مشكل قد عرفنا وصوب الجميع صاحب الشفا
حسن لضم الحاء مبتدأ أخبره قد عرفنا بالبناء للفعل يعنى أنه يستحب ضبط ما
يلتبس من الحديث دون الواضح أمره ويضبطه بالنقط بأن يبين التاء
الفوقية من الياء التحتية وبالشكل وهو تبين الأعراب وغيره من الحركات
والسكنات وغير ذلك وكان بعضهم يكره التبين الألفى للتبس خلافا لصاحب

الشفاء وهو عياض فانه قال الصواب ضبط الجميع من المشكل وغيره ايضا
 الا ما لا يخفى كالفتح قبل الالف ولا سيما المبتدى الذي لا يميز ما يشك وما لا يشك ولا وجه
 الكلمة من خطه **وهو اليد في سائر النك** **لأنها تنبوع عن القياس**
 يعني ان الضبط يتأكد في أسماء الناس وأسماء غيرهم ونحوها من كل ما ينسب
 أي يقصر عن القياس أي لا يدرك به لأنه نقل محض لا مدخل للافهام فيه
 كبير يد بالوحدة فانه يلتبس بيزيد بالتحية والراي وكتب بعضهم
 تحت أبي الحوراء السدي حور عين لئلا يلتبس بأبي الحوزاء بالجيم والراي
وان بها مشي بين مشكل مع تقطع فهو الافضل
 يعني ان الافضل والأحسن في تبين المشكل ان يكون في الرامش لا بين الاسطر
 لاسيما مع ضيق الاسطر وان يكون مع تقطيع حرف الكلمة المشككة فان ذلك
 أفضل من بيان الكلمة بالحاشية دون تقطيع لأن التقطيع أرفع للبس في
 بعض الحروف كالنون والياء بخلاف ما اذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور في وسطها
 او وسطها وان كان المشكل حرفا واحدا رسم مفردا في الحاشية قبالة اللين قد
ولتخذ الرقيق دون سبب كالضيق أو كخفة في الكتب
 يعني انه يكره لناسخ الحديث وكذا غيره الخط الرقيق لأنه لا يتفنع به ضعيف
 البصر

البصر وبما ضعف بصر كاتبه بعد ذلك ولذلك قال احمد بن حنبل لابن
 أخيه حنبل بن اسحاق وراه يكتب خطا رقيقا لا تفعل اخرج ما تكون اليه
 يخونك ما لم يكن لعذر فلا يكره لكن يستحب له تحقيق الخط وتبينه والعذر
 كضيق الورق وكأراد خفة الكتب اذا كان رخوا لا في طلب العلم أو طلب المرعى مثلا
والمشق في الرسم كذا الهذمة بنصب المشق عطفًا على الرقيق أي
 اخذ المشق في الرسم فانه مكره عندهم والمشق السرعة في الرسم بحيث
 لا يتبين وكذلك يكرهون الهذمة وهي السرعة في القراءة قال عمر بن الخطاب
 رضي الله تعالى عنه شر الكتابة المشق وشر القراءة الهذمة واجود
 الخط ابينه اهـ والمشق هو التعليق خلافا لما في القاموس من ان المشق في الكتابة
 مدح حروفها والتعليق ضده **ونقطك المجهل من تحت اسمه**
 النقط بالفتح مبتدأ خبره اسمه علامة وتحت مبنى على الضم هذا بيان
 كيفية ضبط الحروف المجهلة وله علامات منها نقط المجهل غير الحاء منه
 فرقا وبين ما يشاكله من الجهاات فينقط تحت الراء والصاد والطاء ونحوها
أو كتب مثل تحته أو تجعلا **قلامة من فوقها مع مجهلا**
 كتب بالرفع مطوف على نقطك ومثل بالتنوين وتجعل منصوب لمطوف

من تحتها واضح



على المصدر وقلامه مفعوله يعني ان بعض أهل المشرق والاندلس يجعلون
 علامة المهمل حرفاً مثله مفرّداً صغيراً وهو أحسن وأوضح والعلامة
 الثانية ان يجعل فوق الحرف المهمل صورة الهلال كقلامه الظفر مضطرباً على فها
وبعضهم يخط فوق ويسط **نقط السين من دون غلط**
 العلامة الرابعة ما يفعله بعضهم من جعل خط صغير فوق المهمل وقلامه يتقن
 له وبعضهم لا ينقط السين المهمل واحدة من تحتها كما يفعله غيره لا ينقطها
 ثلاثاً من تحتها ويجعلها صفاً ومنهم من يجعل تحتها كصورة النقطة من فوقها
ونبرة فوق وبعضهم يضع **من تحتها نهد المهيح**
 نبرة مبتدأ أو فوق نعت والخبر محذوف أي علامة يعني ان بعضهم يكتب
 الهزرة فوق المهمل وبعضهم يكتبها تحتها والنبرة بالفتح الهزرة والمهيح
 بفتح الميم والياء الطريق الواسع أي هذا الطريق في تمييز المهمل في الجمع
 بين اذا مررت من أريداً **وفضل تصرّح به استفيداً**
 يعني ان الكتاب الذي سمع برأيات صحيح النجاشي وقد روى لأصحاب
 تلك الروايات ينبغي ان يبين في أول الكتاب أو آخره من أريد بتلك الرموز
 ويكون الرمز الدال على الراوي بحرف أو حرفين من أسماء مثل ان يقول هو

للكشميهني

للكشميهني ومن المستمل وهكذا والايدين فمكره لأنه لا يفهم المراد
 منه لكن التصريح باسم الراوي بأن يذكره كاملاً أولى لأنه ارفع الالتماس
ولا يجوز الفصل المضاف **اليه بالسطر اذا ينافي**
 يعني انه يمنع عند الخطيب ويكره عند ابن الصلاح فصل المضاف اليه عن المضاف
 بالسطر بأن يكون في آخر السطر والمضاف اليه أول السطر الآخر اذا ينافي المضاف
 اليه ما تلاه سواء كان في أسماء الله تعالى كعبد الله بن فلان فيكتب عبد في
 آخر السطر ويكتب في أول السطر الآخر اسم الله تعالى وبقيته النسب وكذلك
 في أسماء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأسماء الصحابة رضي الله عنهم كما لو
 قيل ساء النبي صلى الله عليه وسلم كافر وقائل ابن صفية في النار فان كان
 بعده ما يلائمه نحو سبحان الله العظيم جاز الفصل لكن الجمع أولى
 وكذا أيكره أو يمنع عند فصل الكلمة الواحدة بـ السطر يمن
ونحو عز وتعالى وعلا **يكتب عند اسم الله مسجلاً**
 أي يكتب عند اسم الله لفظ تعالى وعلا وعز ونحو ذلك من كل ما يدل
 على الثناء عليه تعالى كما يقال ذلك عند ذكر اسمه تعالى قوله مسجلاً
 أي مطلقاً يعني وان لم يكتب ذلك الثناء في الاصل لأنه ثناء ونشئة للكلام

يرويه كذلك الصلاة والتسليم **على النبي فاجره عظيم**
 أي يكتبان عند كتب اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم ويذكران عند ذكره
 من غير كتابة لأن أجر ما ذكر من الثناء والصلاة والسلام عظيم فلا تسأم
 من ذلك لا سيما عند كثرة التكرار وقد قيل في قوله صلى الله عليه وسلم
 أولى الناس بي أكثرهم على صلاة هم أهل الحديث لكثرة صلاتهم عليه عند تكرر ذكر صلى الله
 عليه وسلم **والكتب وإن في الأصل ذاك لفقد** **والم الذي انتهى لأحمد**
 يعني أنه ينبغي كتب الصلاة والسلام وأعلم يكن ذلك مكتوباً في الأصل
 الذي ينسخ منه وتأولوا ما وقع لأحمد بن حنبل رحمه الله من اغفال كتب
 الصلاة والسلام مع اسمه صلى الله عليه وسلم على أنه كان يقولها نطقاً
 لا خطاً إلا أن هذا ليس بجواب على اغفال كتابتهما وقال ابن الصلاح على ما
 التزم لم يكتبهما لأنه كان يرفع التقيد في ذلك بالرواية وعن عليه
 اتصالها في جميع من فوقه من الرواة

والحذف والرمز الذي عدهما **ثم الترضي الزمه والترحما**
 يعني أن الحذف لواحد من الصلاة والسلام والرمز لهما معاً وجوابه بل
 هو مكره قال حمزة اللخاني كنت أكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ولا أكتب وسلم
 فرائض

فرايت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي مالك لائتم الصلاة على وكذلك
 الرمز لهما مكره كمن يكتب صلعم يشير به إلى الصلاة والسلام وكذا يستحب ملازمة
 الترضي على الصحابة رضي عنهم والتزم على سائر العلماء والأخبار ومن أحب
 الزيادة في هذا الموضع فليتنظر نشر حنا السامي يشر الناظرين على روضة
 النورين **(أخرج الساقط)** أي كيفية ذلك وهو من أدب كتاب الحديث
وأكتب بهامش اليمن ما التحق **من ساقط وهو الذي يدعى بالتحق**
 يعني أنه ينبغي أن يكتب ما سقط من الكتاب بالهامش ويكون في جهة اليمن
 لاحتمال طرق ساقط آخر بقية السطرين في الجهة اليسار ولا يكتب ذلك
 الساقط بين السطور لأنه يضيقها ويسود ما يقرأ خصوصاً إن كانت
 السطور متلاصقة قوله وهو الذي أي ذلك الساقط سواء كتب بالهامش
 أو بين الأسطر يسمى عند أهل الحديث والكتابة التحق بالتحريك وهو لغة شيعي
 بالحق بالاول وأي الشيء الزائد وجاء في شعر أحمد بن حنبل رحمه الله
 تعالى مسكناً للضرورة قال

من طلب العلم والحديث فلا
 يفر من خمسة يقاسيها
 دأهم للعلوم يجمعها
 وعند نشر الحديث يفنيها
 هدي الأبرار — ١٨ —

يضربه الضرب في دقائه وكثرة اللحق في حواشيها
 بفصل اثوابه وبرزته من أثر الجبر ليس ينفيها
ما لم يكن آخر سطر فاعكسا وأن يضيق فاعكس ما قبله
 يعني أن الساقط إذا كان في آخر السطر بحيث يؤمن وجود ساقط بعده
 عكس ما تقدم بأن يكتب في جهة الشمال لقرء التخرج من اللحق وسرعة
 لحاق النظر به وهذا ما لم يضيق ما بعد آخر السطر لقرء الكتابة من طرف
 الورقة والافالم تحب عكس ما السس أي ذكر وهو كتبه في جهة اليمين
 قلت ويكتب في جهة الشمال إذا ضاقت جهة اليمين وهو الغالب في وجه الورقة إلا أن
واجعله صاعداً الأعلى وأنش من موضع النص بخط واقصر
 أي جعل اللحق صاعداً الأعلى الورقة من أي جهة كان احتمال وجود ساقط
 آخر فيكتب إلى أسفل فلو كتب الأول إلى أسفل لم يجد للساقط الثاني موضعاً
 يقابله بالحاشية خالياً ويشار للتخرج الساقط من موضع النص بخط صاعداً
 إلى تحت السطر الذي فوقه ثم ينعطف إلى جهة التخرج في الحاشية انقطاعاً
 يسيراً إلى يمينه واقصر عن اتصال ذلك الخط باللحق فإن ذلك يسود
ما لم يكن غير مقابل فصل أو كتب العنبران دائماً متصل
 يعني أن فعل

يعني أن محل ما ذكر في كيفية تخرج الساقط من عدم اتصال الخط باللحق
 حيث كان اللحق مقابلاً لموضع السقوط والى يقابله لعدم خلو ما يقابله
 أو ضيقه فصل أيها الكاتب وجوباً ذلك الخط بأول اللحق أو كتب النص
 فصل إلى اصطلاح أهل الفن في ذلك وكيفية كتبه أن تكتب قبالة
 موضع السقوط يتلو كذا أو كذا في موضع الفلاني ونحو ذلك ما رزق الله
وبعد الانتهاء يكتب جمع مع أصح أو صغ ذلك المتبع
 بفتح الباء يعني أنه بعد انتهاء كتابة الساقط يكتب مع أصح جمع
 والاولى أن يكتب ذلك فوق اللحق أو منفصلاً عنه وإن كان اصطلاحه
 كتابةً منفصلاً به لأن ذلك ربما يقع في اللبس وبعضهم يكتب آخر اللحق
 الكلمة التي لم تسقط من الأصل بل سقط ما قبلها قال عياض ليس
 عندي باختيار حسن فرب كلمة قد تجيء في الكلام مكررة مرتين وثلاثاً
 بمعنى صحيح **أمر التصحيح والتزويد هو التخصيب** مأخوذ من الخصبة التي تجعل على القدر أو الخلل
وكتبوا صغ على ما صحا خوف اعتقاد ناظره قدحا
 يعني أن التصحيح هو كتب علامة على صحة ما كتب عليه من حرف أو كلمة ولا
 يصح إلا ما صح روايته ومعنى مع أنه يخاف عليه أن يتوهم الناظر عدم صحته

وضبوا بمد صاد فوق ما صح رواية ومعنى سقما

بكر القاف وخمه رواية تميز محوّل عن الفاعل وكذا معنى وهو قياسي وإن كان قليلا لا يثبت أهل الفن على ما صح من طريق الرواية وهو فاسد من جهة المعنى لئلا يظن الناظر أنه غلط في صالحه ويكون التضييب بصاد ممدودة دون حاء هكذا هي ولا تلتزم الكلمة المعلم عليها الثلاثين كما يسمى ذلك الحرف ضبة يفعلون ذلك علامة على أن المكتوب عليه غير تام إذا وضع عليه تصحيح ناقص لحذف حائه بخلاف ما صح من كل الوجوه فإنه وضع عليه تصحيح كامل

كالخط واللفظ بلا امتناع وضبوا محل الانقطاع

الوارثي واللفظ بمعنى أو أي كذلك جرت عادتهم بالتضييب على ما صح من طريق الرواية وهو فاسد من جهة الخط واللفظ كأن يكون مصحفاً وناقصاً أو غير جائز في العربية أو شاذاً وكذلك يضبون موضع الإدخال والانقطاع

من السند (ابطال الزائد)

بالحروف

بالكشط والمحو والضرب نقل + وهو خط قد وصل + أو لامع المطف

هذا شروع في ابطال ما وقع في الكتاب زائداً عليه ويكون نفيه أما بالكشط وهو المحك بالسكين ونحوها وأما بالمحو إذا كان بملو لا وكان سحونا

برما

بما كتب الشيء ثم لحقه وأما بالضرب وهو خير من المحك والمحو والضرب خط يوصل برؤوس الحروف المحو والضرب عليها يقرأ من تحته ما خط عليه وقيل إن الضرب هو الخط لكن لا يخلط بل يكون فوق الكلمات المضروب عليها منفصلاً عنها لكنه يعطف طرف الخط على أول المبطل وآخره مثال الضرب في هذا القول هكذا أو إلى هذا الإشارة بقولنا أو لامع المطف أي أو لا يخط لكن مع عطف طرفه فأول تنويع الخلاف **(وكتب داره + صفر)** قال عياض عن شيوخه إن الضرب هو أن تكتب دائرة صغيرة في أول الزائد وأخرى مثلها في آخره هكذا أو تلك الدائرة عند أهل الفن تسمى صفر ابتسليث الصاد المهملة وسكون الفاء كما تسمى به عند أهل الحساب ومعناها عند أهل الحساب خلو موضعها من عدد وكذلك هنا تشعير خلو ما بينهما عن الأصح وإلى هذا القول الإشارة بقولنا وكتب داره وهو مبتدأ خبره أماره بفتح الهمزة محذوف دل عليه ما بعده وصفر بالجر بدل من داره والإشارة العلامة **(ولا ثم إلى أماره)** لا مبتدأ أو إلى مسطوف عليه وأماره خبر يعنى أن بعضهم يكتب ابطال الزائد لا في أوله وإلى آخره وبعضهم يكتب نصف دائرة في أوله ونصفها في آخره فالأقوال

في كيفية ابطال الزائد فحتم **تعليق كل السطران سطور** تعدد وتتركه سطور
تعليق مبتدأ خبره سطور محذوف وتكرر مبتدأ خبره سطور المذكور يعني ان الزائد اذا كثرت سطور يونيسيا
على انه يعلم اول الزائد واخره فعلم انت ايها الضارب على اول كل سطر واخره بوجه
من وجوه الضرب الخمسة المذكورة وان شئت لا تكرر العلامة بل اكتف بها في اول
الزائد واخره وان كثرت السطور فكل ذلك سطوراى منقول في كتب الفن
عن اهلها (تنبيه) التحريف في الاصطلاح هو الضرب بأى نوع من انواعه
وفي اللغة التعويج يقال حوف عليه تحويجا عوج عليه في الكلام
وفي التكرار الاخير طمسا **عالم يكن** **اسطر فاعكسا**
يعني ان ما تقدم في ابطال الزائد محله اذا لم يكن الزائد مكررا فان كان
الزائد حصل بتكرير لفظ طمس اللفظ الاخير بكشط أو نحوه وضرب بوجه
من وجوهه لان الاول كتب على صواب فالخطا اولى بالابطال عالم يكن الاخير
اول سطر والاول اخر السطر الذي قبله فحينئذ يعكس الامر ويضرب على الاول
صونا لاول السطور عن السواد فطمس يشدد يد الميم فعل امر والفه بدل
من نون التوكيد والاخير مفعوله وكذلك الف فاعكسا بدل من نون التوكيد
وهو بضم الكاف **يكن اذا جاء اخيرا** اي كذا يطمس الاول اذا جاءت

الكلمات

التحويج

الكلمات معاني آخر السطر صونا للأخر من السواد وان قل كما الصفر
وبقاء الاجود صورة لقوم مطلقا بقاء بفتح الباء مصدر بقاء بقى قصر للوزن
وهو مبتدأ خبره بقوم وصورة تمييز ومطلقا مفعول مطلق يعني ان بعضهم
قال اولاهما بالبقاء والسلامة اجود هما صورة واردهما على قراءته سواء كان
اولا أو آخر او اطلق ابن خلد الخلف من غير مراعاة لأوائل السطور
أو اواخرها ومن غير مراعاة للفصل بين المضاف والمضاف اليه وصفه الموصوف
وشبه ذلك وقال عياض ينبغي ان لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا
بين الصفة والموصوف ويضرب على ما لا يؤدي الضرب عليه الى فصل بينهما أولا كان اخرًا

العمل في اختلاف الروايات والاشارة بالز

ومن يرد جمع رواية بنى **على رواية وغير عينا**

يعني ان من اراد ان يجمع بين روايتين فالكثير في نسخة من صحيح البخاري وسلم
أو غيرها فينبغي له ان يبني الكتاب او لا على رواية واحدة كرواية الحموي
أو المستمل أو غيرها من روايات صحيح البخاري وما سوى تلك الرواية التي
بنى أي كتب عليها الكتاب الحق في هو امش الكتاب معينا لها بكتابة اسم
رأبها عليها أو كتابة رمزها كانت زيادة وان كان الاختلاف بالنهي

أعلم على الزائد انه ليس في رواية فلان باسمه او الرمز اليه وفي نسخة
اليونانية من صحيح البخاري غلط فاحش بسبب عدم التمييز قوله وغير
مبنى على الضم مفعول عين المزيدي في الالف للأطلاق

واختصرنا ثنا **فبأنا أو إنا أخبرنا**

هذه الالفاظ جرت عادة اهل الحديث باختصارها في الخط واللفظ
من ذلك حدثنا المشهور عندهم في اختصارها حذف الحاء والراء وبقى
صورة ثنا ومنهم من يختصرها بحذف الهمزة المتكلم فتبقى صورة نا ومنهم
من يختصرها بحذف الحاء فقط فتبقى صورة دثنا ومنها اخبرنا والمشهور
في اختصارها بقاء الهمزة من اخبر مع الضم فيبقى انا ومنهم من يبقى الراء
مفتوحة بين الهمزة والضمة فيبقى انا والبيهقي وطائفة يقولون
ابنا بتقديم الموحدة على النون ورفع جميع الحروف

والقاف رمز قال المختصر **خطا وحتم لفظها المنقرا**

اي جرت عادتهم بأن يرمز بالقاف لقال في اثناء السند مجموعة مع اداة
التحديث فيكتبون قثنا بعنوان قال حدثنا وكتابتها مفردة ق ثنا
اصطلاح متروك قوله والحذف في اي جرت عادة بعضهم ايضا بحذف قال

في الخط

في الخط ولا بد من ذكره حال القراءة لفظا واليه الاشارة بقولنا وحتم
لفظها الخ قال ابن الصلاح واذا تكررت كلمة قال كقول البخاري ثنا صالح بن حيان
قال قال عامر الشعبي حدثنا فواحد في الخط وعلى القاري ان يلفظ بها
جميعا وسئل ابن الصلاح عن ترك القاري قال فقال لهذا خطأ من فاعله
قال ولا ظهر عدم بطلان السماع به لجواز حذف القول وابقاء مقوله وقد
كان بعض النحاة ينكر اشتراط المحدثين للتلفظ يقال قلت لا وجه لانكاره
اما بعد تقرر الاصطلاح وثبوته فلو جوب اتباع الفاظ الشيوع وصطلحهم
واما اولافلا مشاحة في الاصطلاح مع ان تركها يقع في اللبس في كثير
من المواضع (تنبيه) جعل ابن حجر في الفتح محل جرء العادة بحذف
قال حيث تكررت في مثل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
خلاف ما لابن الصلاح وغيره من الأطلاق وقوله وحتم الخ اكثر الصبارات
التعبير بما يدل على الوجوب وفي بعضها التعبير بيبقى

وان يحكى خبركم في السند **عبر قبله بقيل المحدث**

يعني انه اذا جاء اخبرك او اخبركم في السند ينبغي للقاري ان يقول فيه
قيل له اخبرك فلان مثل قرئ على فلان اخبرك فلان فيقول قرئ على

فلان قيل له اخبرك فلان ووقع في بعض النسخ قرئ على فلان حديثنا
فلان فهذا ايدرك فيه قال ونعني بالمهتدي من يعرف اصطلاح الحديث
روح لصح أو لا تنقل بها كذلك يفوه التالي

يعني انه جرت عادة كتاب الحديث ان يكتبوا حاء مهمله هكذا ح اذا
كان الحديث اسنادا فاكثروا جمعوا بين الاسانيد في متن واحد وختلوا
في المشار اليه بها فقبل اشارة لصح لانها وجدت مكانها صح صريحة في خط
بعضهم وانما حسني اثبات صح هنالك لا يتوهم ان حديث هذا الاسناد
سقط ولثلا يركب الاسناد الثاني على الاول فيجعل اسنادا واحدا وقيل
انها اشارة للتحويل والانتقال من سند الى سند آخر وهو مذهب الجمهور
قوله بما يتعلق بيفوه اي ينطق قارئ الحديث بحاء التحويل كذلك اي حاء
مهمله مفردة واختار ابن الصلاح

وقيل لا تقرأ وبعض جعل مكانها الحديث حين وصل

تقرأ بالالف بدل الهمزة ووصل بالبناء للفاعل وهو جعل الفهما لأطلاق
القافية يعني ان بعضهم قال ان حاء التحويل لا يتلفظ بها القارئ
وانما من الحائل الذي لم يحجز بين الشيئين قوله وبعضهم يعني ان بعض

اهل المذاهب

اهل المغرب يجعل القارئ عندهم مكانها الحديث حين وصل اليها
في القراءة فهو على هذا من التحديث ومختصة منه وقيل ان حاء التحويل مجتمعة من فوق
اشارة الى اسناد آخر (الرواية بالمعنى والاقتصار على بعض الحديث)
الرواية بالمعنى احدى المسائل التي يختلف فيها القراء والحديث كما تقدم
والنقل بالمعنى يحجز الاكثر من معاهير مطلقا لا يحجز لبعضهم

النقل بالنصب مفعول يحجز يعني ان نقل الحديث بالمعنى اجازة اكثر اهل
الحديث والاصول والفقه لكن من ماهر حاذق بمعرفة مدلول الالفاظ
ومقاصدها وما يحيل معانيها بدليل رواياتهم للقصة الواحدة بالفاظ
مختلفة والحديث عبد الله بن سليمان الليثي قلت يا رسول الله اني
اسمع منك الحديث لا استطيع ان اؤديه كما اسمع منك يزيد
حرفا او ينقص حرفا فقال اذ لم تحلو احراما ولم تحرموا حلالا واصلتم
المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لو لا هذا ما حدثنا قوله ومطلقا
الح يعني ان بعض اهل الحديث والاصول والفقه منعوا نقل الحديث بالمعنى
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم نقرأ الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فادها
كما سمعها ورد بان المعنى ادى حكمها باللفظ ما بدليل قوله في آخر الحديث

قوله لم يحجز بين الشيئين كذا بالاصول
ونقل الاصناف عند فظم اهـ

فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه والفقه
 اسم للمعنى لا اللفظ **وقيل بالتفصيل** يعني ان بعضهم منع نقل
 حديثه صلى الله عليه وسلم وأجاز نقل غيره كأقوال الصحابة والتابعين
 وبه قال ابن الصلاح والخلاف في غير ما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد
 ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمناه
 لانه يؤدي الى تغيير التصنيف **وأوكما قال من المنقول**
كقوله كما عني الصحب ورد قوله وأوكما قال متبدل أخره قوله
 من المنقول يعني انه يستحب لمن روى بالمعنى ان يقول أوكما قال أو نحو ذلك
 أو شبه ذلك فهذا أمر نقل عن اهل الفن استحبابه لانه ورد استعماله عن جمع
 من الصحابة كابن مسعود وابي الدرداء وانس رضي الله عنهم وهم
 من اعلم الناس بمعاني الكلام **وذا في الشك لديهم معتد**
 ذاك اشارة الى لفظ أوكما قال ولفظ أو نحوه يعني ان تلك الألفاظ
 يستحب استعمال الشيخ أو القارئ لها في لفظه قراها احدهما على الشك فيها
 بأن يقول مثلا أوكما قال واستحسن ذلك هو المنهج الصحيح والمعتد
 وحذف بعض المتن جاف ومنع **وثالث دون تمام** يمنع ان ينقل

يعني ان

يعني ان حذف بعض متن الحديث والاقتضا على بعض وتوفيه خلاف
 حيث لم يكن المحذوف متعلقا بالمذكور متعلقا بخل بالمعنى حذفه عنه
 والامنع اتفاقا لا خلا له بالمقصود والى هذا القيد اشارة بقولنا
 ان ينقل القول الأول جواز ذلك مطلقا والثاني ضعه مطلقا والثالث
 فصل اي يجوز اذا روى مرة أخرى على تمام سواء أتمه راديه أو غيره والا يتم
 لم يجز حجة المجيز مطلقا انه كخبر متقل وحجة المانع ان الضم فائدة تفوت
 بالتردد والجواز مطلقا هو الرابع مثاله حديث ابي داود عن ابي هريرة
 رضي الله تعالى عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال انا نركب البحر ونحمل
 معنا القليل من الماء فان توضأنا عطشنا افنتوضأ بماء البحر فقال صلى الله
 عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته فانه يجوز ان يقال عند ذكر البحر
 هو الطهور ماؤه فقط أو الحل ميتته فقط وما لا يصح انفصاله كالفانية
 والمستثنى كحديث الصبي بن ابي لهب رضي الله عنه وسلم نهى عن بيع التمرة
 حتى ترهى وحديث مسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق
 بالورق الا وزنا بوزن مثلا بمثل سواء بسواء

نقطيع من يصنف للاعتجاج قد آه السلف

قوله ترهى من الذهب والورق

يعني ان حذف بعض الحديث الذي تقدم الكلام فيه محل الخلاف فيه اذا كان منفصلا كما تقدم ولم يكن في تصنيف اما اذا كان تقطيعه من مصنف في الأثر اذا اشتمل على حكمين مستقلين فقد اجازة السلف الصالح وفعلوه كما لك وأحمد والنجاشي والنسائي وأبو داود وغيرهم وروى عن أحمد انه لا ينبغي وقال ابن الصلاح لا يخلو عن كراهية ومن فرائد تقطيعهم للحديث الفرار من الطويل ومالم يمكن تقطيعه لقصر أو ارتباط وقد اشتمل على أكثر من حكم واحد فانهم يهملونه بحسب الاحكام (اللمعان والصحف)

قد خوفوا الاخذ من وعيد في مقرر على النبي شديد ومثله مصنف يعني ان العلماء قد خوفوا من يقر الحديث باللعن والتصنيف من ان يحمل عليه الوعيد في الافتراء اي تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوا مقعده من النار وهذا متواتر خرجه البخاري في كتاب العلم عن الزهري وخرج ايضا على شرطه عن انس رضي الله عنه ليمنعني ان احديثكم حديثا كثير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من تعد على كذبا فليتبوا مقعده من النار خشى انس والزيد من الاكثار في الحديث لانه مظنة الخطأ فنزلا تعد الاكثار منزلة تعد الخطأ ونعمده

الزبير

ونعمده ثم وهذا يدل بفحوى الخطاب على تأنيب من يخشى اللعن والتصنيف قال ابن حجر ومن أكثر منهم فحول على توهمهم من انفسهم بالتبث واحتيج الي ما عنهم فلم يمكنهم الكتمان وقد كفر الجوي بنى متعمدا الكذب عليه الصلاة والسلام وانتصر له ابن المنير بان الوعيد لو كان بمطلق النار لكان كل كذب كذلك وفي صحيح البخاري من يقل على مالم اقل فليتبوا مقعده من النار وهو من ثلاثيات البخاري وهي تزيد كما قال ابن حجر على العشر من

واند فمما بالنعو والاخذ من الذي دعي

يعني ان اللعن والتصنيف يندفعان ويُسلم من معرفتهما بقراءة النعوت والالتصنيف ويعلم اللغة والاخذ للحديث عن الذي دعيه من اهل العلم لا من بطون الكتب فبالاخذ عن اهل العلم يسلم من التصنيف والنعو واللغة من اللعن فقلما يسلم من تصنيف مقلد الصحف ومن تحريف مقلد بصيغة اسم الفاعل فاعل سلم بكسر اللام والصحف بضم الصاد وسكون الحاء المهملة للوزن جمع صحيفه يعني الاخذ للحديث وغيره من بطون الكتب دون الاشياخ لا يسلم من التصنيف والتحريف والفرق بينهما ان التصنيف يكون بتغيير نقط والتحريف يكون بتغيير شكل مثال التصنيف ان يابكر

الصولي امل من صام رمضان واتبعه ستا من شوال فكانما صام الدهركله
فقال شيئا بالشين المعجمة والياء التحتية وذكر بعضهم ان من روى عنه عليه
الصلاة والسلام من بنى سليمان بضم السين عتبة بن البذر بالوحدة والذال
المعجمة وانما هو بالنون والمهمل ومثال التحريف تغيير سليمان بالضم بسليم بالفتح والعكس والله
د القائل : اذا امت العلوم بدون شيخ عدلت عن الصراط المستقيم
: وتلبس الامور عليك حتى تصير اخل من قوما الحكيم

لأنه رأى الحبة السوداء شفاء من كل داء فقرأه الحية السوداء بالمشناة التحتية
فأخذ حبة سوداء فاكلها فقتلته أو اعتمه وفي كتاب المغيث في حكم اللحن في الحديث
وما يستأنس به للترخيص في الحديث ما أخرجه في مسند الفردوسي اذا قرأ
القارئ فأخطأ فيه أو لحن أو كان أعجيا كتبه الملك كما انزل قلت لكن كل ما
في مسند الفردوسي ضعيف والضعيف لا يجمع به في الاحكام ما لم يقرب بمقولة
طريقه وفي كتاب المغيث ان القارئ له ثواب قراءة ته وان أخطأ أو لحن اذا لم يتعمد
افسادا ولم يقصر في التعليم فلا يجوز بل يوزر ثم قال ولا شك ان الحديث له
حكم القرآن فمن لم يتعمد افساد الحديث وعجز في الوقت عن التعليم فان وقع منه
لحن او تصحيف اصله الملائكة ورفقته ومن العجز عن التعليم ان يشغله عن

معاشه

معاشه او معاشي اولاده ومن العجز ان يشق عليه التعليم ونهى القراني في ذوقه
على ان الجرح الذي يشق على المكلف الاحتراز منه يعني عنه فمن شق عليه
تعلم العربية لبلادته او كبر سنه أو غير ذلك رخص له في اللحن وما يشهد للتسهيل
في اللحن ان جماعة من اولياء الله تعالى من اكابر العارفين كانوا يلحنون في الفاتحة
وغيرها في الصلاة فقد تحصل من الأدلة ان اللحن في الحديث فيه رخصة لكن
من اراد قراءة كتب الحديث من لا معرفة له بالعربية وغرضه التبرك بها في خاصة
نفسه او سمعها القوم بقصد التبرك فليقرأ في نسخة صحيحة مقابلة مضبوطة
وما اعتراه من اللحن فيها لا يؤاخذ به أن شاء الله واما أن كان بقصد التصدي
والعلو فلا يحل ولهذا اقال سيدي المهدي الفاسي شراح دلائل الخيرات
ان الأولى للعامة ابتداء قراءة الدلائل من الاسماء ولا يقرؤن فصل فضل الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم لاشتماله على حديث فربما لحنوا فيها وروى
عن أحمد بن حنبل جواز قراءة الحديث باللحن اذا لم يغير المعنى وقال سيدي اللحن
اليوسي أنه وجد سيدي محمد الخرمشي شراح مختصر خليل يقرأ صحيح البخاري
بالجامع الأزهر ويلحن فيه ولذلك امتنع من اجازته له اي الخرمشي

(اصلاح اللحن والخطأ)

هدي الابرار — — —

واللحن والخطأ يصلحان ونجل سنخيرة يتركها

يعني ان اللحن في الاعراب والتخريف في هيئة الكلمة سواء كان بتغيير نطق أو شكل
اذا وقع احدهما في كتاب ففيه خلاف مذهب المحصيلين والاكثر بن يصلح ويقرأ
على الصواب وذلك لازم على تجوز الرواية بالمعنى وقال ابن سيرين وعبد الله
ابن سنخيرة يروى على الخطأ كما وقع وقال غز الدين بن عبد السلام يترك الخطأ
والصواب اما الصواب فلا لأنه لم يسمع من الشيخ واما الخطأ فلا لأنه عليه الصلاة
والسلام لم يقله كذلك ونجل مبتدأ أخره يتركه بالتركيب وحذف القول
وسنخيرة بفتح السين المهملة والموحدة بينهما حاء مبعجة ساكنة
وعبد الله بن سنخيرة ازدي يروي توفي سنة خمس وعشرين ومائتين
واختيران يبقى مع التضييب وجانبنا يدكر ذوالنصوب **ويقرأ الصواب**
يعني ان المختار ان يبقى ذلك الفساد على ما هو عليه في الاصل دون اصلاح مع
التضييب عليه ويكتب الصواب في جانب الكتاب وحاشيته وعلى هذا
القول الاخير فالأفضل ان يقرأ الصواب او لا ثم يقول وقع في الرواية كذا فها هو
من العكس لئلا يقول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل قوله واختير البناء
للفعل أي اختاره ابن الاصلاح ويبقى البناء له أيضا وجانبنا من صوب
على الظرفية

على الظرفية وكذلك يتركه للمفعول وذوالنصوب أي ما هو الصواب
والصواب ثابت فاعل يقرأ والامرفيه للطلب الغير الجازم لجواز العكس وجوبا
وضايف سقط في كتابه فليرسما يعني ان ما سقط في كتاب الشيخ من شيء
يسير لا يختلف المعنى به وهو معروف كزيادة ابن في النسب يجوز ان يكتب فذلك
الكتاب من غير تنبيه على سقوطه وقد سأل البوداد واحد بن حنبل فقال وجدته
في كتابه حجاج عن جريح أيجوز ان اصلحه ابن جريح فقال لا بأس به وخفف مالك
زيادة الواو والالف في الحديث والمعنى واحد قوله فليرسما بالبناء للمفعول
وما من آخر الرواة قد سقط فبعد يعني زده من دون شسطا
يعني انهم يستعملون في الحديث يعني وذلك اذا سقط شيء من متأخر
رواة الحديث مع العلم بان من فوقه أتى به فأنه يزداد في الأصل بعد الأتيان
بلفظة يعني كما فعل الخطيب حين روى عن ابن مهيدي بسنده الى عمرة قالت
يعني عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي الى رأسه فاجله
قال الخطيب كان في كتاب ابن مهيدي عن عمرة قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخ فالحقنا فيه عائشة اذ لم يكن منها به وعلمنا ان الحامل كذلك
رواه وانما سقط من كتاب شيخنا وقلنا فيه يعني عن عائشة لان ابن



مهدى لم يقل لنا ذلك والسطط بالشين المعجمة والتريك بمجازرة الحمد

(اختلاف الفاظ الشيوع)

ان يختلف من سبق لفظا وكفى بلفظ واحد ونسنع ما نفى

يعنى ان روى الحديث عن شيخين فكثر بلفظ مختلف مع اتحاد المعنى جاز عند مجيز الرواية بالمعنى وهو الاكثر ان يرويه عنهم مع تسمية كل بلفظ واحد منهم فقط دون بيان لمن له اللفظ قوله ان يختلف من سبق لفظا اى من سبق من الشيوع في لفظ حديث وسبق البناء للمفصول وكفى بالبناء للمفصول ايضا وجلة فصنع الخ بضم الصاد المهملة جواب انا اى ما نفاه احد

ورجواب بيانه مع قال كذا مع قال فع المقالا

يعنى ان الراجح في الاكتفاء بلفظ واحد من الشيوع عن غيره بيان من له اللفظ خروجاً من الخلاف في الرواية بالمعنى ثم هو حينئذ مخير بين أن يفرد ضمير القائل فيخصه بمن له اللفظ بأن يقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ له قال وبين أن يأتي بضمير لهما كأن يقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ له قال وكذلك يقول في البيان أخبرنا مالك وسفيان واللفظ للاول والثاني أو قال مالك كذا أو قال سفيان كذا الى غير ذلك مما يبين . . .

وما يجرى

وما يجرى بالبعض من لفظ الكل جواز له لناقل المعنى نقل

يعنى انه يجوز عند مجيز رواية الحديث بالمعنى ان يأتي روى الحديث ببعض لفظ احد الشيخين وبعض لفظ الاخر ولم يبين لفظا احدهما من لفظ الاخر سواء قال وتعارى في اللفظ او والمعنى واحد ام لا لكن البيان اولى وعيب البخارى وغيره بترك ذلك البيان (الزيادة في النسب وغيره)

يزيد في النسب من قد فصلا بان يعنى هو والذ شا كلا

يعنى ان من سمع حديثا اقتصر بعض رواته على بعض نسب شيخ من سنده واد السامع ان يتم النسب فلا يتم الا اذا فصل التمه بما يبين انها زيادة على الشيخ المقصر على البعض كلفظة ان المشددة كأن تقول تقول حدثنا فلان أن فلانا ابن فلان حدثه ولا نقل حدثنا فلان قال حدثنا فلان ابن فلان وكلفظة هو ابن فلان الفلاني وكان تقول حدثني فلان يعنى ابن فلان وكذلك الفصل بكل ما شاكل اى شابه ذلك مما يبين ان ذلك زيادة على الشيخ كلفظة اى التفسيرية قوله يعنى هو مطوفان على ان يعاطف محذوف وان يتم نسباً في اول جزء فقط فجوزنا وأسهل يعنى ان روى اذا اتم نسب شيخه في اول جزء أو كتابا واقتصر في بقية الجزء

او الكتاب على اسم الشيخ دون تمام نسبه يجوز لمن سمع من الراوي ان يفرد ما بعد
الحديث مع اتمام نسب شيخه دون فصل بأن أو يعني اوهو أو أي عند الأكثر
وقيل لا يسميه الا مع الفصل بواحد مما ذكره من الراوي مبنيا للفاعل فاعله ضمير الراوي
الدال عليه السياق ونسباً مفعوله وجوز أن يترك بالتون الخفيفة واسجل
من الراوي أي أطلق الجواز لا يقيد به الفصل **وان يسبق لبعض متني وذكر**

لفظ الحديث فتمامه ان يحظر (وقيل بالجواز للذي عرف)

يعني ان الراوي اذا ساق بعض متني وحذف بقيته وذكر لفظ الحديث مشيراً به
الى تلك البقية وأشار إليها بقوله وذكر الحديث أي بقوله وذكره ولم يتقدم
في كل تمام الحديث لا يجوز لمن سمعه كذلك أن يذكر بقيته بل يقتص على ما سمع
منه الا مع البيان كما يأتي في قوله والمخلص الخ وقال الاسماعيلي يجوز لمن عرفه ان يسميه
والبيان اولى ويسبق وذكر مبنيا للفاعل الذي هو ضمير الراوي واللام في قوله
لبعض زائدة ومعنى ان يحظر المشالة امتنع **والمخلص اقتصاص ذلك الطرف**

وبعد لفظة الحديث يجب تمامه كذا اذا منتخب

يعني ان اقتصاص ذلك الطرف الذي اقتصر عليه الشيخ هو المخلص بفتح الميم
واللام أي المخلص والسلاطة بناء على المنع من اتمامه ثم بعد ما يقول ان لفظ الحديث
بذكر تمامه

بذكر تمامه بأن يقول تمامه كذا وكذا فهذا الصنيع هو المنتخب والمختار
اراد تمامه بخلاف تميمه دون بيان فانه ارجح واقفاه التبع ويجلي في القول
ابدال الرسول بالنبي والعكس

وابدال الرسول بالنبي أو عكس في المنهج السني

يعني أنه يجوز ابدال الرسول الواقع في الرواية بلفظ النبي بالعكس وأن كان الأفضل
اتباع اللفظ وأنما جاز لأنه لا يختلف به المعنى خلافاً لابن الصلاح القائل الظاهر
انه لا يجوز وأن جازت الرواية بالمعنى لأن شرطه ان لا يختلف المعنى وهو هنا
مختلف قال ابن حجر في الفتح وفيه نظر لأن الذات المنجبر عنها في الرواية واحدة
فبأي وصف يعينها علم المقصود ولو تبانت معاني الصفات كابدال اسم
بكنية والعكس فلا فرق بين قول الراوي مثلاً عن أبي عبد الله البخاري
وعن محمد بن اسماعيل البخاري انتهى

وما روى ابن عازب لا يطعن لأن ذلك في الدعاء السنن

يعني أنه لا يقدح في جواز الابدال المذكور ما رواه البراء بن عازب رضي الله
تعالى عنه في حديث الدعاء عند النوم حيث قال وبسواك الذي أرسلت
فقال عليه الصلاة والسلام لا وبنيك الذي أرسلت لأن عدم التغير في اللفظ

الله عاء والاذا كان هو السنن بالتحريك اى الطريق لانها توقيفية في تعيين
اللفظ وتقدير الثواب وربما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره ولو اذ في الظاهر
قال ابن حجر ولعله اراد الى به هذا اللفظ فرأى ان يقف عنده اذ كره
احتران من ارسل بغير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة فلعله اراد تخليص
الكلام من اللبس اهو يطعن بفتح العين وضها من طعن بالحسي كالمرح
وبفتح فقط اذا كان معنويا والماضي فيهما مفتوح (فصل)

وان يجيء عن كل راو بعضه **فليس في خلط الجميع تقضى بالبيان**
يعني ان الراوى اذا لم يسمع جميع الحديث من شيخ واحد بل سمع قطعة من الحديث
من شيخ وقطعة اخرى من شيخ آخر او سمعه من اكثر من شيخين كذلك
فانه يجوز ان يخلط الحديث فيرويه عنهما او عنهم مع البيان الاجمالي بان يبين
ان عن كل شيخ بعض الحديث دون التفصيل فان بين ما سمعه من شيخ وما سمعه
من الآخر حديث الا فاك في الصحيح حيث قال وكل حديث طائفة من حديثها
ودخل حديث بعضهم في حديث بعض وانا اوعى لحديث بعضهم

وجمع بعضه ببعض لكل طرح به متعلق بيحيى يعني انه اذا كان
راو من جمع عنهم الحديث ضعيفا او جليل طرح كل الحديث والفاء لاحتمال كون كل قطعة من ذلك الضعيف

وحذف

وحذف واحد من الرجال في خلطه لمنع بكل حال

حذف مفعول امنع المحلى بنون التوكيد الخفيفة يعني انه لا يجوز حذف
واحد من الرجال الذين خلط حديثهم سواء كان الرواة ثقات او فيه ضعف
لانك اذا حذفته وأنت بجميع الحديث فقد زدت على بقية الرواة
ما ليس عندهم وان حذفته بعض الحديث لم يعلم ان ما حذفته هو رواية من حذفته

اسمه **(آداب المحدث)** اخلص تطيب وتوضا واقتل

هذا شروع في آداب من تصدى لاسماع الحديث والافادة فيه واقل ما فيها
ان تكون مندوبة شرعا منها اخلاص النية وذلك واجب في كل من اراد
تعليمه وتعليمه بان لا تطلب به عوضا دينيا ولا رياسة قال صلى الله
عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما يعينك على الاخلاص تدبر قوله
صلى الله عليه وسلم من اراد علما ولم يزد زهدا لم يزد من الله
الا بعد او قوله صلى الله عليه وسلم ان من اسد الناس عدا ابائهم القباة
عالم لم ينفعه الله بعلمه او كما قال وكذلك من آدابه استعمال الطيب
كما كان مالك يفعل كان يتبخر بالعود الهندي حتى ينقضي المجلس تظلم

لحديثه صلى الله عليه وسلم

هدى الابرار - اء -



ولوان اهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لفظاً
 اي عظمهم ومن آداب الوضوء والصلاء وغير ذلك من منى الهيئته
 كإزالة ما يؤخذ للفطرة وتنظيف الثياب وتحسينها واستحب عمر رضي الله
 عنه البياض للقارئ وسواء قلنا من تحسين الهيئته العالم والمتعلم في الحديث
 أو غيره من العلوم الشرعية لقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بينما انجز جلوتي
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب
 شديد سواد الشعر لا يرى عليه اثر السفر احسن الناس وجهها واحمى
 ريحا كان ثيابه لا يسها دنس قال ابن حجر الهيتمي فيه ندب تحسين الهيئة
 للعلم لأن جبريل معلم بليل يعلمكم دينكم ومتعلم يتقاه وحاله اه و ذكر
 بعض شراح مختصر خليل عند قوله أو استباحة ما ندبت له ندب الوضوء
 لكل متعلم ومعلم وعند الدعاء والدخول على من له سلطنة ولو غير خليفة
 واز جبريل رفع صوتاً **أجمل** يعني أنه يجب بخر من رفع صوته
 على الحديث والقرآن امر اجمع ورف ونهيا عن منكر محرمة رفع الصوت عليها
 لأن حرمة صينا كرمته حيا وقد نهى الله تعالى عن ذلك في حياته فقال
 لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي الآية وبحرمة رفع الصوت على الحديث
 قال مالك وغيره فمن عبر بالكراهة فمراد التحريم

حديثه

بحديثه أو حديث عنه يطربني ... هذا اذا غاب أو هذا اذا حضر
 ويكره رفع الصوت في المواضع المغطاة كالمساجد لغير عذر شرعي كالوعظ
 والخطبة لقوله صلى الله عليه وسلم جنبوا ما جددكم صبيانكم ومجانينكم
 وشراكم وبسيعكم وخصوصاً ما تكلم ورفع اصواتكم واقامة حدودكم ورسلسنكم
 واتخذوا على ابوابها المطاهر وجررها في الجمع اي بخروجها خروجه الطبراني
 وابن ماجه ويكره رفع الصوت في مجالس العلم وبحفرة العالم لأن العلماء ورثة
 الانبياء قوله أو جهل بكسر الهاء يعني ان من الأدب أن تزجر وتنهى من امر من
 من اهل المجالس عن الانصات للحديث لأن الاعراض عنه حرام قال تعالى واذقوا
 الآية على ارجح ثلاث تأويلات وقيل المراد الخطبة وقيل قراءة الامام والحديث
 والقرآن كل من عند الله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى

واعل مع الوقار والطرق وعن المطالبين تتبع

يعني انه ينبغي لقارئ الحديث الجلوس بموضع عال تعظيماً للحديث واقتداء
 بهل السلف الصالح ذكره الشامي في سيرته من خصائص الحديث وذكر
 السيوطي في الخصائص ان كتب الحديث لا توضع الا بموضع عال كالمصاحف
 ويكون ذلك العلوم مسكينة ووقار لا يكثر الحركة والالتفات ولا يكثر الضحك

وكذلك ينبغي لمن حضر لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا تكلم اطلق جلساؤه
 كما نأ على رؤوسهم الطير ولا ينبغي التحديث في الطريق ولا في حال القيام وكذلك
 يريد اخذه ولذلك تجاوز مالك مجلس سلمة بن دينار حين لم يجد
 موضعا يجلس فيه لكثرة الناس وامر مالك بسبحن القاضى جرير بن عبد الحميد
 لما سأل وهو قائم وكون مالك يكره عنده ذكره العلم والسؤال عن الحديث
 في الطريق أو في حال القيام لا يعارض بما في صحيح البخاري على شرطه من انه
 صلى الله عليه وسلم أفتى وهو واقف بمنى في حجة الوداع يقول انقلوا راجع
 قال القسطلاني لأن الوقوف بمنى لا يعد وقفا بالطرقا لأنه موقف سنة
 وعبادة وذكر وقت حاجة إلى التعليم خوف فوات اما بالزمان او المكان
 اهـ مع انه أفتى على ناقته فهي بمنزلة الكرسي فليس فيه غضاضة للعلم وينبغي
 للعلم حديثا وغيره تعليم الطالبين فلا يخفى احد عن أحد لكن ينبغي تقديم
 أهل الفضل من ذوي العقل والفهم والمعرفة والدين والشرف والسن في مجالس
 العلم والصلاة ومشاهدة الذكر ومعاركة قتال الكفار فيكون الناس في كل الامور
 على مراتبهم لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم وليت فيكم اولوا الاصلاح
 والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقول عائشة رضي الله تعالى
 عنها

عنها أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنزل الناس منازلهم (سنية)
 ينبغي كما في العهد الحمدي ككتب الحديث ورسالة الى الافاق الخالية منها
 اهـ قال الثوري ما كان في الناس أفضل من طلبه الحديث ونشر العلم عند الحاجة لازم والمستغنى
 من ذلك أشتم **وكن لدع التعليم والتذكير في الموضع الخالي من التجديد**
 يعني انه ينبغي وبما وجب أن يكون العلم للناس حديثا وغيره وكذا
 المذكور بتشديد الكاف الى الواضع الذي يقرأ كتب الوعظ الى الزجر في الدنيا
 والتحريض على الاقبال على الآخرة بموضع سالم من التجديد لا يمنع فيه احد
 يريد الاخذ عنه كالمسجد ويكون بموضع مشتهر من المسجد كصدده
 لان العلم لا يهلك الا اذا كان سرا

والزم للأدراة ما تأسل عن كشف ما التحقيق فيه تجهل

يعني انه يجب على العالم اذا سئل عن بيان ما تجهل حقيقة ان يقول لا أدري
 ولا أقص عليه في ذلك بل ذلك دليل على الورع ووفور العلم قال علي كرم الله وجهه
 ما بردها على كبدى اذا سلطت عما لا أعلم ان أقول لا أعلم وقال بعضهم
 ومن كان يهوى ان يرى مقصدا ويكره لا أدري أصيب مقاتله
 وفي مقدمة التمهيد لابن عبد البر سئل مالك عن ثمان وأربعين فقال

ففي اثنين وثلاثين لادري وقال المحلى انه قال لادري في ستة وثلاثين
 من اربعين وقال ابو حنيفة في ثمان لادري ما الدهر وحمل اطفال المشركين
 ووقت الختاء واذا بال الخنثى من الفرجين والملائكة افضل ام الانبياء ومتى يصير
 الكلب معلما وسؤل الحمار ومتى يطيب لحم الجلالة وكان احمد بن حنبل كثيرا
 ما يقول لادري وقال الشافعي في المنفعة لادري اكان فيها طلاق ام ميراث ^{سنة} او
 او نفقة تجب او شهادة الزم نعل امر من لزم كعلم واللام في اللادري
 زائدة وتسال مبنى للفعول والتحقيق مفعول اجمل مقد م

اي عموم النكاح
 او نكاح

وجنب العموم ما تشابهها غرائب الحديث بعض عابها

العموم مفعول اول وهو جمع عام وما في قوله ما تشابهها مفعول ثان يعني انه
 ينبغي للمحدث ان لا يحدث العموم بالاحاديث المتشابهة لانهم يخشون عليهم
 الاخذ بظاهرها قال صلى الله عليه وسلم حدثوا الناس بما يعرفون اي يفهمون
 معناه وفي رواية زيادة ودعوا ما ينكرون اي يشبهه عليهم فهمه قال ابن
 مسعود رضي الله تعالى عنه ما انت محدث قوم احديثا لا تبلغه عقولهم
 الا كان لبعضهم فتنة قوله غرائب يعني ان بعضهم كره الحديث بالاحاديث
 الغريبة التي اقرب بها او واحد ما لم تصح قال احمد بن حنبل لا تكتبوا الغرائب فانها منكر وعابها

عن الضعفاء

(١٦٦)
 في شرح الفقه السبيل
 في شرح الفقه السبيل
 في شرح الفقه السبيل

عن الضعفاء والعلم لا يجي لغير الله كما روي عن مقرر الاواه

يعني ان العلم لا بد له من ان يصحبه عمل كما قال الغزالي قرأنا لغير الله فالت ان
 تكون الا لله وقال مقرر بن راشد طلبنا الحديث وما لنا فيه نية ثم رزقنا
 الله النية واقل ما يحصل من العلم معرفة المعصية فاذا وقع فيها استغفروا ب
 ولولا العلم لما استغفروا لا تاب والقادم على معصية جاهلا يا ثم من جهة
 التلبس فقط ومن جهة الاقدام قبل ان يعلم حكم الله تعالى فيها والعالم يا ثم
 من جهة التلبس فقط وقصة الغزالي هي ان اياه مات عنه وعن اخيه احمد
 وترك لهما صوفيا عند شيخ من المتصوفة فلما انفردا دخلها المدرسة ليعيشا
 اذا كانا من طلبة العلم فلما اخرج وبلغ ما بلغ قال تلك القولة والاواه قيل كثير
 الدعاء وقيل موقن وقيل فقيه وقيل كثير الذكر لله وقيل كثير التأوه من خوف الله

وينبغي الاسالك ان ما عرفنا وعدم الضبط بسن عرفنا

ما زائدة وخرفا رجل كثر وكرم واسم الفاعل ككتف فسد عقله وعدم متبدا
 خبره جملة عرف بالبناء والمفعول يعني انه ينبغي بل يجب على من خرف بحيث
 يخاف عليه التخليط وان يدخل في حديثه ما ليس منه ان يمسك عن التحديث
 والمعروف عندهم عدم تحديد الخرف بسن معروف خلافا لمن حد ه

بالتمانين قال والذي ذكر تلاوة القرآن اولى بأبناء الثمانين وقد حدث
من الصحابة بعد الثمانين انس بن مالك وعبد الله بن ابي اوفى وبعد المائة
حكيم بن حزام وحدث الامام مالك بعد الثمانين وقال انما يخرف الكذابين
قال العراقي في البغوي والتهذيب **وترك الحديث وتعم افضل** **منه انه لم يأذن المفضل**
يعني انه ينبغي ان لا يحدث من يعلم ان في البلد افضل منه اى ارجح لكونه اعلى
منه سند الى غير ذلك من المزحات ولوطلب منه التحديث بل يدل الطالب على من
هو احق منه بذلك لانه من النصيحة في العلم قال يحيى بن معين الذي يحدث
ببلده وفيها اولى بالتحديث منه احمق وقال اذا حدثت في بلدة فيها
مثل **او مهران** يجب للحديث ان تحلق ومحل النهي اذ لم يأذن المفضل بفتح الضاد
المجوعة للفضول والافلا باسى مرع بالاذن اوفهم من حاله لقول عائشة رضي
الله تعالى عنها الا قرأت من الانصار تتبعي بها اثر الدم قال ابن حجر اخذته تفسير كلام العالم
بجفرت اذ كان يعجبه **واليقوم قارئ لاحد** **وان يقيم فمذنب ومعتدى**
يعني ان قارئ حديثه صلى الله عليه وسلم لا يجوز له ان يقوم لاحد حال حديثه
واذا فعل كتب عليه خطيئة كما روى عن بعضهم كابى زيد المروزي والذي
يدل عليه كلام المدخل ان القيام مكره كراهة شديدة

ويحذر

ويحذر التخصيص في الاقبال **والسر الحديث بالاخلاق**

اللام في قوله ويحذر لام الامر وفاعله خير الحديث والسر معطوف على
التخصيص يعني ان اهل الفن حذروا الحديث من ان يخصوا باقباله وكلامه
بعض اهل المجلس دون بعض بل السنة الاقبال على جميعهم وحذروه ايضا
من سر الحديث الخلل بان يمنع السامع من ادراك بعضه بل يستحب له ان يترك
الحديث قالت عائشة رضي الله عنها لم يكن صلى الله عليه وسلم يسر الحديث
كسر دكم ولكنه يتكلم بكلام بين فصل يخفاه من جلس اليه وقالت ايضا
كان يحدث حديثا لوعده العاد لأخصاه اى اخصى عدد كلماته او عدد حرفه
ويستحب له ايضا ان يقرأه بصوت حسن

واحمد وصل ثم استهل **في بدء مجلس وختم تمثل**

يعني ان قارئ الحديث اذا اراد امتثال سنة السلف وفعل ما هو مستحب يبدأ
كل مجلس بالحديث بكل واحد من الحمد والصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم
والاستهال اى الاجتهاد في الدعاء بما يليق ويكون الدعاء ثلاث مرات وكل
ذلك بعد البسملة لانها مقدمة وكذلك استحب البداءة بتلك الابواب
لكل مصنف ومدرس ودارس وخطيب وخطيب وسائل ومفت ومترجم

هذا الايراد - cc -

ومزوج وبين يدي سائر الامور المهمة قال ابن الصلاح ومن ابغ ما يفتح
 به مجلس الحديث الحمد لله رب العالمين اكل الحمد الحمد لله على كل حال والصلاة
 والسلام الايمان على سيد المرسلين كلما ذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكره
 الغافلون اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين
 نهاية ما ينبغي ان يسأله السائلون وكان علماء الجزائر كسيد سيدي سعيد
 قدوة يحتمون بمجلس الحديث بما نفعهم صل افضل صلواتك على أشرف
 مخلوقاتك سيدنا محمد وعلى آله وسلم عدد معلوماتك ومداد كلماتك
 كلما ذكره وذكره الذاكرون وغفل عن ذكره وذكره الغافلون ثلاثا انتهى
 ووجد بخط سيدى حسين بن محمد بن على بن شرجيل ما نفعه بسم الله
 الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الحمد لله حمد كثيرا طيبا
 مبارك فيه كما يحب ربنا ويرضى اللهم صل على سيدنا محمد كما صليت على سيدنا محمد
 ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا
 ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد كلما ذكره الذاكرون
 وكلما غفل عن ذكره الغافلون وصلى الله على سائر الانبياء والمرسلين
 وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأله السائلون اللهم اني
 اسألك

اسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونسألك
 الجنة وما قرب اليها من قول وعمل ونستعذب بك من الشكر كله عاجله
 وآجله ما علمنا منه وما لم نعلم وأنت المستعان وعليك التكلان سبحانك
 اللهم ومحمدك واسألك ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك اللهم
 اقم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك
 ما تدخلنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا اللهم
 متعنا بأسماعنا وابصارنا وقوتنا ما احييتنا واجعل لك الوارث منا واجعل
 ثارا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل
 الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا بدنا نوبنا من لا يرحمنا يا ارحم
 قال في الاجوبة الناصرية ان الداعي بهذا الدعاء يقف او لا عند قوله وعليك
 التكلان ويقرأ فاذا فرغ من مجلس الحديث ابتداء الدعاء من أوله مرة
 اخرى ويستمر الى ارحم الراحمين والتكلان بضم التاء قاله النوري وظاهر القاموس
 الفتح لكن النص مقدم على الظاهر **تجوز الالقاب كمثل الاعور**
 يعني انه يجوز ذكر اللقب حيث اشتهر صاحبه به بقصد التوفيق لا العيب
 والاستخفاف كعورنا الاعور وسليمان الاعشى وعبد الرحمن الأعرج وعلم الاول منصور

الأشمل وانهم للام دون كره فاحذر يعني انه يجوز ان ينسب الى امه من عرف بها كابن محينه وابن ام مكتوم وقال صلى الله عليه وسلم ان بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن ام مكتوم وسمى بذلك لانتقام نور بصره ما لم يكن الملقب بالأم بكرة النخاليها كما في اسماعيل بن ابراهيم المعروف بابن عليه وهي امه وقيل ام امه وهي بضم العين الهمزة وفتح اللام والياء المشددة البصري عن اسد خراعة كوفي الأصل توفي ببغداد عام اربعة وتسعين ومائة روى ان يحيى بن معين قال اسماعيل بن عليه فقال له أحمد بن حنبل بلغني انه يكره النسبة الى امه فقال قبلنا منك يا معلم الخير وكذا لا يلقب شخص بلقب يكرهه كالمسيب أهل العراق فيقولون يااه قال سيبوني سيبهم الله واهل الحجاز يكسرونها وقد كان عبد الله ابن ذكوان وهو اول من تسمى أمير المؤمنين في الحديث يغضب من يلقيه ابا الزناد لما فيه من معنى ملازم النار لكنه اشتهر به لجودة فركانه نار مودة

وروح القلب بذكر الطرف **فأن ذلك صنع السلف**

يعني انه يندب كما هو شأن السلف الصالح من الصحابة وغيرهم ترويح القلب بذكر الطرف من الحكايات والنوادر وانشاد الشعر لقول علي كرم الله

وجهه رزحوا القلوب وابتنغوا طرق الحكايات وقول الشاعر افد طبعك المكدر وبالجداحة يحجم وعطله بشئ من المنزع ولكن اذا اعطيته المنزع فليكن بمقدار ما يعطى الطعام من الملح والطرفة يضم فكوت الاسم من الطرفين وهو في الأصل الحديث من المال وكذا يندب المنزع لما ذكره المصلحة كنطيب نفس المخاطب ومروسته كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم وقال النووي المزاج المنهجي عنه ما فيه فراط وبرد ام عليه فانه يورث الضحك وقسوة القلب ويشغل عن ذكر الله تعالى ويؤول غالباً الى الايذاء ويورث الاحتقاد ويستط المهابة والوقار **(اداب طالب الحديث)** تعبر هذه لاداب في طالب كل علم غير الحديث الا لا يمكن جريانه كقوله وقد من عرفات الاصطلاح **لله اخلص في العلم تظفر** **نبيل خلد في المقام الاكبر** يعني يجتهد على طالب كل علم يستغنى به وجه الله تعالى ان يخلص النية وهل الفلك ترك حب المدح على العمل او افراد المعبر بالعبادة او سريين العبد وربه لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده اقوال قال صلى الله تعالى عليه وسلم من تعلم علماً ما يتبغى به وجه الله تعالى لا يصيب به غرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة ومن اخلص فان بالخلاوة في المقام

الأكبر الذي قال الله فيه وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وطعا كبيرا وهو الجنة
فطالب لغيره علما مكر به وعرف جنة الله حفظ
طالب مبتدأ أو علما مفعول به وجملة مكر بالبناء للمفعول خبر و به يتعلق
به والمكر الخديعة أي خدعه الشيطان دغره وعرف بالفتح الرائحة من صوب مفعول
ثان لحظر البناء للمفعول أي منع يعني أنه لا يجد ربح الجنة يوم القيامة كما تقدم
وربحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام روى عن حماد بن سلمة من طلب العلم
لغير الله مكر به والناس في طلب العلم ثلاثة أقسام كما للغزالي شحى طلبه لوجه الله
تعالى والدار الآخرة فهو من الفائزين وآخر طلب به العز والشرف والمال وهو مع
ذلك مستشعر خمسة مقصده فهذا إن تاب وتدارك ما فرط فيه التحق بالفائز
فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له وإن مات قبل التوبة خيف عليه سوء الخاتمة
والثالث من أراد به المال والشرع مع اعتقاده أنه عند الله تعالى يمكنه الاتساع بسمة
العلماء في النزي والمنطق فهذا من الزلل لكن الجاهل عن التوبة باعتقاده أنه على الحق
والعلم لا ينال دون نصب وطول صحبة وذل الطلب
يعني أن العلم لا يدرك دون تعب لقوله تعالى لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا
فلا يناله من أراد به براحة الجسد وكذا لا ينال إلا بطول صحبة الأشياء فقد
قال صلى الله

قال صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم أحرم على ما ينفعك واستعن بالله
ولا تعجز وليجد الطالب في طلبه وقد لازم الامام مالك بن هرم بضعة عشرة
من الصبح إلى الزوال حتى قال الحافظ الخطيب البغدادي أن الحديث لا يعلق إلا
بمن قصر نفسه عليه ولم يضم غيره من القنوت إليه وقال الشافعي أثره لا تجمع
بين الفقه والحديث هيئات (تنبيه) أمر البخاري من لم يمكنه تعلم الحديث
أن يشتغل بالفقه وقال له هو ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه دون ثواب
المحدث في الآخرة ولا عزه بأقل من عز المحدث وكذا لا ينال العلم دون ذل الطلب
لقول الشافعي من طلبه بذلة نفس وضيق العيش أفلم يفهمه أن من طلبه
بضد ذلك لا يفلح وقال الشاعر
ومن لم يذق ذل التعلم ساعة
تجرع كأس الجهل طول حياته
ودون الانصات فالاستماع **فالحفظ فالنهم مع اجتماع**
يعني أن العلم لا ينال دون الانصات أي السكوت لأن الكلام هو من العوائق ودون
الاستماع للعالم فمن سكت ولم يستمع لا يحصل على طائل ولا ينال دون الحفظ فقد
قالوا الأخير في علم لا يقطع به الوادي ولا يعبر به الناري وقال الشافعي
علمي أينما سمعت ينفعني صدري وعاءه لا هو في صدري

ان كنت فالبيت كان العلم فيه مسمى أو كنت في السوق كان العلم في السوق
 فان تغذر الحفظ في الصدر فالكتب تحفظه قال
 فالعلم ان لم يكن في الصدر اجمع ففي القراطيس صفراء وكبراه
 ولا ينال دون فهم ما حفظ والا كان كمثل الحمار يحمل اسفارا فقد حصل له
 الكد والتعب دون انتفاع بها قوله مع اجتماع اى لابد من اجتماع الفهم
 والحفظ ثم **تعليل والاستدلال** **فعل والنشر للأهال**
 ولا ينال أيضا دون معرفة أدلته التي منها العلة وهذا على جهة الكمال فان
 معرفة الأدلة زيادة النشاط وامكان التخرج والاستنباط وسواء في ذلك
 الأدلة الإجمالية والتفصيلية ولا ينال الا بالعمل بمقتضاه لأن العمل هو
 الثمرة والعلة الغائية التي لولاها ما تعلم العلم ولا ينال دون نشره وتعليمه
 لمن فيه اهلية العلم وقابليته مع أنه يزعم انه ان يعمل به فمن الناس من لا يعلم
 احدا حتى يغلب على ظنه انه يعمل به ومنهم من يكتب في ستر الحال تحسينا للظن
 بعباد الله واما من يحقق مقاصده بالعلم فاسدة فيحرم بالاتفاق
 تعليمه ومعلمه كبائع سيف من قاطع الطريق قال الشيخ زروق في تأسيس
 القواعد ومتى تقدم رتبة عن محلها حرم الوصول لحقيقة العلم من اجلها
والمراد

والمصّر لازم متقنيه تسعده تسعده مضارع تسعد كخرج أي من آداب
 طالب الحديث وغيره من العلوم ان يلزم متقني مفرده أي محقيقه يعجز فضيلة
 ملازمة خلق الذكر والعلم وفضيلة التحقيق فان تساوا فذو النسب أولى **والشرف**
وارحل اذا حصلت علم البلد أي ومن آدابه الارتحال في طلبه بعد
 تحصيله علم البلد بحيث لا يترك شيئا الا كتبه عنده لقوله ضيع ورقة
 ولا تضيع شيئا وقد حضى الله تعالى على الرحلة لطلب العلم بقوله فلو لا ان
 من كل فرقة منهم طائفة الآية يعني يعلمون قومهم اذا رجعوا اليهم من الرحلة
 وأخذ من الآية ان فرض الكفاية على بعض منهم لا على الجميع وقد ركب مدسى
 البحر والبر ليتعلم من الخضر على نبينا وعليهما الصلاة والسلام وأخذ منه الترتيب
 في تحمل المشقة لطلب العلم وقال البخاري ورحل جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 مسيرة شهر الى عبد الله بن انيس في حديث واحد وهو يحشر الله الناس يوم
 القيامة عراة الحديث ورحل ابو ايوب الى عقبة بن عامر الجرمي في حديث النجوى
 أي استر على المسلم قال الحافظ ابن حجر ورواهم ابن بطال فزع عن الحديث الذي رحل
 فيه جابر الى عبد الله بن انيس هو حديث السمر

وما سمعت من حديث فاعل به كما روى عن ابن حنبل

(به تكون حافظا) يعني انه ينبغي لطالب الحديث ان يعمل بكل حديث سمعه
 في فضائل الأعمال فقد روى عن أحمد بن حنبل انه قال ما كتبت حديثا الا وقد
 عملت به حتى مررت في الحديث انه صلى الله عليه وسلم احبتم واعطى اباطية
 دينار فاعطيت الحاجم دينار والعمل بالحديث وغيره من العلوم يعين على
 حفظها قال وكيع اذا اردت ان تحفظ الحديث فاعمل به **(بجمل الشيخ بجمل الأمير المقلد)**
 اي ينبغي لطالب العلم من حديث أو غيره ان يعمل بجملة الشيخ كجمل الأمير في النخبة
 والعلوفان والوالد والشيخ والسلطان واجب تعظيمهم فقد روى عن مغيرة
 كنا نهاب ابراهيم كمانها بالأمير فقد راجع لجلال الشيخ ينتفع الطالب وقال بعضهم في الامام مالك
 يأبى الكلام فلا يراجع هيبه والسائلون فوالكس الذقان
 أدب الملوك وعز سلطان التقى فهو المهاب وليس ذا سلطان
واحد من التطويل خور الضجر واحد من الحياء والتكبر

يعني ليجد الطالب في التطويل على الشيخ بأن يقرأ كثيرا للتلاخيص ويحصل
 له الملل وذلك يغير الافهام ويفسد الاخلاق ابن الصلاح يحث على فاعل
 ذلك ان يحرم الاستغفار قال العراقي وقد جربت ذلك وليجد ايضا ان يمنع
 الحياء والتكبر من التعلم فانه الحياء اذا كان ليس بشرع اذ الحياء شرعي لا ليرك
 مولانا

حيث نهاك ولا يفتقد حيث امرك وعنى مجاهد لا ينال العلم مستحي ولا متكبر
والأدب التحليق في المجالس للذكر والعلم لكل جالس
 اي يستحب لأهل مجالس العلم والذكر ان يكونوا حلقة بفتح المهملة وسكون اللام
 جمعه حلق بالتحريك وفتح اللام في المفرد اذ رثاله في فتح الباري وهو لغة كل
 شيء مستدير خالي الوسط اخذ استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم
 من حديث الثلاثة الذين جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم فرأى أحدهم فرجة في الحلقة
 فجلس فيها الخ **وكف من يؤذ عن الخطي وعدم الأذى لسد فطري**
 يعني ان الأدب كف الرجل عن تخطي رقاب أهل المجالس وخصوصا مجالس العلم اذا
 كان ذلك يؤذيهم واذا كان لسد فرجة وهو لا يؤذيهم فذلك يعطى الجواز ويؤذ به
وقد من عرفان الاصطلاح لأهل نيل الفوز والنجاح
 يعني انه ينبغي لطالب الحديث ان يقدم قراءة كتاب من كتب علم الحديث ليعرف
 اصطلاحاتهم ومقاصدهم اذ بمعرفته يحصل له النجاح الذي هو الفوز في
 الحديث قال ابن عبد البر في مقدمة كتابه الاستيعاب واقل ما في معرفة الصحابة
 معرفة الرسل من المسند وهو علم جسيم لا يعذر احد ينسب الى علم الحديث بجهله
واحفظ وقلل ذاكرتك كثر وتستفيد ما لم يكن قبل دري

العلم والافتقار الى العلم
 في قوله لا ينال العلم مستحي ولا متكبر

يعني انه ينبغي لطالب العلم أي علم ان يشتغل بالحفظ وليكن ذلك على التدرج قليلا قليلا وقد كان الثوري يأخذ أربعة أحاديث كراهة أن تكثر فتفك وقال الزهري من طلب العلم جملة فاته جملة وانما يدرك العلم حديثا وحديثين وما يعين على حفظ العلم وزيادته المذاكرة كما روى عن علي رضي الله تعالى عنه وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه تذاكر والحديث فان حياته مذاكرته وقال الخليل بن احمد ذاك بعلمك تذكر ما عندك وتنفيد ما ليس عندك ومثله عن عبد الله بن المعتز قوله دري من الدراية وهو مبني للمفعول **ويكره التأليف من مقصر** يعني انه يكره عندهم ان يؤلف من هو قاصر عن درجة التأليف قال علي بن المديني اذا رأيت المحدث او عالم الكتب الحديث يجمع حديث الفصل وحديث من كذب فاكتبه على قفاه لا يفتح أخرى أن يؤلف في الفن من لم يتبحر فيه فقد جاء في المثل على طريق الذم الذي لا يحسن الفقه قد صنف فيه وكذا يكره تدريس من لم يتبحر الا اذا كان ملازما لا ادري فيما لم يعلم انه قد يجمل الحق ويجمل جهله به وهذا هو الداء الفضال وقد كثر تدريس الجاهلين وتأليفهم لاسيما في هذه البلاد **كذلك ابراز سوى المحرر** ابراز مصدر ابرز مضاف الى فاعله

والحرف بكسر الراء المشددة ومفعول المصدر محذوف يعني انه يكره لمن ألف كتابا لم يهذب به ان يخرج الى الناس والتهذيب يكون بتصحيحه والتال فيه وتنقيته من الخطأ فالم محرر لا يجوز الاعتماد عليه ولا الفتوى بما فيه وقد بقيت تبصرة النخعي في الفقه مدة متطاولة لا يفتي بما فيها لأن مؤلفها مات قبل تحريرها ثم ساهل الناس فيها بعد ذلك **اختلاط الثقات** أي هذا باب الكلام فيمن اختلط أي فسد عقله من الثقات قال ابن الصلاح وهذا بائع من مهم **وما روى عن ثقة مختلط** من غير علم سبقه **فأسقط** يعني ان الحديث الذي روى عن ثقة اختلط يجب ان يسقط ولا يقبل ان علم انه حدث به بعد الاختلاط أو جهل أمره لا أعلم انه حدث به قبل الاختلاط فيقبل والتمييز يكون باعتبار الرواة عنهم فمنهم من سمع منه قبل الاختلاط فقط ومنهم من سمع منه بعد فقط ومنهم من سمع منه في الحالين فان تميز الأمر واضح والام يقبل كله **نحو سعيد بن اياس وعطاء** وعن ابي اسحاق يكشف لفظا يعني ان سعيد بن اياس البحر يروي تغير آخر عمره وهو ثقة احتج به الشيخان ولم يشتد تغيره وكذا عطاء بن السائب اختلط آخر عمره ولم يفتش خطه ومن سمع منه قبل الاختلاط شعبية وسفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان

قوله وعن أبي اسحاق الخ يعني انه يكشف الفطاي يبحث عن الحديث الذي يروي
عن عمر وابي اسحاق السبيعي الكوفي المتوفى سنة تسعين ومائة ثقة اجمع به
الشيخان تغير آخر عمره والسبيعي نسبة الى سبيع بن سبيع الال كأمير
والثاني بفتح فسكون بطن من همدان

وابن أبي عروبة سعيد كذا ابو قلابة المفيد

يعني ان من المختلطين سعيد بن أبي عروبة بفتح العين الهملية ثقة اجمع به
الشيخان لكنه طالت مدة اختلاطه فوقع عشرين وقيل خمس سنين
ومنه ابو قلابة الرقاشي اسمه عبد الملك بن محمد بن عبد الله أحد
شيوخ ابن خزيمة والمفيد من الافادة الجرد المدح والوزن ^{منهم}

كذا حصين السلم وعام ونجل همام يعد العالم

يعني ان من المختلطين حصين بن عبد الرحمن السلمى الكوفي أحد الثقات
والثقات اجمع به الشيخان ساء حفظه في الآخر ومنهم عام اسمه
محمد بن الفضل ابو النعمان السدوسي ثقة روى عنه الشيخان تغير
عمره ووقع في احاديثه المناكير الكثيرة وقيل انه لم يظهر له بعد اختلاطه
حديث منك قوله ونجل همام الخ نجل مفعول يعد مقدم عليه يعني ان العالم
بهذا الفن

بهذا الفن يعد من المختلطين عبد الرزاق بن همام بتشديد الميم الاولى
الصنها في احتج به الشيخان **والتوامي وابن عيينة الثقة حفيد نجل عبد مققه**

يعني ان من المختلطين صالح المولى التوءمة بفتح المثناة من فوق وسكون
الواو يعد هاهمة مفتوحة بن بنهان اختلط حديثه الأخير بحديثه
القديم ولم يتميز فاستحق الترك ومنهم سفيان بن عيينة أحد الثقات
وكل هؤلاء المذكورين في النظم ثقات لكن صالح مولى التوءمة اختلف في
الاحتجاج به توفي سفيان سنة ثمان وتسعين بالفوقية وقيل تسع وتسعين
بها فنيهما حفيد بالنصب على الاشتغال اي حقق كونه منهم وام عبد اسم
ام عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد بالحفيد عبد الرحمن بن
عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود ثقة لكنه اختلط في آخر
عمره ينبغي دقني سمع منه بالمصريين البصرة والكوفة فسماعه جيد

وقيل بعدم التمييز (المكثرون من الصحابة)

رضي الله تعالى عنهم اي من كثرت روايتهم للحديث وهم ستة
والمكثرون بحرهم وأنس عائشة وجابر المقدسي

الأول منهم البحر وهو عبد الله بن عيسى رضي الله تعالى عنهما سمي بالبحر

لكثرة علمه روى له ألف حديث وستمائة وستون اتفاقا شيخنا بن علي خمسة
وتسعين منها وانفرد البخاري بثمانية وعشرين ومسلم بتسعة وأربعين
قال ابن حجر الهيتمي والثاني أنس بن مالك الأنصاري الخزرجي البخاري
آخر الصحابة موتا بالبصرة سنة تسعين بالمتناة او واحد وثلاث معها
عن مائة سنة الاسنة أو ستين أو سبع سنين بالموحدة أو عشرين
سنة واما آخر الصحابة موتا على الاطلاق فهو ابو الطفيل عامر بن واثلة
الليثي توفي سنة مائة روى لأنس الف ومائتا حديث وستة وثمانون
حديثا بثنية مائة اتفاقا شيخنا بن علي ثمانية وستين ومائة منها
وانفرد البخاري بثلاث وثمانين منها ومسلم بواحد وسبعين والثالث
عائشة رضي الله تعالى عنها والرابع جابر بن عبد الله بن عمر وفتح البين
ابن حرام الأنصاري ثم احدي سلمة بكر اللام شهد بدرا ولم يعد في البين
اصفرو ولقد طال عمره حتى كثر الاخذ عنه وعمره آخر عمره توفي عن أربع
وتسعين سنة بالمتناة الفوقية وقيل في سنة غير ذلك يقال انه آخر من مات
من الصحابة بالمدينة روى له الف وخمسمائة واربعون حديثا اتفاقا
الشيخان على ثمانية وخمسين منها وانفرد البخاري بستة وعشرين

صنفها

منها ومسلم بمائة وستة وعشرين والمقدسي الى المطهر من العيوب
صاحب دوس وكذا ابن عمر **رب قني بالكثر من الضرا**
الخامس صاحب دوس وهو ابو هريرة رضي الله تعالى عنه روى عنه
من الرجال نحو ثمانمائة ولم يقع هذا الغيرة روى عنه خمسة آلاف
حديث وثمانمائة واربعه وسبعون انفرد البخاري بثلاثة
وتسعين بالمتناة الفوقية ومسلم بمائة وتسعين بالفوقية المتناة
واتفقا على خمسة وعشرين وثلاثمائة قال ابن حجر الهيتمي الاصل جزء الجزء
الثاني من ابى هريرة وصوبه جماعة لأنه جزء علم واختار جماعة
منع صرفه كما هو الشائع على السنة المحدثين وغيرهم لان الكل صار
كالكمة الواحدة والسادس عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما
فقالك يارب مجاهدين عندك ان تقبني كل ضريض في الدنيا والآخرة
يا رحم الراحمين **هنا انتهى نظامه بحمد من** **سأله المنى بالانعام منى**
مصليا على نبي المحممة **ومنقذ الغرقى نبي الرحمة**
بحمد متعلق بمبلى محذوف ومصليا حال من فاعل سأله والمحممة
الحروب التي كان يجاهد فيها اعداءه صلى الله عليه وسلم والغرقى نفع الغريق

هدى الابرار - ٤٤ -

فلم يرد عليه من عمره
له الف وثمانمائة حديث وثلاثون
انقطاعا على ما تقدم
وسبعين وثمانين
ابن حرام الأنصاري
اصفرو ولقد طال عمره
حتى كثر الاخذ عنه
وعمره آخر عمره
توفي عن أربع
وتسعين سنة
بالمتناة الفوقية
وقيل في سنة غير ذلك
يقال انه آخر من مات
من الصحابة بالمدينة
روى له الف وخمسمائة
واربعون حديثا اتفاقا
الشيخان على ثمانية
وخمسين منها
وانفرد البخاري بستة
وعشرين

المعجزة جمع غريق أي منقذهم من بحور الآثام بشفاعته ووساطة
 وجهته قوله بنى الرحمة أي الرحمة قال تعالى وما أرسلناك إلا رحمة
 للعالمين فاسأل من لا تنفعه طاعتي ولا تضر معصيتي إن يغفروني عن كل
 ذل ويقبل مني صالح العمل فإنه أهل لذلك وأسأله أن يحفظني إلى
 دخول الفردوس ويجعلني من أوليائه الذين سبقت لهم منه الحسن وهو
 حسبي ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير ثم هذا الشرع المبارك أوّل المحرم
 فاتح خمس ومائتين والفي بمحروسة تحجك آمنها الله تعالى من كل مخوف
 ومكره أمين محمد المني نضر وجهه أهل الحديث وشكر فعلهم الحسن
 ورفع مراتبهم في القديم والحديث من الزمن ووصل جبل سفيهم المشكور
 بمسلسل فضله الموفور أما بعد فقد تم نسخ هذا الشرع الباهر
 المشحون بالفوائد النواهر على يد أفقر المحتاجين إلى عفوه ولا

الغني حسين بن محمد سعيد عبد الغني المكي الحنفي

عفى الله له ولبنى له حق عليه في يوم السبت

الموافق خمسة من محرم الحرام عام التسعة

والثلاثين بعد الثلاثمائة والألف

من هجرة من له الف والشرق صلى الله

عليه وسلم